

مقدمة في التجارة الدولية

في هذا البحث سوف ندرس:

أولاً - فكرة عن الدخل القومي.

ثانياً - تعريف التجارة الخارجية.

ثالثاً - ما هو الفرق بين التجارة الداخلية والخارجية.

رابعاً - أسباب قيام التجارة الخارجية.

خامساً - أهمية التجارة الخارجية.

سادساً - أهداف التجارة الخارجية.

سابعاً - التجارة الدولية والتخصص الدولي:

مقدمة:

من المؤكد أن للتجارة الدولية جوانب اقتصادية واجتماعية وقانونية ومالية وتكنولوجية. ونحن في هذا المقرر سنركز في دراستنا على الجوانب المالية لها، أي كيف أن التجارة الدولية تؤثر على الدخل القومي للدول التي تشارك في التجارة الدولية، وسندرس تأثيرها أيضاً على ميزان المدفوعات، وبالتالي لا بدّ من الحديث عن الدخل القومي وماهي مكوناته، وطرق قياسه.

وماهي السياسات الاقتصادية التي تؤثر على ميزان المدفوعات وعلى التوازن الداخلي له. إن التوازن الداخلي لميزان المدفوعات هو الذي يؤثر على النمو الاقتصادي. وذلك من خلال السعي المستمر للوصول لحالة التشغيل الكامل.

ويوجد أربع أهداف أساسية تتعلق بالسياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومات سواء السياسات المالية أو النقدية وهي:

- النمو الاقتصادي.
- تخفيف البطالة.
- ضبط التضخم والحفاظ على النمو الاقتصادي.
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات (أي التوازن الخارجي).

لذا قبل الخوض في موضوع التجارة الدولية سنقدم فكرة موجزة عن الدخل القومي:

أولاً الدخل القومي:

يمكن النظر للدخل القومي من ثلاثة زوايا:

- 1- الإنتاج القومي.
- 2- الدخل القومي.
- 3- الانفاق القومي.

الإنتاج القومي: هو إجمالي إنتاج السلع والخدمات، أي ما ينتجه الاقتصاد القومي من السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة واحدة فقط.

وهنا لا بدّ من التفريق بين الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي.

الناتج القومي الإجمالي (GNP) : هو مقياس لحجم الإنتاج الاقتصادي من السلع والخدمات من موارد مملوكة لسكان منطقة معينة في فترة زمنية ما (حتى وان كان هذا الإنتاج الاقتصادي يتم خارج هذه المنطقة). وهو أحد المقاييس التي تستخدم لقياس الدخل القومي والمصروفات العامة للدول.

مفهوم الناتج القومي الإجمالي مشابه لمفهوم **الناتج المحلي الإجمالي (GDP)**، سوى أن الناتج المحلي الإجمالي يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محلياً، بينما الناتج القومي الإجمالي يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد المملوكة محلياً. والفرق مهم.

مثلاً، قيمة إنتاج مصنع صيني في **سورية** تدخل في الناتج المحلي الإجمالي السوري؛ لأن المصنع موجود محلياً على الأرض السورية، ولكنها تدخل في الناتج القومي الإجمالي الصيني لكون ملاك المصنع صينيين، فالمصنع الصيني مورد موجود محلياً في سورية، ومملوك محلياً للصين. وبالمثل أيضاً قيمة إنتاج عامل جزائري في فرنسا تدخل في الناتج المحلي الإجمالي الفرنسي وفي الناتج القومي الإجمالي الجزائري، وهكذا.

وقد باتت معظم الإحصائيات الاقتصادية تستخدم الناتج المحلي الإجمالي من التسعينات لأنه يعبر بصورة أفضل عن حالة النشاط الاقتصادي في بلد ما، بغض النظر عن جنسية من يقومون بذلك النشاط، مع العلم أن الناتج القومي الإجمالي هو ما يبقى في النهاية بأيدي مواطني ذلك البلد لينفقوه. مثلاً، الناتج القومي الإجمالي السوري أكبر من الناتج المحلي الإجمالي السوري بسبب الحجم الهائل لتحويلات السوريين العاملين في الخارج التي تصل عادةً مليارات من الدولار في العام.

الدخل القومي: هو مجموع مداخيل عناصر الإنتاج الوطنية مقابل الخدمات التي تقدمها هذه العناصر.

وتتألف عناصر الإنتاج حسب التجارة الدولية من أربعة أقسام هي:

- الأرض.
- العمل.
- رأس المال.
- التنظيم.

الإنفاق القومي: هو مجموع ما تنفقه الحكومة الوطنية على السلع الاستهلاكية، وعلى الخدمات، وعلى السلع الاستثمارية (المقصود بالسلع الاستثمارية الإضافات للمخزون). وللإنفاق أربعة أنواع هي :

" الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + إنفاق العالم الخارجي "

الإنفاق الاستهلاكي:

ويشمل إنفاق القطاع العائلي على السلع المعمرة كسواء سيارة أو أثاث والسلع الغير معمرة مثل المواد الغذائية والاستهلاكية بالإضافة إلى الخدمات كخدمات الطبيب وعامل الصيانة.

الإنفاق الاستثماري:

هو الإنفاق الذي يتم بواسطة رجال الأعمال ومنشآت الأعمال والذي يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ويتضمن مايلي:

- الشراء النهائي للعدد والآلات بواسطة منشآت الأعمال.
- جميع المنشآت والمباني والمصانع والمراكز التجارية.
- التغيير في المخزون، والمقصود هو المخزون السلعي من مواد أولية ووسيطه وسلع نهائية.

الإنفاق الحكومي:

ويشمل منتجات الحكومة من سلع مختلفة وخدمات وهي تشبه في ذلك القطاع العائلي حيث تقوم الحكومة ببناء المدارس والمستشفيات عن طريق التعاقد مع المقاولين وتوظيف المدرسين والمهندسين وغير ذلك، وهذا كله يدخل ضمن الإنفاق الحكومي؛ ولا يدخل ضمن ميزان التحويلات الخارجية أي لا يعتبر من الصادرات والواردات.

إنفاق الحكومة على القطاع الخارجي (صافي الصادات):

ما ينتج داخل الدولة قد لا يستهلك بأكمله محلياً إنما يرسل جزء إلى الخارج بصورة صادرات، ومن ناحية أخرى تحتاج الدولة إلى الإنفاق على الواردات من السلع والخدمات المنتجة في الخارج. لذلك فإن الإنفاق للقطاع الخارجي يتكون من عنصرين هما:

1.الصادرات

2.الواردات.

ويكون الفرق بينهما هو ما يعرف:

بصافي الصادات = الصادات - الواردات.

ودائماً يكون الهدف الأساسي من النشاط الاقتصادي هو إشباع حاجات ورغبات المجتمع. يتصف النشاط الاقتصادي بالاستمرارية، فهو لا يتوقف أبداً وان مرّ بمرحلة تباطؤ. وبالتالي يكون الناتج القومي عبارة عن قيمة انسيابية، أي انسياب السلع والخدمات خلال عام.

تتم عملية الانتاج بواسطة وحدات إنتاجية (مشاريع) وغالباً ما تكون ملكيتها حكومية إلا أنه في أيا مانا هذه للقطاع الخاص حصة كبيرة من ملكية المشاريع التي تساهم بالإنتاج.

ظهرت التجارة الدولية منذ العصور الأولى، وكانت الثورة الصناعية التي حدثت في بريطانيا في منتصف القرن الثامن عشر بمثابة الانطلاقة الأساسية لها، حيث زادت الحاجة للمواد الأولية وازداد التصنيع بواسطة المكننة وازداد الإنتاج وظهرت الحاجة لأسواق تصريف المنتجات؛ وهنا بدأ استعمار الدول من أجل فتح أسواق جديدة للحصول على المواد الأولية ومن أجل تصريف فوائض الإنتاج .

أما في أيا مانا هذه فيعود تطور التجارة الدولية إلى تطور كافة مناحي الحياة من وسائل النقل بالدرجة الأولى إلى مختلف العلوم التقنية والتكنولوجية وتطور السياسات المالية والنقدية وظهور الاتحادات والتكتلات الاقتصادية وظهور العديد من المفاهيم العالمية الداعمة لآلية عمل المنظومة التجارية العالمية مثل البنك الدولي للتجارة والتمويل وغيره.

لقد عُرف التبادل بين الدول من خلال ثلاثة أشكال أساسية كما يلي:

- 1- تبادل السلع المادية: مثل القطن والمنسوجات والآلات والسيارات.
- 2- تبادل الخدمات: مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والخدمات المصرفية.
- 3- تبادل المعلومات المالية والنقدية: مثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في صورة إقامة مشروعات أجنبية داخل الحدود السياسية للبلاد.

ولقد تزايد اهتمام كافة الدول بالتجارة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية بسبب:

- 1- دخول العالم في عصر التعاون الاقتصادي الدولي وذلك من خلال العديد من الاتفاقيات الدولية .
- 2- ظهور المؤسسات الدولية التي تعمل في مجال النقد والتمويل والتنمية الاقتصادية .
- 3- ظهور العجز في بعض الدول مثل الدول النامية وكان العجز مثل تدهور معدلات التبادل الدولية، والعجز المستمر في موازين المدفوعات.
- 4- بدء الحديث عن نظام عالمي جديد سميَّ العولمة .

ثانياً - تعريف التجارة الخارجية:

هناك عدة تعريفات للتجارة الخارجية منها ما يلي:

- نستطيع القول بأن التجارة الدولية هي: كلاً من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة..
- وعرفها آخرون بأنها: المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.
- من التعاريف السابقة نستنتج أن التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو خدمات أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة. وتتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما: الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة وغير منظورة.

ثالثاً - ما هو الفرق بين التجارة الداخلية والخارجية:

كل من التجارة الداخلية والخارجية تكون نتيجة للتخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي بالضرورة إلى قيام التبادل إلا أن هذا لا يمنع من وجود بعض الاختلافات بين المفهومين تكمن فيما يلي:

1. التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية في حين أن التجارة الخارجية على مستوى العالم.
2. التجارة الخارجية تتعامل مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة في حين أن التجارة الداخلية في ظلّ نظام واحد.
3. اختلاف ظروف السوق والعوامل المؤثرة فيه في حالة التجارة الخارجية عنها في حالة التجارة الداخلية.
4. مرحلة النمو الاقتصادي في العالم (الرواج، الكساد).
5. وجود فرصة للتكتلات والاحتكارات التجارية في حالة التجارة الخارجية.
6. سهولة انتقال عوامل الإنتاج داخل الدولة الواحدة في حين يصعب ذلك في التجارة الخارجية.
7. اختلاف النظم القانونية والتشريعات الاقتصادية والضرائبية والاجتماعية التي تنظم التجارة الداخلية عنها في التجارة الخارجية.

8. وجود عملة واحدة تقوم على أساسها التجارة الداخلية بينما تتعدد هذه العملات في حالة التجارة الخارجية.

رابعاً-أسباب قيام التجارة الخارجية:

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية وتتمثل أهم هذه الأسباب في:

1. ليس لكل دولة نفس الإمكانيات التي تكفي لإنتاج كل السلع والخدمات.
2. اختلاف تكاليف إنتاج السلع بين الدول المختلفة نظراً لاختلاف البيئة.
3. اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى.
4. عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي.
5. وجود فائض في الإنتاج.
6. الحصول على أرباح من التجارة الخارجية.
7. رفع مستوى المعيشة.

خامساً - أهمية التجارة الخارجية:

تعدّ التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما لها من أهمية تتمثل فيما يلي:

- ❖ ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض زيادة على اعتبارها منفذاً لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية.
- ❖ اعتبارها مؤشراً جوهرياً على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخل فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري.
- ❖ تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محلياً.
- ❖ التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتماداً على التخصص والتقسيم الدولي للعمل.

- ❖ نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة.
- ❖ تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب.
- ❖ الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات.
- ❖ إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.
- ❖ العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات والتي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية جديدة.

سادساً- أهداف التجارة الخارجية:

تعمل سياسة التجارة الخارجية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية

1- الأهداف الاقتصادية: تتمثل في:

- زيادة موارد الخزينة العامة للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها.
- حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية.
- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج.
- حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حين يجب توفير الظروف الملائمة والمساندة لها.
- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش والتضخم.

2- الأهداف الاجتماعية: تتمثل في:

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح الزراعيين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة.
- إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة.

السلع التجارية والشروط الواجب توافرها حتى تكون السلع تجارية :

السلع التجارية :هي تلك السلع التي يمكن الاتجار فيها أي مبادلتها في السوق الدولية إما استيراداً أو تصديراً. بغض النظر عما إذا كانت السلعة تصدر أو تستورد فعلاً في الوقت الحاضر.

الشروط الواجب توافرها حتى تكون السلع تجارية :

1- أن تكون السلع قابلة للتصدير كما يلي :

إذا كان سعرها المحلي (ت.م) +تكلفة نقلها للخارج (أ) أقل من سعرها الدولي (ت.د) أي :

$$ت.م + أ > ت.د$$

2- أن تكون السلع قابلة للاستيراد كما يلي

إذا كان سعرها الدولي (ت.د) +تكلفة نقلها للداخل (أ) أقل من سعرها المحلي (ت.م) أي

$$ت.د + أ > ت.م$$

3- أن تسمح طبيعة السلع بالنقل عبر الحدود دون حدوث تغيير جوهري فيها يقلل من نفعها بدرجة كبيرة .

أما السلع غير التجارية فهي السلع التي لا يمكن مبادلتها في الأسواق الدولية

ماهي الشروط الواجب توافرها حتى تكون السلع غير تجارية

1- أن تكون السلع غير قابلة للتصدير أي :

$$ت.م + أ < ت.د$$

2- أن تكون السلع قابلة للاستيراد أي:

$$ت.د + أ < ت.م$$

3- أن تكون طبيعة السلع لا تسمح بنقلها من دولة إلى دولة اخرى عبر الحدود الدولية.

سابعاً - التجارة الدولية والتخصص الدولي:

توجد علاقة تبادلية بين التجارة الدولية والتخصص الدولي، حيث ترتبط التجارة الدولية ارتباطاً وثيقاً بظاهرة التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي، فلولا قيام التجارة الدولية لما تخصصت بعض الدول في إنتاج السلع والخدمات بكميات تزيد عن حاجتها. ومن ناحية أخرى لولا وجود التخصص لأنتجت كل دولة ما يلزمها من السلع والخدمات المختلفة ولما قامت التجارة الدولية.

يلاحظ على المستوى العالمي انه لا يوجد دولة تستطيع تحقيق سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن.

ان التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتجارة الدولية، وهذا ما أكده الاقتصاديون الكلاسيكيون مثل آدم سميث اذ قالوا أن الفرد اذا تخصص في أداء عمل واحد فإنه سوف يتقنه وترتفع درجة مهارته وبالتالي تزيد انتاجيته وبالتالي يحصل على مستوى أعلى من الرفاهية الاقتصادية .

ويرجع التخصص الدولي لمجموعة من العوامل أهمها:

- 1- اختلاف الظروف الطبيعية. مثل الأراضي الزراعية، النفط
 - 2- مدى وفرة وندرة عناصر الإنتاج. مثل الكثافة السكانية وبالتالي اليد العاملة .
 - 3- تكاليف النقل.
 - 4- توافر التكنولوجيا الحديثة.
-انتهت المحاضرة الأولى.....

Trade Policies السياسات التجارية

سوف ندرس في هذه المحاضرة :

- 1- مفهوم السياسات التجارية.
- 2- أنواع السياسات التجارية.
- 3- أدوات السياسات التجارية.
- 4- آليات الدفع في التجارة الخارجية.
- 5- بعض أنواع السياسات الحمائية.
- 6- بعض أنواع سياسات الحرية التجارية .

أولاً - مفهوم السياسات التجارية:

تقوم عموم دول العالم اليوم بأنواع من التدخل في الشأن التجاري وذلك للأسباب الآتية:

1. العلاقات النقدية الدولية: فعندما يعاني ميزان مدفوعات إحدى الدول من مشكلة ما مثل العجز، فإنها تلجأ الى فرض بعض القيود على الصرف الأجنبي لمعالجة هذا الخلل، وهذا بحد ذاته يُعدّ تدخلاً غير مباشر في التجارة الخارجية.
 2. رغبة الحكومة في تغيير حجم ونمط التجارة لتحقيق أهداف معينة (قد تكون اجتماعية او سياسية أو صحية.... الخ) من خلال الأدوات المباشرة لسياستها التجارية. مثلاً فرض رسوم جمركية مرتفعة على السلع الكمالية أو على السلع التي من الممكن انتاجها محلياً. أو إلغاء الرسوم الجمركية على المعدات والتجهيزات الالكترونية.
 3. القيود المفروضة على التجارة، والتي هي نتيجة لتركيب أسواق المنافسة غير التامة (أي المنافسة الاحتكارية واحتكار القلة) باعتبارها الأسواق الأكثر شيوعاً في عالم اليوم.
- وتعرف السياسات التجارية بأنها (مجموعة الأدوات والسياسات التي تستخدمها السلطات الاقتصادية للتأثير على مسار التجارة الخارجية كماً ونوعاً؛ لتحقيق أهداف معينة قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أحياناً).
- كما تعرف كذلك بأنها (حزمة من القوانين والإجراءات والتشريعات التي تتخذها الدولة من أجل تنظيم العلاقة بينها وبين دول العالم الأخرى).

ومن الملاحظ ان بعض السياسات التجارية تؤدي الى التوسع في التجارة الخارجية (مثل دعم الصادرات او إلغاء نظام الحصص) وبعضها الآخر يؤدي الى انكماش التجارة الخارجية (مثل رفع سعر التعريف الجمركية أو سياسة المنع).

ثانياً - أنواع السياسات التجارية: تقسم السياسات التجارية الى نوعين رئيسيين هما:

أولاً: سياسة الحرية التجارية (التجارة الحرة) أي حرية حركة السلع والخدمات بين دول العالم دون قيود.

ثانياً: سياسة الحماية التجارية (التدخل في التجارة الخارجية) أي خضوع التجارة الخارجية إلى رقابة وتدخل السلطات الاقتصادية في الكم والنوع.

ولكن من الملاحظ بأنه عند الحديث عن السياسات التجارية فإن الذهن ينصرف مباشرة الى سياسة الحماية التجارية، كما إن السياسات التجارية تختلف من دولة لأخرى تبعاً لتطورها الاقتصادي

ومستوى تركيب نشاطها الإنتاجي والموردي (أي الثروات الطبيعية)، فعندما يكون النشاط الاقتصادي متنوعاً وقادراً على المنافسة في الأسواق العالمية فإن قيود السياسة التجارية تميل إلى الانخفاض والتساهل، إما إذا كان إنتاجها ما يزال في طور النمو فهو يحتاج الى حمايته من المنافسة الخارجية مما يستلزم معه تطبيق سياسات تجارية مشددة .

سياسة الحرية التجارية

ويقصد بها إطلاق العنان للتبادل التجاري الدولي دون قيود تعيقه،

وذلك عائد لسيادة مبادئ المذهب الحرّ الذي سادّ خلال القرن التاسع عشر، وقد استند لمبدأ النفقات النسبية لديفيد ريكاردو واطروحات الفيزوقراطيين (الطبيعيين) التي ترى إن المصلحة الخاصة لا تتعارض مع المصلحة العامة بفعل القوانين الطبيعية لأن المصلحة العامة هي عبارة عن المجموع الأفقي للمصالح الخاصة، وكانوا يؤمنون:

1) بوجود الأيدي الخفية (Hidden Hand) التي تعيد حالة التوازن الاقتصادي تلقائياً دون تدخل الدولة.

2) إن المنافسة الحرّة كفيلة بتحقيق السعر العادل (Fair Price) والذي يحقق ربحاً معقولاً للبائع وفي نفس الوقت يحظى برضا المشتري.

وقد استمرت بريطانيا بإتباع هذه السياسة حتى الحرب العالمية الأولى إذ أصيب اقتصادها بعد الحرب بمشكلات استدعت تدخل الحكومة وفرض الحماية التجارية للإسراع بإعادة بناء ما دمرته الحرب .

سياسة الحماية التجارية

ويقصد بها " حماية منتجي السلع والخدمات المحليين من منافسة المنتجين الأجانب، فضلاً عن حماية المصالح العامة "

أبرز الدواعي الى هذه السياسة :

- تقسيم العمل الدولي الى منتجي مواد أولية (البلدان النامية) ومنتجي السلع الصناعية (البلدان المتقدمة) وحرمان الأولى من فرص النمو والتطور الاقتصادي والمعيشي.
- دعوة (كينز Kynz) إلى تدخل الدولة لإنقاذ الاقتصاد الوطني من آثار الأزمة العالمية في الثلاثينات من القرن العشرين وتحقيق الاستخدام الكامل من خلال السياسات الاقتصادية المختلفة ومنها سياسة الحماية التجارية . قد شكلت آراء كينز ثورة في الكتابات الاقتصادية،

إذ هاجم الرأسمالية التقليدية من جذورها، وانعكست آراؤه على العرض والطلب والاستثمار والادخار، فقد أوضح خطأ "قانون ساي" الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب الموازي له، فقد أكد أن "الطلب الفعّال" هو المحدد الرئيس للاستثمار، لذا فالطلب هو من يخلق العرض وليس العكس، فالمنتج لن يتحمس بإنتاج ما لن يستطيع بيعه حتى وإن تدنت تكلفة الاقتراض "أسعار الفائدة" إلى الصفر، كما أشار كينز إلى أن الاقتصاد يمكن أن يستقر عند أي مستوى دون التشغيل الكامل للموارد، فيمكن أن يتحقق التوازن مع وجود بطالة.

حجج انصار حرية التجارة: تعمل الحرية التجارية على زيادة الإنتاج بفعل التخصص وتقسيم العمل الدولي وهذا يؤثر على:

- زيادة الدخل القومي العالمي.
- انخفاض أسعار السلع والخدمات في الأسواق الدولية.
- الإنتاج الواسع وتحقيق وفورات الحجم وانخفاض التكاليف من خلال قيام المشروعات بالإنتاج لسدّ حاجة الطلب المحلي، وكذلك الطلب العالمي الذي يتم تصديره عن طريق التجارة الحرة.

حجج انصار الحماية التجارية:

- **تقليل البطالة:** تعمل أدوات الحماية (التعريفية أو الحصص) على رفع أسعار السلع المستوردة وإقبال الناس على شراء المنتجات المحلية ومن ثم زيادة الإنتاج وزيادة مستوى التشغيل .
- **تنوع الإنتاج:** تعمل أدوات الحماية على تلبية الطلب المحلي من الإنتاج المحلي وبالتالي فإن المشروعات سيكون بإمكانها تنوع منتجاتها وعدم الاقتصار على عدد محدود من السلع.
- **حماية الدولة من الداخل:** مثل الحصار أو الحروب الاقتصادية أو السلع الضارة بالصحة العامة أو الأخلاق الاجتماعية أو السلع غير الكفوءة، أو التعرض للإغراق.
- **الحصول على الإيرادات:** وذلك من فرض الرسوم والتعريفات الجمركية .
- **حماية الصناعات الناشئة:** أي الصناعات الحديثة التي قد تنافسها السلع المستوردة فتقوم أدوات الحماية بالتصدي للسلع الأجنبية، وأول من نادى بحماية الصناعات الناشئة الأمريكية من السلع الانكليزية هو الأميركي (الكسندر هاملتون) عام 1791، ثم تبعة الألماني (فريدريك ليست) عام 1840 عندما نادى بحماية الصناعات الألمانية على الأقل في مراحلها الأولى .

أسباب حماية الصناعات الناشئة:

- **الحماية من العمل الرخيص:** قد يكون العمل الرخيص سبباً رئيسياً في انخفاض التكاليف ومن ثم الأسعار، فتعمل الدولة على التدخل لحماية منتجاتها من منافسة الدول ذات العمالة الرخيصة.
- **دعم وحماية الاقتصاد الوطني:** وتتمثل هذه الحماية باتخاذ الوسائل التي تمنع من ممارسة الإغراق من قبل الدول الأخرى، الأمر الذي يؤدي بدوره الى انكماش أو اضمحلال بعض الصناعات الوطنية.
- **تحسين معدلات التبادل التجاري:** يعرف هذا المعدل بأنه قدرة وحدة الصادرات على شراء وحدة المستوردات، وعليه فإن فرض التعريفة مثلاً على السلع المستوردة سيؤدي الى رفع أسعارها وتقليل استيرادها، وهذا قد يدفع الدولة المصدرة الى تخفيض أسعار سلعتها لكي تحافظ على نفس المستوى من التصدير فتتحسن عندئذ معدلات التبادل لصالح الدولة الأولى.

شروط نجاح سياسة الحماية التجارية:

لكي تكون هذه السياسة مقبولة وناجحة يجب أن تتصف بما يأتي:

- أن تكون الحماية مؤقتة وليست دائمة.
- أن تكون معتدلة ولا يتضرر منها المستهلك كثيراً.
- أن تكون الصناعة المحمية من الصناعات التي تتوفر لها فرص النجاح.

إن الوقائع التاريخية أثبتت صعوبة تحقق هذه الشروط بالكامل، إذ إن بعض أصحاب المشروعات المحمية أخذوا يطالبون الدولة بإبقاء الحماية بل وزيادة حدتها الأمر الذي أضر كثيراً بفرص تحسين المنتجات المحمية وتقليل تكاليفها لأنها تستند الى سياسات الحماية التي قد تقتل روح التطوير والتحسين المستمرين وهما أساس النجاح لأي مشروع إنتاجي، لذا فإن أغلب الدول اليوم تتبع خليطاً غير متجانس من كلا السياستين. ويرى البعض ضرورة الاستعاضة عن مبدأ حماية الصناعة الناشئة بتقديم الإعانات للمنتجين أو المصدريين وذلك لان الإعانات تتمتع بالمزايا الآتية:

- 1- إن آثار الإعانة تكون مباشرة، لأن المشروع الذي يحصل على إعانة ما من الدولة يتوجب عليه إنفاقها في مجالها المحدد.

2- إن الإعانة لا تسبب ارتفاعاً في الأسعار، وبذلك لا تكون هناك تضحية أو آثار ضارة على المستهلك.

3- عدم اختفاء حالة المنافسة بين السلع المحلية والسلع الأجنبية الأمر الذي يدفع المنتجين المحليين لتطوير منتجاتهم بشكل مستمر.

4- قد تؤدي الإعانة إلى التصدير لأنها تجعل المنتج المحلي في وضع يؤهله للبيع بأسعار منخفضة في الخارج.

ثالثاً - أدوات السياسات التجارية: تقسم أدوات السياسات التجارية إلى نوعين رئيسيين هما:

○ أولاً - الأدوات غير المباشرة (السعرية) وتشمل:

* التعرفة الجمركية.

* إعانات التصدير.

○ ثانياً - الأدوات المباشرة (الكمية) :

* الحصص الاستيرادية

* القيود غير التعريفية

الأول - الرسوم أو التعريفات الجمركية (Import Tariffs)

من حيث طرق فرضها هناك ثلاثة أنواع منها هي:

• الرسوم أو التعريفات النوعية (Specific Tariffs) وهو رسم ذو قيمة نقدية ثابتة على الوحدة الواحدة من السلعة المستوردة مثال، (100 ل.س) على كل طن اسمنت مستورد أو (200.000 ل.س) على كل سيارة مستوردة، او (500 ل.س) على كل طن من الحنطة المستوردة .

• الرسوم أو التعريفات القيميّة (Account Tariffs) وهي نسبة مئوية من قيمة الوحدة الواحدة من السلعة المستوردة، مثل (5%) على السيارات و(25%) على الثلجات و(150%) على الدخان المستورد .

• الرسوم أو التعرفة المركبة (Compound Tariffs) وهي خليط بين الاثنين، مثلاً (\$400) على كل سيارة مستوردة إضافة الى (5%) من قيمة كل سيارة مستوردة عن كل

سنة خارج الموديل. ومن الملاحظ ان (USA) تستخدم خليطاً متناسقاً من الرسوم القيمية والنوعية في حين تستخدم أغلب الدول الأوروبية الرسوم القيمية بشكل أساسي.

أنواع التعرفة الجمركية من حيث آثارها على تحديد الاستيراد والانتاج والاستهلاك

1. **التعرفة المانعة Prohibitive Tariff** : وهي التعريفة التي تؤدي إلى مساواة سعر السلعة المستوردة مع سعر السلعة الوطنية أو تزيد عليها، وهو شكل متطرف يراد منه منع استيراد هذه السلعة والتعويض عنها بالمنتج المحلي.

2. **التعريف غير المانعة Non Prohibitive Tariff** وهو النوع الشائع الاستخدام حيث تؤدي التعريفة بعد فرضها إلى تقليل الاستيراد إلا إنها لا تمنعه، فتبقى هنالك كمية من الطلب يتم تأمينها من الأسواق الخارجية.

الثاني – إعانات التصدير Subsidies of Export

وهي إحدى أدوات السياسة التجارية التي تؤثر من خلالها السلطة الاقتصادية في الأسعار التي تباع بها السلعة محلياً ودولياً بقصد التشجيع على الإنتاج والتصدير. ويختلف أثر الإعانة في أنه يؤثر على العرض وليس الطلب بافتراض تجانس السلعة المحلية مع شبيهتها الأجنبية.

أنواع إعانات التصدير

1 – الإعانات المباشرة Direct Subsidies

وتتمثل بأداء مبلغ مالي من قبل الدولة إلى المصدرين وعلى أساس قيمة أو نوع السلعة المصدرة.

2 – الإعانات غير المباشرة Indirect Subsidies

وتشمل التسهيلات الائتمانية أو السماحات الضريبية أو إعفاء جزء من الأرباح المتحققة من التصدير من الضريبة أو تقديم بعض الخدمات مجاناً أو مقابل سعر رمزي للمصدرين.

ثانياً – الأدوات المباشرة (الكمية) :

الأول – الحصص الاستيرادية: ويقصد بها قيام الدولة بتحديد الكمية المصدرة من سلعة ما أو الكمية المستوردة، والشائع هو تحديد الكمية المستوردة، ويتم ذلك من خلال قيام الدولة ببيع تراخيص الاستيراد عن طريق المزاد الى المستوردين، وتكون هذه التراخيص مقسمة على أساس إجمالي الحصص (Quota).

الثاني - القيود غير التعريفية: وهي قيود إدارية تقوم بها الدولة من أجل توجيه وتحديد التجارة الخارجية وتنقسم الى:

(1) الترتيبات الحكومية: مثل التنظيمات المتعلقة بالصحة والبيئة والأمن والحماية من التلوث والحماية من الأمراض الاجتماعية، كما تتضمن ترتيبات العلامة التجارية وتحديد المواصفات... الخ .

(2) مشتريات الحكومة: وهي قيام الحكومة بتوجيه نسبة معينة من مشترياتها من السوق المحلي، مما يعني إضفاء سمة تمييزية للمنتج المحلي لزيادة قدرته التنافسية.

(3) تجارة الدولة والاحتكارات الحكومية: مثل احتكار الدولة لاستيرادات السجائر (اليابان) لغرض السيطرة عليها، اذ تستورد العلبة الواحدة بـ 50 سنتا وتقوم ببيعها في السوق المحلية بـ 4 \$ للعلبة الواحدة .

(4) الحصص التصديرية الطوعية: مثل الاتفاق بين اليابان وأميركا على أن تقلل اليابان صادراتها من السيارات الى أميركا مقابل تقليل صادرات أميركا من الأجهزة الحاسوبية الى اليابان للحفاظ على مصالح المنتجين المحليين في كليهما.

رابعاً - آليات الدفع في التجارة الخارجية :

هناك وسائل دفع متعددة لسداد قيمه الصادرات من أهمها ما يأتي :

1. الدفع المقدم.
2. الدفع نقداً.
3. الاعتماد المستندي.
4. الدفع مقابل المستندات.
5. الاعتمادات التجارية.

أولاً: الدفع المقدم Pre-Payment

وهذه الطريقة تعنى سداد قيمه البضاعة مقدماً كشرط أساسي لشحنها وهذا الاسلوب في الدفع لا يستعمل كثيراً إلا بالنسبة للطلبات الصغيرة أو في الظروف الغير طبيعية ولها عيوب كثيرة فقد لا يقوم المصدر بشحن الطلبية أو لا يلتزم بالمواصفات المطلوبة في السلع.

ثانياً: الدفع نقداً Cash Payment

ويتم سداد قيمه الصادرات نقداً ومقدماً بواسطة المستورد ويتم ذلك في حالات منها :

- تكون قيمه الصفقة صغيره لا تتحمل نفقات الاعتمادات المستندية.
- عدم معرفه المصدر بأحوال المستورد أو لعدم توافر الثقة.
- عندما تكون الظروف الاقتصادية او السياسية في بلد المستورد غير مستقرة.
- عندما تكون السلعة منتجة خصيصاً للمستورد ولا يستطيع المصدر بيعها لغيره.

ثالثاً: الاعتماد المستندي "LC" Letter Of Credit

ويتم من خلال هذا النظام الشحن مقابل قيام المستورد الخارجي بفتح اعتماد مستندي بقيمة الرسالة بحيث يتسلم المصدر قيمة البضاعة بمجرد تسليمه مستندات الشحن للبنك المحلي.

رابعاً: الدفع مقابل المستندات "CAD" Cash Against Documents

وبمقتضى هذه الطريقة يتم الاتفاق بين الطرفين على كافة الشروط من حيث الاسعار وغيرها من الشروط التي يتفق عليها الطرفين. وعندما ينتهي المصدر من اجراءات تصدير البضاعة فإنه يقوم بأرسال المستندات عن طريق المصرف الذي يتعامل معه الذي يتولى الاتصال بالمصرف المراسل في بلد المستورد مقرونه بالتعليمات التي تقضي تسليم تلك المستندات الى المستورد مقابل سداد قيمتها نقداً وبموجب هذه المستندات يقوم المستورد بسحب البضاعة من الشاحن الى الميناء.

خامساً : الاعتمادات التجارية: Trade Credit

وهي شكل من أشكال المقايضة وتستخدم لتنفيذ عمليات المبادلة وينص فيها على أن يتم تسليم مستندات الصادرات مقابل مستندات الواردات أو أن تودع حصيلة الصادرات تحت تصرف البنك لاستخدامها في سداد قيمه الواردات .

خامساً - بعض أنواع السياسات الحمائية:

نظام الإغراق: يتمثل نظام الإغراق في:

بيع السلعة المنتجة محلياً في الأسواق الخارجية بثمان يقل عن نفقة إنتاجها أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلية. ونميز له ثلاثة أنواع هي:

- **الإغراق العارض:** يحدث في ظروف طارئة كالرغبة في التخلص من منتج معين غير قابل للبيع في أواخر الموسم.
- **الإغراق قصير الأجل:** يأتي بقصد تحقيق هدف معين كالحفاظ على حصته في السوق الأجنبية أو القضاء على المنافسة ويزول بمجرد تحقيق الأهداف.
- **الإغراق الدائم:** يشترط لقيامه أن يتمتع المنتج باحتكار فعلي قوي نتيجة حصوله على امتياز إنتاج سلعة ما من الحكومة أو نتيجة لكونه عضواً في اتحاد المنتجين الذي له صبغة احتكارية، كذلك يشترط أن تكون هناك ضرائب جمركية عالية على استيراد نفس السلعة من الخارج.

نظام الحصص:

يدور هذا النظام حول قيام الحكومة بتحديد حدّ أقصى للواردات من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة على أساس عيني (كمية) وقيمي (نقدي).

الحظر (المنع):

يعرف الحظر على أنه "قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية". ويكون على الصادرات أو الواردات أو كليهما، ويأخذ أحد الشكلين التاليين:

- أ- حظر كلي: هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين الخارج، أي اعتمادها سياسة الاكتفاء الذاتي، بمعنى عيشها منعزلة عن العالم الخارجي.
- ب- حظر جزئي: هو قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية بالنسبة لبعض الدول وبالنسبة لبعض السلع.

تراخيص الاستيراد:

عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مصحوباً بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد الذي يتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص (إذن) سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك.

الأدوات التجارية: تتمثل في:

المعاهدات التجارية: هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيمياً عاماً يشمل جانب المسائل التجارية والاقتصادية، أمور ذات طابع سياسي أو إداري تقوم على مبادئ عامة مثل المساواة والمعاملة بالمثل والدولة الأولى بالرعاية أي منح الدولة أفضل معاملة يمكن أن تعطيهها الدولة الأخرى لطرف ثالث .

سادساً - بعض أنواع سياسات الحرية التجارية :

لأن معظم دول العالم اليوم تتحول إلى اعتماد سياسة الحرية التجارية سواء كان ذلك في مجال السلع والخدمات نجد أن معظم الاتفاقات التجارية تسعى إلى إزالة جميع القيود والعوائق والحوجز التي من شأنها أن تمنع (توقف) حركة التجارة عبر الدول وبالتالي فالأدوات المستخدمة في هذا التحول تنحصر أساساً في:

الأداة الأولى: التكامل الاقتصادي: يأخذ التكامل الاقتصادي أشكالاً عدة منها:

1- **منطقة التجارة الحرة**: وهو اتفاق مجموعة الدول على إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية المفروضة على التبادل فيما بينها مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية وما تفرضه من قيود كمية على تبادلها مع الدول غير الأعضاء.

2- **الاتحادات الجمركية**: يقصد بالاتحاد الجمركي معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليمها الجمركية المختلفة في إقليم جمركي واحد حيث يتم :

❖ توحيد التعريفات الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج.

❖ تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي على تنسيق سياساتها التجارية مع الخارج بصفة خاصة من حيث عقد المعاهدات والاتفاقات التجارية.

3- **السوق المشتركة**: تتفق الدول الأعضاء في حالة السوق المشتركة على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريفات موحدة في مواجهة الدول الأخرى غير الأعضاء، بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على تحركات عناصر الإنتاج بينها كالعامل، ورأس المال ومن أمثلتها السوق الأوروبية المشتركة التي تأسست عام 1958.

4- **الاتحادات الاقتصادية**: هو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص ورؤوس الأموال وإنشاء المشروعات وذلك بفرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل مصيره توحيد شتى السياسات الاقتصادية والمالية. حيث تحقق في المستقبل وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم.

الأداة الثانية: التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية: الهدف الأساسي من إنشاء منظمة التجارة العالمية هو السعي لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف هدفه حرية التجارة الدولية من خلال تطبيق مبدأ التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية أي يجب على جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدخول في اتفاقيات للمعاملة حيث تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق تخفيض كبير للتعريفات الجمركية.

الأداة الثالثة: تحديد التعامل في الصرف الأجنبي: أي تعويم سعر الصرف بترك قيمة العملة الوطنية تتحدد تلقائياً في سوق الصرف بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق الأجنبي لمنع أي دولة من احتكار التعامل في النقد الأجنبي.

.....انتهت المحاضرة.....

النظريات التجارية Trade Theory

سوف ندرس في هذه المحاضرة :

1- مدرسة التجاريين (الفكر الماركنتالي) Merchandise School

2- الفكر الكلاسيكي في مواجهة الفكر الماركنتالي:

3- آلية الأسعار - النقود - التدفق السلعي "لديفيد هيوم"

أولاً- مدرسة التجاريين (الفكر المركنتالي) Merchandise School

يعرف هذا الفكر بأنه مجموعة المعتقدات الاقتصادية التي سادت أوروبا خلال الفترة من ١٥٠٠ إلى ١٧٥٠ ميلادياً، حيث لا تعتبر هذه المعتقدات مدرسة نوعية ولكنها مجموعة من السياسات الاقتصادية التي استهدفت التحكم في الأنشطة الاقتصادية المحلية والمعاملات التجارية الدولية، غرضها الأساسي تراكم الثروة للدول، ولعلّ الظروف التي سادت أوروبا في تلك الفترة قد ساعدت على خلق هذه الأفكار من خلال الاستكشافات الجغرافية لتدفقات المعادن النفيسة من العالم الجديد إلى أوروبا، هذا إلى جانب النمو السكاني وتزايد أهمية طبقة التجاريين على حساب الطبقة الإقطاعية.

فقدّ نظر التجاريون للمعادن النفيسة، الذهب والفضة، باعتبار أنها أعلى مراتب الثروة لأنها لا تقنى مع الاستعمال وأنه يمكن للدولة أن تحصل على ما تريد باستخدام تلك المعادن وأن الوسيلة الوحيدة للدولة التي لا تمتلك مناجم لهذه المعادن هي التجارة الخارجية، أي أن تعمل الدولة على الحصول على ميزان تجارى رابح يحقق فائضاً في الصادرات ويجعل الدولة دائنة للدول الأخرى، وبالتالي الحصول على الذهب والفضة ثمناً لفائض الصادرات من العالم الخارجى. وفي ظلّ ظروف غير مستقرة سياسياً فإن تجميع المعادن النفيسة يُعدّ أمراً هاماً لتحقيق قوة الدولة وإنشاء جيش وأسطول قوى.

الافتراضات الخاصة بالفكر المركنتالي:

يفترض هذا الفكر أن عنصر العمل هو أهم عناصر الإنتاج في عملية النمو، ولهذا استخدم التجاريين نظرية القيمة في العمل بمعنى أن قيمة السلع يتم تحديدها بما بذل في إنتاجها من ساعات عمل، ولهذا فهو لا يؤمن بمبدأ الحرية الاقتصادية ويؤكد على ضرورة تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي.

إن الهدف الأساسي من السياسة الاقتصادية المركنتالية هو تحقيق فائض في الصادرات عن الواردات حيث يكون الرصيد إيجابي في الميزان وتندفق العملات الأجنبية أو المعادن النفيسة من الخارج لكي يدفع الأجانب مقابل هذا الفائض من الذهب والفضة، لأنها هامة بالنسبة للدول التي تعاني من نقص في الموارد المالية من أجل توسيع النشاط الاقتصادي بها. ويفترض أيضاً أن الاقتصاد يعمل عند

مستوى أقل من العمالة الكاملة، بمعنى أن هناك موارد عاطلة، يحفظها زيادة العرض النقدي من خلال التدفق النقدي من الخارج، فيزيد الانتاج والتوظيف حتى لا ينعكس في ارتفاع مستوى الأسعار. وبطبيعة الحال فإن عجز الميزان التجاري يخلق آثاراً سلبية على الاقتصاد حيث يتسبب في تدفق العملات والمعادن النفيسة إلى الخارج مما يتضمن انخفاض في العرض النقدي، فيؤدي إلى تقلص النشاط الإنتاجي. ولا شك أن الدولة تلعب دوراً هاماً في هذا الفكر حيث تقوم برقابة تبادل العملات أو المعادن النفيسة، حيث عرف هذا النظام " إدارة السبائك" وفيه لا تسمح الدولة للأفراد بتصدير الذهب أو الفضة إلى الخارج إلا في ظروف محدّدة وبعد موافقة الحكومة على ذلك . كما قامت الدولة بتكوين احتكارات ضخمة في مجال النقل والتجارة لتحقيق أرباح احتكارية ضخمة تساهم في الرصيد الإيجابي للميزان التجاري. استمرت حتى القرن التاسع عشر مع اتخاذ الحكومات في أوروبا العديد من السياسات لتحقيق فائض مستمر في الصادرات منها دعم الصادرات وفرض الحصص الكمية على الواردات، فضلاً عن فرض رسوم جمركية عالية على واردات السلع الاستهلاكية وتقليلها على الواردات من المواد الخام اللازمة لعملية الانتاج والتصدير. كما ركزت السياسة الحكومية على تعظيم التدفق من المعادن النفيسة للداخل مقابل خدمة النقل البحري، فعلى سبيل المثال أصدرت إنجلترا قوانين للملاحة حرمت السفن الأجنبية من الاستخدام في التجارة في السواحل البريطانية، تلك السياسة لم تختفى حتى يومنا هذا، حيث أن السفن غير الأمريكية لا يحق لها حمل البضائع بين الموانئ الأمريكية. وعلى هذا فإن الحكومة في ظل فكر مدرسة التجاربيين تتخذ الإجراءات والقوانين الكفيلة بتحسين مستوى الجودة بالنسبة للسلع المنتجة محلياً والموجهة للتصدير، من خلال الاهتمام بعنصر العمل ومهارته لتأثيره المباشر على تحسين الجودة، وبالتالي تزايد القدرة التنافسية لها في الأسواق الأجنبية، لكن على الجانب الآخر، فإن أجور العمال يجب أن تكون منخفضة لكي لا تزيد تكلفة الانتاج وأسعار المنتجات. فكانت الأجور بصورة تحكّمية بحيث تتناسب مع وضع طبقة العمال في السلم الاجتماعي. وهكذا رأينا أن السياسات الحكومية تتواءم مع تعريف ثروة الأمة على أنها تراكم مستمر للأرصدة الدولية من المعادن النفيسة في إطار نظرة ساكنة للثروة الكلية في العالم، بمعنى زيادة ثروة دولة يجب أن تكون على حساب باقي دول العالم، كذلك يكون على حساب التضحية بمستويات الاستهلاك والرفاهية لأفراد ذلك المجتمع بمعنى وجود دول غنية ذات شعوب فقيرة.

أشهر رواد هذه المدرسة هم توماس مان ، جان باتيست كولير ووليام بيتي الذين نظروا للعملية التجارية في زمن ظهور الفكر البرجوازي.

ثانياً - الفكر الكلاسيكي في مواجهة الفكر الماركنتالي :

في بداية القرن الثامن عشر أصبحت الأفكار الماركنتالية تبدو غير مناسبة، حيث تسببت حروب الفلاحين في انتهاء عهود الاقطاع إلى مركزية الملكية وبدأ النظام السوقي ينمو ويتطور في نفس الوقت الذي تناقص فيه حجم الاحتكارات الحكومية، حيث بدأ المفكرين الكلاسيكيين الأوائل مثل " ديفيد هيوم وآدم سميث "في تحدى الأسس التي بنى عليها الفكر الماركنتالي وتقديم بديلاً له. ووضعاً بهذا الأسس السياسة التقليدية المنادية بمبدأ " دعه يعمل دعه يمر".

ثالثاً - آلية الأسعار - النقود - التدفق السلعي " لديفيد هيوم"

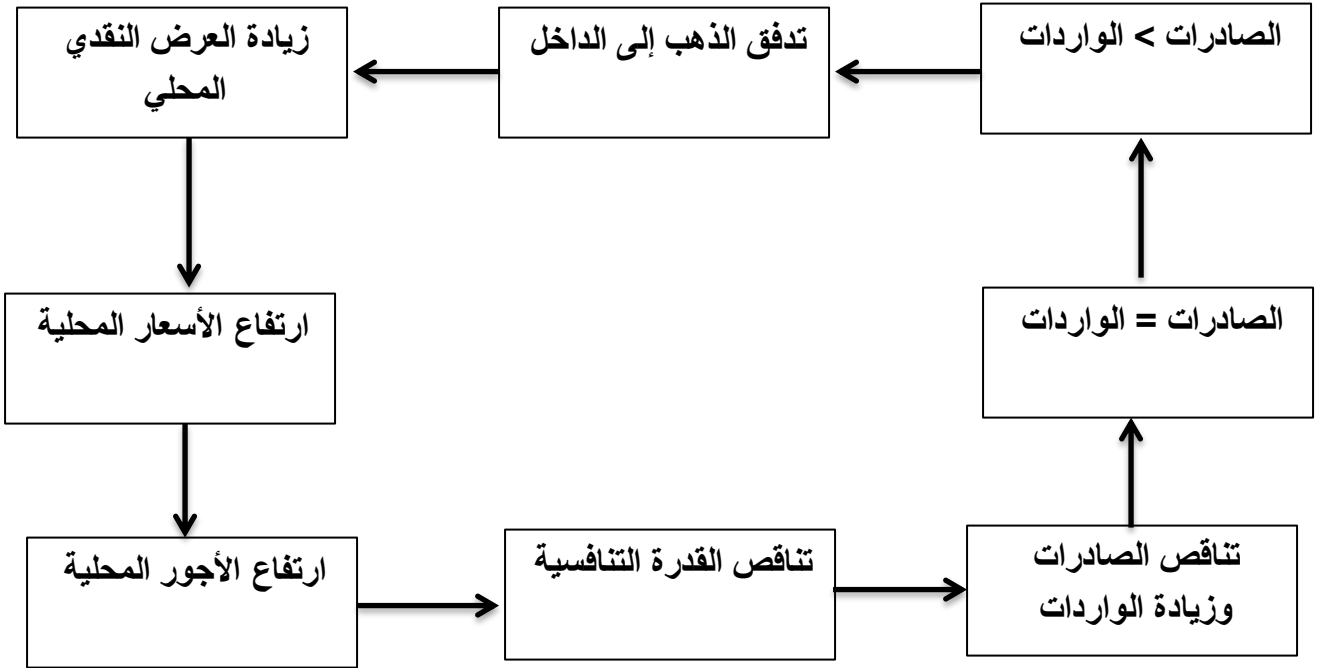
من أهم وأول الهجمات التي شنها الفكر الكلاسيكي هو ديفيد هيوم في عام ١٧٥٢ من خلال ما قدمه في كتابه " Political Discourses " آلية توسط بين مستوى الأسعار وتدفق المعادن النفيسة (الذهب النقدي) من ناحية ومستوى الأسعار والتدفق السلعي في صورة صادرات وواردات من ناحية أخرى.

ويتلخص تحليل " هيوم "في أن تراكم المعادن النفيسة (الذهب) كنتيجة لاستمرار الفائض في الميزان التجاري، يمكن أن يتسبب في زيادة العرض النقدي المحلي، مما يتسبب في ارتفاع كل من الأسعار والأجور، وهذا بدوره يتسبب في انخفاض القدرة التنافسية للصادرات، مع افتراض أن تغيرات العرض النقدي تؤثر على الأسعار فقط دون الناتج الحقيقي أو التوظيف، وذلك لأن " هيوم " يفترض ظروف التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج، وهذا يتعارض تماماً مع الافتراض الأساسي للفكر الماركنتالي، ومن ناحية أخرى فإن تناقص الذهب النقدي بالنسبة للدول التي تعاني من العجز في الميزان التجاري

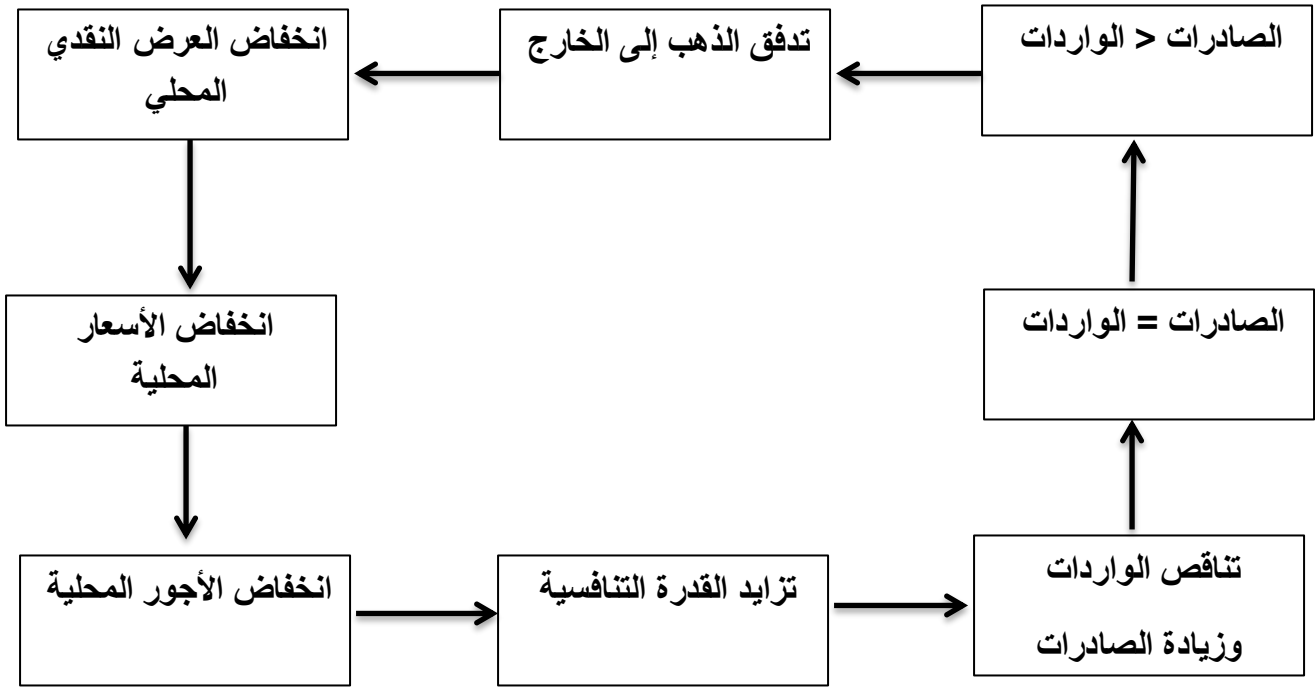
سوف يقل العرض النقدي المحلي، وبالتالي يخفض الأسعار والأجور المحلية مما يزيد من القدرة التنافسية للصادرات.

ووفقاً لتحليل هيوم قال إنه من المستحيل على أي دولة أن تستمر في تراكم الأرصدة الدولية إلى الأبد، والسبب يرجع إلى أن العجز التجاري يخلق بذاته آلية تعمل على إلغاء العجز بصورة تلقائية، سواء على المستوى المحلي في صورة تغيرات في العرض النقدي والأسعار والأجور أو على المستوى الدولي تظهر في تغيرات في الصادرات والواردات حتى يتم استعادة التوازن في الميزان التجاري.

ويمكن توضيح هذه الآلية بصورة مبسطة كما في الشكل التالي:



آلية استعادة التوازن في الميزان التجاري (عند حدوث فائض)



آلية استعادة التوازن في حالة عجز في الميزان التجاري

وهكذا فإن هيوم قد أثبت أنه من المستحيل أن تستمر أي دولة في تحقيق فائض مستمر في الميزان التجاري حيث أن ما يتراكم لديها من ذهب نقدي ينعكس سلبياً على قدرتها التنافسية ويفقدها تدريجياً هذا الفائض وليس كما ادعى فكر مدرسة التجاريين.

.....

انتهت المحاضرة

المدرسة التقليدية Traditional or Classical Theory

سوف ندرس في هذه المحاضرة :

أولاً - المدرسة التقليدية.

ثانياً - افتراضات النظرية التقليدية (الكلاسيكية).

ثالثاً - أفكار آدم سميث في الاقتصاد الدولي.

رابعاً - نظرية المزايا النسبية:

أ. الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها تحليل ريكاردو.

ب. كيف يتم حساب المزايا النسبية؟.

ج- مكاسب التجارة القائمة على التخصص وفقاً للمزايا النسبية.

أولاً - المدرسة التقليدية :

ظهرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية Classical theory in international trade في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر كرد فعل لمذهب التجارين Merchandise Doctrine والذي كان يحمل لواء الدعوة إلى فرض القيود على التجارة الخارجية للحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة، حيث كانت هذه الأخيرة مقياساً لقوة الدولة الاقتصادية في ذلك الوقت.. فجاءت النظرية الكلاسيكية مدافعة عن حرية التجارة الخارجية. ومُظهرة أن قوة الدولة الاقتصادية لا تكمن فيما تحويه خزائنها من معادن نفيسة فقط .

فلقد أوضحت هذه النظرية أن حرية التجارة الخارجية هي الطريق لزيادة ثروة البلاد الحقيقية. وبالتالي قوتها الاقتصادية. وترتيباً على ذلك كانت حرية التجارة الخارجية في نظر مفكري المدرسة الكلاسيكية أفضل من عدم حرية التجارة الخارجية.

ثانياً - افتراضات النظرية التقليدية(الكلاسيكية):

يعتبر آدم سميث في كتابه ثروة الأمم 1776 م أن تقسيم العمل الدولي، الناتج عن اتساع نطاق السوق، يتيح لكل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها ثم تبادل الفائض إنتاجها عن استهلاكها منها بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من سلع تتمتع بإنتاجها بنفس الميزات المطلقة. وتتمثل نفقة إنتاج السلعة في كمية العمل اللازمة لإنتاجها، وهو ما يعني أن العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد.

والتجارة الدولية في رأي آدم سميث، تقوم بوظيفتين هامتين:

فهي أولاً: تخلق مجالاً لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي وتستبدله بشيء آخر ذي نفع أكبر،

وهي ثانياً: تتغلب على ضيق السوق المحلي من خلال استيراد المواد التي تكلفه كثيراً أو التي لا يستطيع إنتاجها أصلاً.

حيث بدأ بتعريف **ثروة الأمة على أنها انعكاس لقدرتها الإنتاجية** وليس قدرتها على تراكم الأرصدة الدولية والمعادن النفيسة. ولقد اعتقد "سميث" إن ظروف الحرية الاقتصادية هي الأكثر ملائمة لزيادة الطاقة الإنتاجية، حيث يصبح الأفراد أحراراً في اختيار الأنشطة التي تحقق لهم مصالحهم. وهذا الدافع وحده "تحقيق المصلحة الفردية" يدفع الأفراد إلى التخصص في الأنشطة التي تتناسب مع قدراتهم الخاصة، هكذا يتم تقسيم العمل بما يحقق أعلى إنتاجية ممكنة في ظل المنافسة الكاملة.

وعلى هذا لم يؤمن "سميث" بأهمية دور الدولة في التدخل بالنشاط الاقتصادي كما نادى المركنتاليين، بل على العكس اعتقد "سميث" بوجود يدٍ خفية تسعى إلى تحقيق مصلحة المجتمع ككل عندما يكون الأفراد أحراراً في اختيار الأنشطة الاقتصادية التي تحقق مصالحهم الشخصية، في إطار القانون والحفاظ على حقوق الملكية الخاصة، وربما الدور الوحيد الذي يمكن أن تلعبه الحكومة من وجهة نظر سميث يتلخص في الحفاظ على كفاءة عمل الأسواق بصورة تناقصية دون أي شوائب احتكارية. فقد بين أن الاكتفاء الذاتي وعدم تقسيم العمل بين الأفراد والتخصص في العمل يؤدي إلى انخفاض في الإنتاج والدخل ومستوى المعيشة والنتيجة خسارة الدول كلها. ولذلك نادى بالحرية الاقتصادية عموماً، وكذلك في مجال التجارة الخارجية وإزالة جميع القيود التي نادى بها التجاريون لتنظيم التجارة الخارجية، والذي يعتبره آدم سميث الأساس الأول والعامل الفعّال في وفرة الإنتاج وزيادة ثروات الأمم. وأساس دعوى آدم سميث للتخصص وتقسيم العمل الدوليين، هو أن الإنتاج من سلعة معينة في دولة ما إذا تمتع بميزة مطلقة أي نفقة مطلقة أقل، يُعدُّ كافياً لقيام التجارة الخارجية بين تلك الدولة والدول الأخرى التي تتمتع بميزات مطلقة أخرى أو نفقة مطلقة أقل في إنتاج سلع أخرى فيحدث التبادل بينهما. ولقد طبق سميث أفكاره الخاصة عن مزايا التخصص وتقسيم العمل على المعاملات التي تتم بين أحد الدول وباقي دول العالم، فقد استنتج سميث أن الدول مثل الأفراد يجب أن يتخصصوا في إنتاج وتصدير السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة مطلقة واستيراد السلع التي تتمتع فيها الدول الأخرى شركاء التجارة بميزة مطلقة. بمعنى آخر فإن كل دولة يجب أن تصدر السلع التي تنتجها بكفاءة مقاسة بوحدات العمل التي تحتاجها الوحدة الواحدة من السلعة مقارنة بشركائها في التجارة.

لقد عمدَ سميث إلى وضع مجموعة من الفرضيات التي ساعدته على ذلك وهي:

- 1- وجود دولتين تنتجان سلعتين مختلفتين.
- 2- قيمة السلعة تتحدد بعامل واحد وهو العمل.
- 3- دالة الإنتاج نفسها في كلتا الدولتين.
- 4- حرية تنقل عوامل الإنتاج داخل البلد الواحد.
- 5- التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج داخل البلد الواحد.
- 6- حرية المبادلات.

ثالثاً - أفكار آدم سميث في الاقتصاد الدولي:

لقد اعتبر سميث أن الدولة مثل الأفراد يجب أن تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة مطلقة واستيراد السلع التي تتمتع فيها الدول الأخرى شركاء التجارة بميزة مطلقة، بمعنى آخر فإن كل دولة يجب أن تصدر السلع التي تنتجها بكفاءة مقاسة بوحدات العمل التي تحتاجها الوحدة الواحدة من السلعة مقارنة بشركائها في التجارة.

افترض أن العالم يتكون من دولتين فقط هما انكلترا والبرتغال. وأن هناك سلعتين فقط يتم إنتاجهما في الدولتين هما المنسوجات والزيتون. كما افترض أن تكلفة الإنتاج تقدر بساعات العمل المبذول في إنتاج السلعتين كما يتضح من الجدول التالي:

	المنسوجات/ متر	زيتون/ الجالون
انكلترا	1 ساعة	4 ساعة
البرتغال	2 ساعة	3 ساعة

تفسير الجدول:

- في إنكلترا: إنتاج الجالون الواحد من الزيتون يكلف ما يعادل 4 أمتار من المنسوجات (ويعرف ذلك بالسعر النسبي بين السلعتين) ففي ظل غياب النقود فإن أي فرد يستطيع أن يقايض جالون واحد من الزيتون مقابل 4 أمتار من المنسوجات في أسواق إنكلترا.

▪ في البرتغال: إنتاج جالون الواحد من الزيوت يتكلف ما يعادل تكلفة 2/3 متر من المنسوجات، ويستطيع أي فرد في البرتغال مقايضة جالون واحد من الزيوت مقابل 1.5 متر من المنسوجات.

▪ ويتضح من ذلك أن إنكلترا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج المنسوجات، حيث أن المتر من المنسوجات في إنجلترا يحتاج إلى عدد أقل من ساعات العمل مقارنة بالبرتغال (التكلفة في إنكلترا = 1 ساعة للوحدة، أقل من التكلفة في البرتغال = 2 ساعة).

▪ ومن ناحية أخرى فإن البرتغال تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج الزيوت حيث يحتاج الجالون من الزيوت في البرتغال إلى عدد أقل من ساعات العمل مقارنة بإنكلترا (التكلفة في إنكلترا 4 ساعة للجالون - أكبر من التكلفة في البرتغال - 3 ساعة للجالون).

▪ وهكذا فإن هناك فرص لقيام التجارة بين الدولتين نظرا لاختلاف المزايا المطلقة بينهما. وفقا لأدم سميث فإن كل دولة يجب أن تخصص في إنتاج وتصدير السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة، أي التي تنتجها بتكلفة مطلقة أقل (مقدرة بساعات العمل)، معنى ذلك أن إنجلترا تخصص في إنتاج وتصدير المنسوجات، والبرتغال تخصص في إنتاج وتصدير الزيوت.

التخصص المقصود في هذه الحالة هو التخصص الكامل، بمعنى أن إنجلترا تقوم بتوجيه كافة عناصر الإنتاج المتاحة لديها لإنتاج المنسوجات وتعتمد في استهلاكها للزيوت على الاستيراد من البرتغال. وفي نفس الوقت توجه البرتغال كل الموارد المتاحة لديها لإنتاج الزيوت فقط وتعتمد بصورة كاملة على الاستيراد من إنجلترا في استهلاكها من المنسوجات.

وبالتالي الشرط الأساسي لقيام التجارة الخارجية بين الدولتين هو أن يكون معدل التبادل الخارجي أعلى من معدل التبادل الداخلي ولو بوحدة واحدة .

ونستطيع تعريف معدل التبادل الدولي على أنه المعدل الذي يتم على أساسه تبادل السلع بين الدولتين.

ماهي الانتقادات الموجهة لأدم سميث:

1- لم تستطع نظرية سميث تحديد معدل تبادل دولي دقيق بينما اكتفت فقط بتحديد حد أدنى وحد أقصى لقيام التجارة الخارجية.

2- يؤدي تطبيق هذه النظرية إلى انكماش التجارة الخارجية لأن ليس كل الدول تتمتع بمزايا مطلقة.

3- اعتقد سميث أن التجارة الخارجية هو امتداد للتجارة الداخلية وهذا مخالف للحقيقة.

4- إن العمل بمبدأ الحرية المطلقة غير صحيح لأنه لا بدّ من وجود عوائق وقيود خاصة على حركة عوامل الإنتاج.

5- لقد افترض سميث في نظريته وجود دولتان فقط وهذا غير منطقي والأمر أكثر تعقيد من ذلك .

رابعاً - نظرية المزايا النسبية

نظرية النفقات النسبية لديفيد ريكاردو (1776 - 1823):

في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب عام 1816م قدم ريكاردو نظريته عن النفقات النسبية

أ. الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها تحليل ريكاردو:

- ✓ وجود دولتين وسلعتين .
- ✓ حرية التجارة والمنافسة الكاملة.
- ✓ الاعتماد على نظرية القيمة في العمل عند قياس تكلفة إنتاج السلع.
- ✓ الموارد الاقتصادية لكل دولة تظل كما هي ثابتة، وأن كل نوع من تلك الموارد متماثل تماماً. مثلاً عنصر العمل يتكون من وحدات متجانسة لا تختلف في مستوى المهارة أو التدريب، أو أن عنصر الأرض يتكون من وحدات متجانسة لا تختلف في درجة الخصوبة أو الجودة.
- ✓ إن عناصر الإنتاج المختلفة (العمل - رأس المال - الأرض) تتحرك بسهولة تامة من نشاط إلى آخر على المستوى المحلي، بينما لا يمكنها أن تتحرك من دولة إلى أخرى.
- ✓ ثبات مستوى المعرفة الفنية كما هي داخل كل دولة مع إمكانية اختلاف هذا المستوى من دولة إلى أخرى.
- ✓ أن تكلفة الإنتاج ثابتة، وساعات العمل اللازمة لإنتاج الوحدة الواحدة من السلعة تظل كما هي بصرف النظر عن الكمية المنتجة منها، إن ثبات التكاليف هو السبب وراء الاتجاه إلى التخصص الكامل بعد قيام التجارة.

✓ التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج أو الاتجاه التلقائي إلى التوظيف الكامل.

اعتبر ريكاردو أن حرية حركة عناصر الإنتاج على المستوى المحلي من نشاط إلى آخر. فنكر أن عنصر العمل ورأس المال سوف يتجهان إلى الأنشطة التي تعظم الإنتاجية والعوائد الحدية، ويستمر التحرك حتى تتساوى العوائد الخاصة بعناصر الإنتاج في الأنشطة المختلفة.

أما على المستوى الدولي فإن الوضع مختلف تماماً، حيث أن عناصر الإنتاج لا يمكن أن تنتقل من دولة إلى أخرى ولكن كل دولة يجب أن تخصص من خلال تحويل الموارد لإنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية.

ب. كيف يتم حساب المزايا النسبية؟

لنأخذ المثال التالي:

	المنسوجات/ المتر	الزيوت/ الجالون
فرنسا	2 ساعة	1 ساعة
ألمانيا	3 ساعة	4 ساعة

من الجدول نلاحظ أن ألمانيا لا تتمتع بأي ميزة مطلقة في إنتاج أي من السلعتين، وبالتدقيق في وضع ألمانيا نلاحظ أنها أقل كفاءة في إنتاج السلعتين ولكن بنسبة متفاوتة. إن تكلفة إنتاج الزيت في ألمانيا مقارنة بتكلفة إنتاجها في فرنسا يمكن حسابها كالآتي:

تكلفة إنتاج الزيت في ألمانيا / تكلفة إنتاج الزيت في فرنسا $\times 100 =$

$$100 \times \frac{1}{4} = 400 \%$$

معنى ذلك أن تكلفة إنتاج الزيت في ألمانيا تمثل 400 % من تكلفتها في فرنسا، من ناحية أخرى فإن تكلفة إنتاج المنسوجات في ألمانيا تمثل 150 % فقط من تكلفتها في فرنسا.

من الواضح أن نقص الكفاءة في إنتاج المنسوجات أقل من نقص الكفاءة في إنتاج الزيت، وهو ما يعني أن ألمانيا لديها ميزة نسبية في إنتاج المنسوجات من إنتاج الزيت على الرغم من عدم تمتعها بأي ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين.

أما بالنسبة لفرنسا فهي كما لاحظنا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج السلعتين ولكن بحساب التكاليف النسبية نجد أن فرنسا أكثر كفاءة نسبية بنسبة متفاوتة، حيث أن تكلفة إنتاج الزيت في فرنسا مقارنة بتكلفة إنتاجها في ألمانيا تمثل 25 % بينما تكلفة إنتاج المنسوجات في فرنسا تمثل 66,7 % من تكلفتها في ألمانيا.

وهكذا فإن فرنسا أكثر كفاءة في إنتاج الزيت عن إنتاج المنسوجات، وهو ما يعني أن فرنسا لديها ميزة نسبية في إنتاج الزيت عنه في إنتاج المنسوجات على الرغم من تمتعها بميزة مطلقة في إنتاج السلعتين.

وعليه حسب تحليل ريكاردو يمكن أن تقوم التجارة بين كل من فرنسا وألمانيا حيث تخصص فرنسا في إنتاج الزيت وهي السلعة التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية وتقوم ألمانيا بالتخصص في إنتاج المنسوجات وهي السلعة التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية.

السؤال الآن هو ما هي المكاسب التي يمكن أن تتحقق بالنسبة للدولتين بعد التجارة وفقاً لتحليل ريكاردو؟.

ج- مكاسب التجارة القائمة على التخصص وفقاً للمزايا النسبية:

الافتراض الأول: افترض ريكاردو أن كل دولة تستهلك وحدة واحدة فقط من السلعتين قبل وبعد التجارة، هذا الافتراض في الحقيقة إنما يجعل المكسب الذي يمكن أن يتحقق من التجارة إنما ينحصر في تخفيض تكلفة الإنتاج بعد قيام التجارة بدلاً من زيادة الكمية المستهلكة من السلعتين.

الافتراض الثاني: يتعلق بمعدل التبادل الدولي حيث ذكر أن كل دولة تقوم بمبادلة وحدة من الزيت مقابل وحدة من المنسوجات. معنى ذلك أن تقوم فرنسا بالتخصص في إنتاج الزيت وألمانيا في إنتاج المنسوجات ثم يتم التبادل بينهما على أساس جالون من الزيت مقابل متر من المنسوجات، والمعيار

يشترط أن المعدل الدولي يجب أن يقع بين المعدلين الداخليين للدولتين حتى يحقق مكاسب بالنسبة لهما.

المعدل الداخلي في فرنسا: 1 جالون من الزيت = 2/1 متر من المنسوجات

المعدل الداخلي في ألمانيا: 1 جالون من الزيت = 3/4 = 1.33 متر من المنسوجات

المعدل الدولي المقترح وفقا لريكاردو: 1 جالون من الزيت = 1 متر من المنسوجات

فإننا نلاحظ أن المعدل الدولي المقبول يجب أن يكون وحدة واحدة من الزيت مقابل عدد من وحدات من المنسوجات أكبر من 0,5 ياردة وأقل من 1,33 ياردة. وهو ما يحققه بالفعل المعدل الدولي الذي اقترحه ريكاردو.

أولا: تكلفة الإنتاج قبل قيام التجارة:

إن التكلفة الكلية مقدرة بساعات العمل بالنسبة للسلعتين. تكلفة الإنتاج في فرنسا قبل التجارة = تكلفة إنتاج وحدة من الزيت + تكلفة إنتاج وحدة من المنسوجات = 1 + 2 = 3 ساعات عمل.

أما في ألمانيا تكلفة الإنتاج قبل التجارة = 4 + 3 = 7 ساعات عمل.

ثانيا: تكلفة الإنتاج بعد التجارة:

إذا قامت فرنسا بالتخصص في إنتاج الزيت (التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية)، فإنها تحتاج وحدتين من الزيت، الوحدة الأولى تخصص للاستهلاك المحلي والثانية للتصدير إلى ألمانيا مقابل وحدة واحدة من المنسوجات، في هذه الحالة فإن تكلفة الإنتاج تصبح ساعتين عمل.

تكلفة الإنتاج في فرنسا بعد التجارة = وحدة من الزيت للاستهلاك المحلي + وحدة من الزيت للتصدير إلى ألمانيا = 2 ساعة عمل.

نلاحظ أن تكلفة الإنتاج بالنسبة لفرنسا قد انخفضت بمقدار ساعة عمل واحدة. المكسب من التجارة = تكلفة الإنتاج قبل التجارة - تكلفة الإنتاج بعد التجارة (1 ساعة عمل = 3 ساعة عمل - 2 ساعة عمل)

بالنسبة لألمانيا فإنها تتخصص في إنتاج المنسوجات (التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية) وهي تحتاج إلى إنتاج وحدتين من المنسوجات، الوحدة الأولى للاستهلاك المحلي والوحدة الثانية للتصدير إلى فرنسا مقابل وحدة واحدة من الزيت، وفي هذه الحالة فإن تكلفة الإنتاج تصبح 6 ساعات عمل.

تكلفة الإنتاج في ألمانيا بعد التجارة = وحدة منسوجات للاستهلاك المحلي + وحدة منسوجات للتصدير لفرنسا = 3 ساعات + 3 ساعات = 6 ساعات عمل

نلاحظ أن تكلفة الإنتاج بالنسبة لألمانيا قد انخفضت أيضا بمقدار ساعة عمل واحدة.

المكسب من التجارة = تكلفة الإنتاج قبل التجارة - تكلفة الإنتاج بعد التجارة (1 ساعة عمل = 7 ساعات - 6 ساعات)

يجب أن نأخذ هنا أن المكسب من التجارة ليس بالضرورة أن يظهر في صورة انخفاض في التكاليف وإنما قد يتحقق من خلال زيادة مستوى الاستهلاك من أحد السلعتين أو السلعتين معاً. كذلك فإن المكاسب من التجارة ليس بالضرورة أن تتوزع بالتساوي بين أطراف التبادل، المهم في هذه الحالة أن تحقق كل دولة قدراً من المكاسب قد يفوق أو يقل أو يساوي ما يحصل عليه شركائها في التجارة.

.....

انتهت المحاضرة

التجارة الدولية لطلاب السنة الثالثة

المحاضرة الخامسة

المدارس الحديثة في التجارة الدولية

سوف ندرس في هذه المحاضرة :

أولاً- مدرسة القيم الدولية - جون ستيوارت ميل

ثانياً- المدرسة الحديثة في التجارة - هيكشر اولين

ثالثاً- لغز ليونتييف.

مقدمة:

أن نظرية النفقات النسبية لديفيد ريكاردو أغفلت عامل الطلب في تحديد معدل التبادل الداخلي، بتركزها على جانب العرض أي عرض السلع والإنتاج. وعلى تكلفة العمل التي تدخل في التجارة الدولية، حيث وضح ريكاردو الحد الأدنى والحد الأعلى لمنطقة التبادل، الأمر الذي أدى إلى عدم قدرته على تحديد معدل التبادل الفعلي بينها، وهذا ما حاول استدراكه جون ستيوارت ميل بنظريته - " قانون الطلب المتبادل" - في نظرية القيم الدولية.

أولاً - نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت : (1806-1873) انكترا

يتفق جون ميل مع ريكاردو في أن السبب الأساسي في قيام التجارة الدولية هو اختلاف المزايا النسبية لإنتاج السلع بين دولة وأخرى، ولكنه يختلف عنه في تحليله لبعض الافتراضات التحليلية التي اعتمد عليها تحليل ريكاردو. حيث يقوم بتعديل بعض الافتراضات نظراً لعدم واقعيتهم. ولقد اعتمد جون على الافتراضات التالية:

- 1- وجود دولتين فقط.
- 2- وجود سلعتين فقط.
- 3- ثبات مستوى التقدم التكنولوجي.
- 4- إن قيمة السلعة يتحدد بتكلفة إنتاجها من كل عوامل الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض، والتنظيم) وليس عنصر العمل فقط.
- 5- إن التبادل الدولي يتم على أساس مبادلة كمية بكمية وليست وحدة عمل بوحدة عمل.

ولإيجاد معدل التبادل الفعلي لتبادل سلعتين بين دولتين انطلق جون من الفرق بين معدلات التبادل الداخلي والخارجي لكل سلعة في كل بلد متسائلاً عن العوامل التي يتحدد على أساسها هذا المعدل؟ والإجابة عن هذا السؤال كانت كما يلي:

إن المعدل الفعلي للتبادل هو بالضرورة تعادل القيمة الكلية للسلعتين محلّ التبادل، التي على أساسها سيتحقق معدل التبادل التوازني عندما تكون القيمة الكلية لما تستطيع كل دولة أن تصدره إلى الدولة الأخرى كافية للوفاء بالقيمة الكلية لما تريده الدولة الأخرى الاستيراد منها.

أي: طلب (واردات) الدولة الأولى من إحدى السلع = (صادرات) الدولة الثانية من السلعة الأخرى والعكس صحيح.

وعن طريق تركيزه على اختلاف الكفاءة النسبية للعمل بين الدولتين بدلاً من التركيز على التكلفة النسبية.

توصل إلى أن معدل التبادل التوازني ما بين السلعتين يتحقق عندما تكون القيمة الكلية لكمية إحدى السلع المصدرة أو المستوردة من طرف إحدى الدولتين متساوية تماماً مع القيمة الكلية لكمية السلعة الأخرى المستوردة أو المصدرة من الدولة الأخرى، إذ يحقق هذا المعدل توازن في الميزان التجاري لكلا البلدين، وعند أي معدل آخر غيره سيؤدي إلى الاختلال بين قيمة الصادرات والواردات بحيث سيقع أحد البلدين في الفائض والآخر في العجز.

من هذه النقطة بالذات يوضح لنا ميل أن توزيع الكسب من التجارة الخارجية بين البلدين يتوقف على عاملين أساسيين:

(1) - حجم الطلب المتبادل بين الدولتين:

فكلما زاد طلب إحدى الدولتين على منتجات الدولة الأخرى كلما مالت نسبة المبادلة لصالح هذه الأخيرة، التي ستحصل على معظم الربح من التجارة، وقد تكون قيمة السلع التي تطلبها إحدى الدولتين من الأخرى أكبر من قيمة السلع التي تطلبها الثانية من الأولى ويرجع ذلك إلى اختلاف حجم السوق والقدرة الشرائية للمواطنين.

هكذا تصبح القاعدة العامة عند ميل "النفع من التجارة يؤول دائماً إلى صاحب الطلب الصغير أي القطر الصغير، والنفع الأقل يعود دائماً إلى صاحب الطلب الأكبر أي: القطر الكبير"

(2) - المرونة السعرية للطلب:

لم يكتفي ميل بكل ما قام به، بل أورد الذهاب بعيداً لمعرفة كيفية التي تتوزع بها الفائدة الكلية للتجارة الخارجية ولتقسيم العمل الدولي ما بين الأطراف المشاركة فيه.

ينطلق John stuart mill من الاعتقاد القائل بأن الفائدة من التبادل الدولي ستزداد كلما زاد الطلب على منتجاتها بواسطة الدول الأخرى، وقلّ طلبها هي على منتجات هذه الدول، مستخدماً في هذا الصدد مفهوم المرونة أي مرونة الطلب السعرية .

إذا استخدمنا تعبير المرونة، سنتمكن من عرض وجه نظر ميل عن كيفية تقسيم فوائد التجارة الخارجية على النحو التالي:

- إذا كان طلب إحدى الدولتين على السلع المنتجة بالدولة الثانية متكافئاً المرنة سيزداد طلبها من هذه السلعة بنفس نسبة انخفاض ثمنها معبراً عنه بوحدات من السلعة التي تنتجها هي.
- أما إذا كان طلب إحدى الدولتين على السلع المنتجة بالدولة الثانية غير مرناً سيزداد طلبها من هذه السلعة بنسبة أقل من نسبة انخفاض ثمنها معبراً عنه بوحدات من السلعة التي تنتجها هي.
- أما لو كان طلب إحدى الدولتين على السلع المنتجة بالدولة الثانية مرناً سيزداد طلبها من هذه السلعة بسبة أكبر من نسبة انخفاض ثمنها معبراً عنه بوحدات من السلعة التي تنتجها هي.

وبإدخال John Stuart Mill عامل المرونة وفقاً لآليات السوق تبين له أنه عندما يميل معدل التبادل الدولي نحو معدل التبادل الداخلي للدولة فهذا سيعود عليها بالنفع الأقل، عند هذه النقطة بالذات يميز John Stuart Mill بين الدولة التي يعود عليها التبادل الدولي بالنفع الأكبر.

ومما سبق ذكره نستطيع رصد العلاقة بين المرونة ومعدل التبادل الدولي على النحو التالي:

- إذا كان الطلب على السلعة غير مرناً مقارنة بالدولة الأخرى ذات الطلب المتكافئ المرنة فهذا يعود على الدولة ذات الطلب المتكافئ المرنة بالنفع الأكبر بينما يعود على الدولة ذات الطلب الغير مرناً بالنفع الأقل.
- إذا كان الطلب على السلعة مرناً مقارنة بالدولة الأخرى ذات الطلب المتكافئ المرنة فهذا يعود على الدولة ذات الطلب المتكافئ المرنة بالنفع الأقل بينما يعود على الدولة ذات الطلب المرناً بالنفع الأكبر.

كما يرى ميل أن **لنفقات النقل تأثير مزدوج على التجارة الخارجية:**

فمن الناحية: سيؤدي وجود هذه النفقات إلى جعل سعر السلعة التي تنتجها الدولة الأولى مرتفعاً في الدولة الثانية عنه في الأول والعكس صحيح، هكذا لن يتم تبادل السلعتين وفق معدل التبادل السائد في حالة افتراض عدم وجود نفقات النقل، والقاعدة العامة في هذا الشأن هي لكي تتوزع الفائدة الكلية من التجارة الخارجية بين الدولتين يتوقف كل شيء على وضع الطلب المتبادل بينهما، بسبب اختلاف المرونة ومن ثم تغير معدل التبادل الدولي.

ومن ناحية أخرى: تحدّ تكلفة النقل من التخصص الدولي للعمل لأنها تضطر الدولة أن تنتج داخل حدودها سلعاً كان يمكنها أن تحصل عليها من الخارج بأسعار منخفضة، ولكن وجود هذه النفقات يزيد من تكلفة السلعة المستوردة مما يجعل إنتاجها محلياً أفضل من استيرادها.

ثانياً - النظرية الحديثة في التجارة الدولية : هيكشر - أولين

وضعت في العشرينات من القرن الماضي وهي امتداد لنظرية النفقات النسبية التي فسرت قيام التجارة الدولية بسبب اختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع. وتوضح نظرية هيكشر - أولين أسباب اختلاف النفقات النسبية للسلع المختلفة، ولقد جاءت نظرية هيكشر أولين على مرحلتين كما يلي:

المرحلة الأولى: مساهمة هيكشر في تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية كأساس لقيام التجارة الدولية: حيث عزى ذلك إلى:

1- **اختلاف درجة الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة:** أن عناصر

الإنتاج لا تتوافر بنفس الدرجة في جميع الدول وهذا ما يسبب اختلاف الأسعار النسبية من دولة إلى دولة أخرى وبناءً عليه يقرر هيكشر:

- أ- معدلات أجور منخفضة نسبياً في البلاد التي فيها وفرة نسبية في عنصر العمل.
- ب- أسعار فائدة منخفضة نسبياً في البلاد التي فيها وفرة نسبية في عنصر رأس المال.
- ت- معدلات الربح منخفضة نسبياً في البلاد التي فيها وفرة نسبية في عنصر الأرض.

2- **اختلاف طرق إنتاج السلع المختلفة (اختلاف نسب مزج عناصر الإنتاج)**

أي أن إنتاج السلع المختلفة يحتاج إلى نسب متفاوتة من عناصر الإنتاج وبناءً عليه يقرر هيكشر ما يلي:

- أ- إن بعض السلع (الزراعية مثلاً القمح) يحتاج إلى كميات أكبر من عنصر الأرض بالمقارنة مع رأس المال والعمل.
- ب- إن بعض السلع (المنتجات الالكترونية مثلاً) تحتاج إلى كميات أكبر من عنصر رأس المال بالمقارنة مع الأرض.
- ت- إن بعض السلع المنسوجات مثلاً تحتاج إلى كميات أكبر من العمل وكميات أقل من رأس المال.

وبناء على ما سبق قال هيكشر ما يلي:

- 1- ستتمكن الدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل من إنتاج سلع كثيفة العمل (المنسوجات مثلاً) نظراً لوجود انخفاض نسبي في الأجور.
- 2- إن الدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال ستتمكن من إنتاج سلع كثيفة في رأس المال (الآلات والسيارات) نظراً لوجود انخفاض نسبي في الأجور.

3- الدولة تتمكن التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر الأرض من إنتاج سلع تحتاج بكثافة لعنصر الأرض (القمح والبن) نظراً لوجود انخفاض نسبي لديها في التكلفة عن الدول الأخرى.

4- عندما تقوم التجارة الدولية ستتكون صادرات كل دولة من السلع التي يحتاج إنتاجها إلى عناصر الإنتاج المتوفرة فيها حيث تكون أسعار هذه العناصر منخفضة نسبياً في هذه الدولة ومن ثمّ تستطيع إنتاج هذه السلع بتكلفة أقل.

5- ستكون واردات كل دولة من السلع التي يحتاج إنتاجها إلى عناصر إنتاج ليست متوفرة لديها أو تعاني فيها ندرة نسبية مقارنة مع الدول الأخرى.

المرحلة الثانية :

مساهمة أولين في تفسير أسباب اختلاف الأسعار النسبية كأساس لقيام التجارة الدولية:

رأى أولين أن قيام التجارة الدولية يجب أن يفسر بالاختلافات بالأسعار النسبية بدلاً من النفقات النسبية فالأسعار تعكس ظروف الطلب والعرض وتتمثل مساهمة أولين بالتالي :

1- قام أولين بتعديل افتراض هيكشر الثاني فرأى بأن السلع المختلفة تحتاج في إنتاجها إلى امتزاج عناصر الإنتاج بنسب متفاوتة أمر بديهي، وإنما يتطلب الأمر النص على ضرورة تماثل دالة إنتاج السلعة الواحدة في جميع الدول ويقصد بتماثل إنتاج سلعة ما أن إنتاج هذه السلعة يحتاج إلى كميات ثابتة من عناصر الإنتاج لا تختلف من بلد لآخر.

2- يرى أولين ضرورة أخذ ظروف الطلب في الاعتبار وذلك لأن الأسعار النسبية لا تتحدد فقط بظروف العرض، وإنما أيضاً بظروف الطلب ويتحدد الطلب على سلعة ما عند أولين بما يلي:

أ- أذواق المستهلكين.

ب- دخول المستهلكين .

ويقرر أولين أن أذواق المستهلكين تؤثر في الأسعار النسبية للسلع بنفس الدرجة التي تؤثر بها الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج .

فإذا افترضنا أن بلد ما يتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال فإن هذا البلد سوف يقوم بإنتاج السلعة كثيفة رأس المال بتكلفة منخفضة نسبياً طبقاً لتقدير هيكشر ولكن إذا افترضنا أن أذواق المستهلكين تميل إلى تفضيل السلعة كثيفة رأس المال أكثر من غيرها فسوف يزداد الطلب على هذه

السلعة ومن ثم يرتفع سعرها النسبي، فأذواق المستهلكين قد تقلّ وربما تلغي الميزة النسبية المترتبة على الوفرة النسبية لعنصر إنتاج ما.

ويصل أولين إلى نتيجة مؤداها أن تماثل أذواق المستهلكين في البلدان المختلفة شرط أساسي لتفسير الأسعار النسبية على أساس الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج. ومثل هذه النتيجة تؤكد مرة أخرى أهمية جانب العرض في تحديد الأسعار النسبية. وهذا هو الجوهر الذي اعتمد عليه هيكشر.

الانتقادات الموجهة لنظرية هيكشر - أولين :

1- عدم تجانس وحدات الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال): تقوم نظرية هيكشر -أولين على أساس اختلاف درجة الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة وهي تفترض بذلك تجانس وحدات عناصر الإنتاج أي تهتم النظرية بالاختلافات الكمية في عناصر الإنتاج وتهمل تماماً الاختلافات النوعية فيها. وبالتالي لم تنظر إلى خصائص كل عنصر واختلافه بين كل دولة، فالعمالة مثلاً في دولة ما قد تختلف عن دولة أخرى في مستوى المهارة والمعرفة ومن ثم بالأجر.

2- إهمال النظرية لإمكانية انتقال عناصر الإنتاج على المستوى الدولي، وهذا الافتراض غير منطقي نظراً لتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية في العصر الحديث فهناك الهجرات العمالية وحركات رؤوس الأموال بين الدول.

3- إمكانية اختلاف أساليب الإنتاج للسلعة الواحدة أي ليس بالضرورة تساوي دالة الانتاج لسلعة ما فإندونيسيا وأمريكا ينتجون المطاط، ولكن هذه السلعة تعتمد على عمل كثيف في إندونيسيا وعلى رأس مال كثيف في أمريكا.

ثالثاً - لغز ليونتيف. Leontief Paradox

قام الاقتصادي الأمريكي وسيلي ليونتيف سنة 1952 بالاختبار العملي لنظرية الهبات النسبية، حيث قام بتطبيق مبادئها على بيانات من الاقتصاد الأمريكي عام 1947. فقد تضمنت هذه البيانات المدخلات المستعملة في إنتاج مليون دولار أمريكي من الصادرات الأمريكية وبدائل الواردات. ولقد استعمل بدائل الواردات لأنه استحال الحصول على تركيبة الواردات من عناصر الإنتاج، أي رأس المال والعمل. وكأفتراض أولي فإنه من الأرجح الحصول على نتائج تبين سلع كثيفة رأس المال مكونة للصادرات، أما الواردات فتكون كثيفة عنصر العمل، وهذا على أساس أن أمريكا تتمتع بوفرة نسبية برأس المال.

إلا أن النتائج كانت معاكسة تماماً لهذا حيث لوحظ أن أغلب صادرات أمريكا تعدّ سلع كثيفة عنصر العمل، أما وارداتها فهي تعدّ سلع كثيفة رأس المال. ولقد أطلق على هذا التناقض لغز ليوننتيف. Leonatief Paradex

بعد الحصول على النتائج حاول ليوننتيف تقديم تفسير مقنع بأن النظرية خاطئة.

يكمن التفسير الأول إن عام 1947 كان متحيز لعنصر العمل وخصوصاً في أمريكا حيث كانت إنتاجية العامل الأمريكي تعادل ثلاثة أضعاف إنتاجية أي عامل آخر. ما يعني أن أمريكا وفيرة في عنصر العمل أكثر ومن وفرة رأس المال.

أما التفسير الثاني، فيرجع إلى أن الأنواق في الولايات المتحدة الأمريكية كانت تميل إلى سلع كثيفة رأس المال، الأمر الذي يرفع من أسعارها المحلية ويقلل من الميزة النسبية لها، وبالتالي تستطيع أمريكا تصدير سلع كثيفة العمل.

لقد وجهت لهذين التفسيرين عدّة انتقادات، فكما هي الحال لإنتاجية العمل يمكن أن تكون إنتاجية رأس المال في أمريكا تعادل 3 أضعافها في الدول الأخرى.

كما انتقد التفسير الثاني لأنه وببساطة يتعارض مع افتراضات نظرية هكشر - أولين بتماثل ظروف الطلب أو تماثل الأنواق.

نذكر هنا إن ليوننتيف أعاد الدراسة ببيانات عام 1951 و1956 ولكن اللغز استمر ولم يحلّ إلا مع مجيء Kenen عام 1965 والذي أدخل حجم رأس المال البشري (أي الانفاق على الصحة والتعليم والتدريب) إضافة إلى رأس المال المادي. وهنا اختفى لغز ليوننتيف.

انتهت المحاضرة

التجارة الدولية لطلاب السنة الثالثة

المحاضرة السادسة

المدارس الحديثة في التجارة الدولية

سوف ندرس في هذه المحاضرة :

رابعاً - الفجوة التكنولوجية

خامساً - نظرية دورة حياة المنتج.

سادساً - نظرية ليندر تشابه الأذواق .

رابعاً - نظرية التكنولوجية الحديثة: **Neotechnology Theory** ميشيل فيفيان بوسنر 1961

أمريكي: (الفجوة التكنولوجية)

تدور النظرية حول إن البلد الذي يملك تقدماً تكنولوجياً يمكنه أن يصنع منتجات جديدة تضمن له احتكاراً مؤقتاً في الإنتاج والتصدير .

افتراضات بوسنر حول التكنولوجيا والتبادل الدولي:

- شروط العرض والطلب متشابهة.
- الميزات الأولية هي ميزات مطلقة.
- يسوق المنتج أولاً في الأسواق المحلية، وعندما تبلغ الأسواق المحلية درجة التشبع، يوجه المنتج إلى الأسواق العالمية.
- يحق للدول المستوردة تقليد المنتج الذي يشكل ميزة نسبية للدول المصدرة.
- حالما يصل المنتج للأسواق الأجنبية فإنه يستغرق وقتاً حتى ينشأ طلب عليه وينتشر .
- كلما كانت تكنولوجية التصنيع أقل تعقيداً وفترة التأقلم الخاصة بمدخلات الإنتاج وعوامله قصيرة، كان من السهل ملئ فجوات الطلب للمنتج الأصلي كما للمنتج المقلد.
- إن المخترع يمتلك ميزة نسبية بحيث أن المستهلك الأجنبي يطلب المنتج الجديد بفعل تقليد العادات الاستهلاكية. ويكون الاحتفاظ بهذه الميزة النسبية طالما إن المنتجون المحليون في الأسواق الأجنبية لم يتمكنوا من الاستجابة لهذا الطلب.

وعند تفسير الفجوة التكنولوجية استخدم بوسنر المصطلحات التالية

أ- **فجوة الطلب:** وهي الفترة الزمنية بين بداية إنتاج السلعة الجديدة في الدولة موطن الابتكار وبداية استهلاك هذه السلعة في الخارج

ب- **فجوة التقليد:** هي تلك الفترة بين بداية إنتاج السلعة الجديدة في الدولة موطن الابتكار وبداية إنتاجها في الخارج .

ويعرف بوسنر في ضوء هذين المصطلحين تجارة الفجوة التكنولوجية على أنها: تابع في الفترة الزمنية المحصورة بين فجوة الطلب وفجوة التقليد أي انها تلك التجارة التي تحدث خلال الفترة الزمنية التي تبدأ بقيام الدولة المخترعة بتصدير السلعة الجديدة وبداية الإنتاج لهذه السلعة في الدولة المقلدة .

وفي حالة ظهور الإنتاج في الدولة المقلدة للسلعة محل الاهتمام ، تبدأ العوامل التكنولوجية في فقدان الدور الذي لعبته كعامل مفسر لنمط التجارة الدولية بين الدول في السلع الصناعية الكثيفة التكنولوجياً ، ويحل محلها عامل الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج في كلتا الدولتين باعتباره العامل الرئيسي لاختلاف المزايا النسبية الطبيعية وقيام التجارة الدولية وتبدأ العوامل المعمول بها في ظل نظرية هكشر أولين انساب عوامل الإنتاج حيز التطبيق

عمل هوفباور وفريمان على تطوير نظرية الفجوة التكنولوجية فأرأوا مثلاً أن الاختلافات في مستويات الأجور الدولية تعتبر محدداً هاماً لطول الفترة الزمنية التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية ، ولتحديد اتجاه التجارة الدولية الناجمة عنها . فالتطورات التكنولوجية الممثلة في الاختراعات والابتكارات الجديدة قد تنتقل بسرعة من الدولة موطن الاختراع أو الابتكار إلى دول أخرى في حال كانت مستويات الأجور في هذه الدول أدنى مما في الدولة الأخرى بحيث تسمح بإنتاج السلع المعنية بتكاليف أقل من إنتاجها في الدولة موطن الاختراع .

من أبرز عيوب هذه النظرية أنها لم تتمكن من شرح حجم الفجوة التكنولوجية والمدى الزمني الذي يمكن أن تستمر خلاله تلك الفجوة قبل تلاشيها .

يبقى هذا التحليل من وجهة نظر ريكاردية، حيث إن البلد الذي يملك ميزة في إنتاج وتصدير السلع الكثيفة في نفقات البحث والتطوير سوف يسيطر على التجارة الدولية ويحقق احتكاراً مؤقتاً ويستورد من البلدان الغير متقدمة سلع تتطلب تكنولوجيا أقل.

خامساً -نظرية دورة حياة المنتج: Raymond Vernon 1966

تعتمد هذه النظرية على إن الاحتكار التكنولوجي المرتبط بالاختراع (مع التركيز على المنتج الجديد) يخضع لدورة حياة المنتج والتي تمرّ ب 4 مراحل: **الإطلاق، النمو ، النضج ، الانحدار.** كما تركز أيضاً على مجموعة من الفرضيات تتكون من:

- يتميز كل المنتجين على المستوى العالمي، بعدم معرفتهم عن أحوال الأسواق التي لا ينشطون بها.
- يعتمد فرنون على عدم توفر المعلومة لدى المنتجين المحليين فيما يخص الأسواق الأجنبية وهذا ينطبق على كل المنتجين وفي كل الدول.
- يتم تصميم المنتجات أو إعادة تصميمها بمعرفة السوق المحلية. أي أن الإنتاج يتوقف على معرفة السوق المحلية.
- تعد الدول الرأسمالية الغنية مصدر كل الابتكارات.
- يوجه الإنتاج التي تقوم به الشركات المبتكرة في المرحلة الأولى للأسواق المحلية فقط.
- لا يسوق إلى الخارج إلا الفائض من الإنتاج.

في المرحلة الأولى يكون المنتج الجديد ذو كثافة تكنولوجية عالية ثم يؤدي تطويره وإنتاجه الواسع إلى المرحلة الثانية وهي مرحلة الانتشار في الدول الصناعية الأخرى ويصبح ذو كثافة عالية في رأس المال. في الأخير يمرّ المنتج بنوع من النمطية الشديدة تتمثل بمرحلتى النضج والزوال ويكون المنتج مبتدلاً، وتكون المنتجات ذات كثافة عالية في اليد العاملة قليلة التأهيل حيث تنتج في الدول المتخلفة. ويمكن تفسير دورة حياة المنتج كما هو آت:

1- مرحلة الإنتاج الجديد (مرحلة الانطلاق): تبين هذه المرحلة كيف إن المنتج الجديد يصنع ويستهلك في البلد المنتج له وبالتالي لا وجود لتجارة دولية في هذه المرحلة وهذا لعدة أسباب أهمها:

- البلد المخترع هو وحده فقط الذين له سكان قادرين على شراء المنتج الجديد لأن تكلفته تكون مرتفعة ويصعب تحديدها خلال العمليات الأولى للإنتاج.
- ظهور منتج جيد هو استجابة لحاجات سكان البلد المخترع. إن الإنتاج الوطني أو المحلي هو أولاً وقبل كل شيء مرتبطين بالطلب الداخلي الذي هو استجابة لحاجات ورغبات السكان المحليين.

2- مرحلة الانتشار في الدول الصناعية الأخرى (مرحلة النمو): في هذه المرحلة تبدأ صادرات البلد المخترع نحو البلدان المتطورة تزداد شيئاً فشيئاً، ويمكن تفسير كمايلي:

- بعد انقضاء فترة معينة يكون المنتج قدّ تنوع وبدأ كل نوع يتجه نحو النمطية على المستوى المحلي.
- عندما يصبح السعر في تناقص يسعى المنتج لتوسيع سوقه؛ ويحدث هذا التوسع خاصة على مستوى أسواق الدول المتطورة على اعتبار أن السكان فيها يتمتعون بدخل مرتفع يمكنهم من شراء المنتج الجديد.

- تحاول الشركة المخترعة تمديد ابتكارها المؤقت بالاستغلال المبكر وقبل أي شركة أخرى للأسواق الأجنبية، وذلك أنه على المستوى المحلي سرعان ماتبدأ الشركات في التقليد مما يهدد السوق المحلي للشركة المخترعة.
- بقدر ما تتقدم التكنولوجيا الخاصة بهذا النوع من المنتجات وتصبح نمطية بقدر ماتفقد البلد الميزة التنافسية للمنتج.
- 3- **مرحلة النمطية الشديدة:** وهي تضم المرحلتين الأخيرتين النضج والزوال، حيث يحدث انقلاباً في اتجاه المبادلات، ففي المرحلتين الأخيرتين في حياة المنتج يصبح البلد المخترع مستورد والبلدان المتطورة التي قلده مصدره وهنا يتم:
- استبدال المنتج بحيث يتم التخلي عنه تدريجياً من الشركة المخترعة بهدف صنع منتج آخر.
- تحول المنتج المبتدل إلى منتج ذو كثافة عالية في اليد العاملة القليلة التأهيل.
- كما أن استبدال التكنولوجيا وتقدمها يسمح للدول النامية بالدخول في عملية التصنيع وهذا ما يؤدي في المحصلة إلى زوال المنتج الأصلي الذي تمتع في البداية بميزة نسبية .

سادساً - نظرية ليندر تشابه الأذواق Staffan linder 1961 preference similarity

- ينطلق ليندر من فكرة أن احتمال وجود صادرات يكون على أساس وجود طلب محلي، فالطلب المحلي هو المحفز على الاختراع والإنتاج بالإضافة إلى أنه يوفر إمكانية التوسع في الإنتاج.
- في حال كان هناك تصدير وبالتالي قيام التجارة الدولية فيجب التفرقة بين نوعين من السلع؛ سلع أولية و سلع مصنعة. فالأولية تخضع في تبادلها للميزة النسبية والتي تتحدد بنسب عناصر الإنتاج، وهو ما يتبنى تفسير هكشر أولين لقيام التجارة الدولية.
- أما المنتجات الصناعية فتخضع لميزات الدخل وأنماط الطلب فتبادل هذه السلع سيكون بين الدول المتشابهة في هيكل الطلب والمتقاربة في الدخل، فعندما تقوم دول متقدمة بإنتاج منتج صناعي فيكون الطلب عليه من قبل الدول المتقدمة الأخرى بفرض تقارب الدخل فيما بينها وكذلك تماثل أذواق المستهلكين.
- يرتكز ليندر في تحليله للتجارة الدولية في السلع الصناعية على عامل الطلب المحلي من جهة وعلى مستوى الأسعار السائد من جهة أخرى وبالتالي على متوسط دخل الفرد لبقية الدول.
- لقد صاغ ليندر عدّة مبررات لقيام التجارة:
- القرار الخاص لإنتاج سلعة معينة لا بدّ أن يبنى على حاجات اقتصادية واضحة ومحددة.

- إذا كان الاختراع ضروري لإنتاج السلعة فإن وجود الطلب المحلي ضروري حتى يستطيع المنتج القيام بعملياته الإنتاجية وحلّ جميع المشاكل المتعلقة بتطبيق الاختراع قبل الإنطلاق للأسواق الخارجية.
 - إن تعديل نوع السلع أو تطوير سلعة جديدة بفعالية لا يتم إلا في إطار السوق المحلية، حيث الظروف أكثر ملائمة للتعديل والتطوير.
 - في إطار التبادل الدولي يرى ليندر أنه يمكن تقسيم العالم لنوعين من الدول. الأول: دول متقدمة ذات قدرة عالية على إعادة تخصيص مواردها إثر أي تغيير يحصل في فرص التجارة الدولية. والثانية دول يتميز اقتصادها بدرجة عالية من الجمود لا يمكنها إعادة تخصيص مواردها.
 - يرى ليندر إذا أن التجارة لا تحقق نفعاً متساوياً على دول العالم مجتمعة، فالدول النامية تتأثر سلباً لأي تغيير في الأثمان على المستوى العالمي.
 - أن أي خلل في التجارة الدولية قد يؤدي إلى اختفاء القطاعات المنافسة للواردات في هذه الدول مع انخفاض متوسط دخل الفرد.
 - تجدر الإشارة إلى أن ليندر شكك في صلاحية ونفعية مذهب حرية التجارة العالمية.
- تقييم نظرية ليندر:**

- 1- تأخذ النظرية في اعتبارها جانب الطلب في تحديد إمكانيات التخصص الدولي، وهو اعتبار أهملته نظرية الهبات النسبية لعناصر الإنتاج باللجوء لفروض غير واقعية.
- 2- تؤكد على الفارق الجوهرى بين البنيان الاقتصادي للدول المتخلفة والدول المتقدمة، وأيضاً اختلاف الدول في هيكل القيم والتراث والمؤسسات والنظم الاجتماعية والسياسية بالإضافة إلى درجة التطور الاقتصادي، وهي بذلك تنقل التحليل النظري في مجال التجارة الدولية إلى نوع من الواقعية.
- 3- أنها تطبق منهج الديناميكية في التحليل مما يمكنها إلقاء الضوء على التجارة الدولية والنمو الاقتصادي.
- 4- تضيف بعض الانسجام بين النظرية والواقع بتعرضها لعامل تفاوت الدخول على المستوى العالمي.
- 5- تلقي بعض الشك في مذهب حرية التجارة العالمية.

.....

انتهت المحاضرة

ميزان المدفوعات Balance of Payments

سوف ندرس في هذه المحاضرة :

أولاً - مفهوم ميزان المدفوعات.

ثانياً - هيكل ميزان المدفوعات أو التقسيمات الرئيسية لميزان المدفوعات.

ثالثاً - كيفية تقيد عناصر الاحتياطات الدولية.

رابعاً - أسباب اختلال ميزان المدفوعات.

خامساً - أنواع عجز ميزان المدفوعات:

سادساً - أنواع فائض ميزان المدفوعات:

مقدمة:

ميزان المدفوعات هو الطريقة التي تستعملها الدول من أجل مراقبة جميع العمليات المالية العالمية خلال فترة زمنية معينة. في العادة، يتم احتساب ميزان المدفوعات في كل ربع سنة أو كل سنة. جميع التداولات التي تعقد من قبل كل من القطاعين العام والخاص، يتم احتسابها في ميزان المدفوعات من أجل معرفة كمية المال التي تدخل وتخرج من البلاد. في حال تلقت الدولة مالاً، فإن هذا يعتبر رصيماً، وفي حال دفعت الدولة مالاً أو أعطت أموالاً، تعتبر العملة خصماً. من الناحية التقنية، يجب أن يكون رصيد ميزان المدفوعات صفراً، بمعنى أن الأصول (الرصيد) والإلتزامات (الخصم) يجب أن يتوازنا. ولكن في الواقع، نادراً ما يحدث هذا الأمر، وبالتالي فإن ميزان المدفوعات يمكن أن يخبر المراقب إذا ما كان لدى الدولة عجزاً أو فائضاً، ومن أي جزء من الإقتصاد ينتج هذا الفرق.

أولاً- مفهوم ميزان المدفوعات:

يتم تبادل السلع والخدمات بين مختلف الدول عن طريق النقود كوسيط في المبادلات، ويقابل التيار المادي من السلع والخدمات تيار آخر عكسي من النقود أو من وسائل الدفع المالية الأخرى، وهذا التيار الذي يتم ما بين الدول يعرف بتيار من المدفوعات الدولية. وعلى هذا يقابل التيار المادي من التبادل الدولي تيار نقدي أو مالي من المدفوعات الدولية.

وهناك فارق جوهري بين المدفوعات التي تتم في داخل الدولة الواحدة، أي المدفوعات الداخلية والمدفوعات التي تتم ما بين الدول المختلفة، أي المدفوعات الدولية، ويتمثل هذا الفارق في وحدة النظام النقدي داخل الدولة؛ وتعدده ما بين الدول المختلفة، ففي حين يمكن دفع قيمة السلع والخدمات التي يتم تبادلها داخل الدولة بعملة هذه الدولة، أي بوحدة نقدها الرسمية مهما بعدت المسافة بين مختلف أقاليمها. فإن الحال على خلاف ذلك بالنسبة إلى دفع قيمة السلع والخدمات التي يتم تبادلها ما بين مختلف الدول أو دولياً، ذلك إن لكل دولة عملتها المستقلة أو وحدة النقد الرسمي الخاصة بها، ولهذا يتحتم أن يوجد نظام يمكن بواسطته إجراء المدفوعات، بمعنى وجود نظام يمكن للمقيم في سورية على سبيل المثال من أن يدفع قيمة ما عليه للشخص المقيم في اليابان مثلاً، حتى يمكن للتبادل المادي الحقيقي أن يتم فعلاً بين مختلف الدول.

وهذا النظام موجود وتطور تاريخياً شأنه في ذلك شأن كافة النظم الاقتصادية والاجتماعية، ثم يتعين تنظيم هذه المدفوعات أو ترتيبها في وثيقة واضحة تحضر بصفة دورية يمكن بمجرد الاطلاع عليها

معرفة مركز الدولة من حيث المدفوعات التي يتعين عليها دفعها الى العالم الخارجي وما على هذا العالم الخارجي أن يدفعه لتلك الدولة وهذا هو موضوع دراستنا في هذا المحاضرة .

لقد تناولنا حتى الآن ظروف التجارة دون التعرض للجانب النقدي للمعاملات الاقتصادية بين الدول، ففي النظرية الكلاسيكية وغيرها افترضنا أن التبادل يتم بدون نقود (المقايضة) وأن الأسعار النسبية لأحد السلع تتحدد بوحدات من السلع الأخرى، وعلى المستوى الدولي يتم استخدام عملات الدول المختلفة لأداء المدفوعات الدولية. وعلى ذلك فإنه من المهم جداً التعرف على ميزان المدفوعات وهو الكشف الذي يسجل فيه كافة المعاملات النقدية التي تتم بين أحد الدول وباقي دول العالم.

ويعتبر ميزان المدفوعات مؤشر اقتصادي هام يقود صانعي السياسة إلى تغيير محتوى سياساتهم الاقتصادية، لأن العجز في ميزان المدفوعات يمكن أن يدفع بالحكومة إلى القيام برفع أسعار الفائدة أو بتخفيض الإنفاق العام لتقليل الانفاق على الواردات. وقد يؤدي العجز في ميزان المدفوعات للمطالبة بالحماية ضد الواردات الأجنبية أو إلى فرض قيود على رأس المال المدفوع عن سعر الصرف.

ثانياً - تعريف ميزان المدفوعات :

يعرف على أنه السجل الذي يتم فيه تقييد كافة المعاملات التي تتم بين المقيمين في أحد الدول والمقيمين في باقي دول العالم وذلك خلال فترة زمنية محددة عادة سنة، ولعل الغرض من هذا السجل هو إظهار الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني والمساعدة في إدارة الاقتصاد بصورة فعّالة، فعلى سبيل المثال قيام الحكومة بتخفيض الرسوم الجمركية أو تخفيض قيمة العملة أو زيادة العرض النقدي قد يتسبب في إحداث تغييرات كثيرة على مستوى الاقتصاد ككل، فإذا ما أردنا معرفة تأثير تلك السياسات على الموقف الخارجي للاقتصاد فإننا نحتاج إلى الرجوع إلى ميزان المدفوعات لملاحظة التغييرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات والواردات والأرصدة الدولية. ولهذا فإن ميزان المدفوعات هو واحد من أكثر القوائم الإحصائية أهمية بالنسبة لأي بلد، فهو يبيّن كم من السلع والخدمات التي يقوم البلد بتصديرها واستيرادها، وما إذا كان البلد يقترض من أو يقرض أموال إلى بقية العالم، علاوة على أن احصاءات ميزان المدفوعات توضح ما إذا كانت السلطات النقدية المركزية (عادة البنك المركزي) قد أضافت إلى أو خفضت من احتياطياتها من العملة الأجنبية.

ويتم تسجيل كافة المعاملات التي تتم بين المقيمين في أحد الدول والمقيمين في باقي دول العالم بصورة تجميعية وليست فردية، ويقصد بتلك المعاملات هي تدفق السلع والخدمات بين الدول، بالنسبة للسلع فهي تمثل المعاملات المنظورة Visible Transactions حيث ينقسم إلى:

- 1- السلع الاستهلاكية المعمرة مثل: السيارات والثلاجات وغيرها.
- 2- وغير المعمرة مثل: الغذاء والدواء والملابس وغيرها .
- 3- والسلع الانتاجية: الآلات والمعدات وغيرها.
- 4- والمواد الأولية: المعادن، المواد الخام الزراعية وغيرها.

أما الخدمات فيقصد بها المعاملات غير المنظورة Invisible Transactions مثل خدمات التعليم والنقل والتأمين والسياحة والعلاج والخدمات المالية وغيرها .
وأخيراً الأصول المالية مثل الأسهم والسندات التي يتم شرائها وبيعها بين المراكز المالية المختلفة (البورصات الدولية).

والأساس النظري الذي تقوم عليه حسابات ميزان المدفوعات هو نظام القيد المزدوج Double – Entry Bookkeeping في مسك الدفاتر . فالمفروض أن لكل عملية تتم مع العالم الخارجي قدين، متساويين في القيمة: أحدهما دائن والآخر مدين، فعملية تصدير سلعة مثلاً هي قيد دائن في ميزان المدفوعات يجب أن يقابله قيد مدين في الجانب الآخر من الميزان كاستيراد سلعة مثلاً بنفس القيمة (في حالة المقايضة)، أو زيادة الأصول الأجنبية، أو نقصان الالتزامات الخارجية وكلها قيود مدينة وبالتالي فإن مجموع القيود الدائنة يجب أن يساوي تماماً مجموع القيود المدينة، أي أن كافة حسابات ميزان المدفوعات يجب أن تكون متوازنة. ويجب الإشارة إلى أن الجانب المدين يأخذ الإشارة السالبة، بينما الجانب الدائن يأخذ الإشارة الموجبة. وغالباً ما تستخدم إشارات (+، -) في الجداول الرسمية المنشورة، وفي بعض احصاءات موازين المدفوعات تستخدم عبارات (مدفوعات) و(متحصلات) كمترادفات (لمدين ودائن) على التوالي.

وسوف نعرض مثالين لكي نوضح كيفية تسجيلهما في الميزان:

- 1 - قام أحد المصدرين السوريين بتصدير بما قيمته 10.000 دولار من المعلبات إلى دول الخليج العربي وحصل في المقابل على تحويل لحسابه الجاري في أحد البنوك الأجنبية بنفس المبلغ، يتم تسجيل هذه المعاملات كالاتي :

الدائن	المدين
- صادرات المعلبات الجاهزة	\$10.000 +
- زيادة في الأصول الأجنبية	\$10.000-
قصيرة الأجل في الخارج	

٢ - إذا قامت أحد الشركات السورية لإدارة الأوراق المالية بشراء أسهم من شركة APPLE وذلك بمبلغ 50.000 دولار وقامت بسداد المبلغ من خلال السحب من حسابها الجاري في بنك نيويورك وإضافة المبلغ إلى شركة APPLE في نفس البنك، فإن هذه المعاملات يتم تسجيلها على النحو التالي:

الدائن	المدين
- واردات أصول مالية (أسهم)	- \$50.000
استثمارات طويلة الأجل في الخارج	
- انخفاض الأصول الأجنبية	\$50.000+
قصيرة الأجل في الخارج	

لاحظ أن واردات الأصول المالية (الأسهم والسندات) تعامل على أنها استثمارات طويلة الأجل في الخارج وأن الطريقة التي تم بها تحويل هذه المعاملات هي انخفاض رصيد الشركة السورية لإدارة الأوراق المالية لدى بنك نيويورك وزيادة رصيد شركة APPLE. كان من الممكن أن يتم تمويل هذه الصفقة من خلال أسلوب آخر، فعلى سبيل المثال قيام الشركة السورية لإدارة الأوراق المالية بإضافة مبلغ 50.000 دولار إلى حساب شركة APPLE لدى البنك المركزي السوري، في هذه الحالة فإن التحويل بهذه الطريقة يؤدي إلى زيادة الأصول الأجنبية قصيرة الأجل في الداخل، ويصبح القيد في هذه الحالة كما يلي:

الدائن	المدين
- استثمارات طويلة الأجل في الخارج	- \$ 50.000
- زيادة الأصول الأجنبية قصيرة الأجل	\$ 50.000 +
في الداخل	

تركيب ميزان المدفوعات:

توجد عدّة طرق لعرض مختلف بنود ميزان المدفوعات، وتختلف الدول فيما بينها من حيث طريقة العرض، وإن كان صندوق النقد الدولي حاول العمل في السنوات الأخيرة على توحيد طريقة عرض ميزان المدفوعات في مختلف الدول ونحن نختار عرضاً لميزان المدفوعات يتميز بالوضوح والمنطق، وفيه ينقسم الميزان أفقياً إلى حسابين كبيرين:

أولاً- **حساب العمليات الجارية:** وينقسم الحساب الجاري إلى حسابين فرعيين هما الحساب التجاري وحساب التحويلات وينقسم الحساب الفرعي الأول (الحساب التجاري) إلى حسابين فرعيين هما:

حساب التجارة المنظورة وحساب التجارة غير المنظورة.

ثانياً - حساب العمليات الرأسمالية: أما الحساب الخاص بالعمليات الرأسمالية، فإنه ينقسم بدوره إلى حسابين فرعيين هما حساب رأس المال طويل الأجل وحساب رأس المال قصير الأجل أو الحساب النقد. وعلى هذا تأخذ الصورة المختصرة لميزان المدفوعات الجدول التالي:

صورة مختصرة لميزان المدفوعات

نوع الحساب	دائن (+)	مدين (-)	صافي الدائن (+) أو المدين (-)
أولاً : حساب العمليات الجارية			
١- الحساب الجاري			
(أ) حساب التجارة المنظورة			
- السلع			
(ب) حساب التجارة غير المنظورة			
- النقل			
- التأمين			
- السياحة			
- دخل الاستثمارات			
- خدمات حكومية ومنتوعة			
٢- حساب التحويلات			
- هبات وتعويضات			
ثانياً : حساب العمليات الرأسمالية			
١- حساب رأس المال طويل الأجل			
- استثمار مباشر			
- أوراق مالية			
- قروض طويلة الأجل			
- رؤوس أموال أخرى			
٢- حساب رأس المال قصير الأجل			
- ذهب			
- حسابات مصرفية			
- أدونات الخزنة			
- القروض قصيرة الأجل			
- السهو والخطأ			

وفيما يلي نبحت هذه الحسابات أو التقسيمات الرئيسية بشيء من التفصيل.

ثانياً - هيكل ميزان المدفوعات أو التقسيمات الرئيسية لميزان المدفوعات:

1- الحساب الجاري: ويشمل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع والخدمات ويتألف من

قسمين كما يلي :

أ-الميزان التجاري: يتعلق بتجارة السلع أي صادرات السلع وواراداتها خلال الفترة المحاسبية، أي تسجل فيه التجارة المنظورة، وتكون الصادرات السلعية دائنة في الميزان التجاري أما الواردات السلعية فتسجل في الجانب المدين حيث يترتب عليها خروج النقد الأجنبي. ويحقق الميزان التجاري فائضاً إذا كانت الصادرات أكبر من الواردات. ويحقق الميزان التجاري توازن إذا كانت الصادرات السلعية تساوي الواردات السلعية. فرصيد الميزان التجاري هو الفرق بين قيمة واردات بلد ما، وبين قيمة صادراته خلال فترة معينة. ويعدّ الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة، وتكمن قيمته في تحليل مكوناته؛ وليس في قيمته المطلقة، لهذا لا بدّ من معرفة نوعية كل من مكوناته وهيكلته أي نسبة المواد الأولية أو المواد نصف المصنعة أو المصنعة إلى إجمالي المستوردات أو الصادرات.

ب -ميزان الخدمات: تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية أو ميزان المعاملات غير المنظورة وتسجل فيه صادرات وواردات الخدمات مثل استخدام الأجانب لشركة النقل والملاحة الوطنية، إنفاق الأجانب على السياحة في الداخل فهذه تعامل مثل الصادرات. وأيضاً استخدام المواطنين لشركات الملاحة الخارجية ودفعات المواطنين على السياحة في الخارج تعامل مثل الواردات من السلع المنظورة. ومن أمثلة الخدمات غير المنظورة: أغراض التعليم والسفريات الدبلوماسية وفوائد القروض وإقامة المعارض وغيرها.

2- حساب رأس المال: يدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيراً في مراكز الدائنية والمديونية للدولة لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع والخدمات فقط، بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد لآخر وتنقسم إلى نوعين:

أ- تحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل: ويقصد بها تحركات رؤوس الأموال من البلد وإليه لمدة تزيد عن سنة مثل الاستثمارات المباشرة والقروض طويلة الأجل وأقساطها. وتسجل القروض الوطنية للخارج والاستثمار الوطني في الخارج وأقساط سداد القروض في الجانب المدين أي مثل الواردات لأنه يترتب عليها مدفوعات للخارج والعكس بالعكس.

ب- تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل: ويقصد بها التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل أيّ لمدة تقل عن سنة، وتتم التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل لعدة أسباب منها:

1- الخوف من الظروف الاقتصادية والسياسية غير الملائمة، ويؤدي ذلك إلى هروب رأس المال واللجوء إلى بلد يتمتع بظروف أفضل.

2- اختلاف مستويات أسعار الفائدة، لأن رأس المال يبحث دائماً عن معدلات فائدة أعلى.

3- بسبب المضاربة، فمثلاً عندما يتوقع المضاربون ارتفاع سعر عملة ما فإنهم يحولون أموالهم للبلاد صاحب العملة المتوقع ارتفاع قيمتها وهكذا.

3- حساب التسوية: يختص هذا الحساب بصافي الاحتياطيات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة ويتكون هذا الحساب من العناصر التالية:

- الذهب النقدي لدى السلطات النقدية.
- الودائع بالعملات الأجنبية التي تحتفظ بها البنوك التجارية الوطنية لدى البنوك الأجنبية.
- الأصول الأجنبية قصيرة الأجل مثل أدونات الخزنة الأجنبية والأوراق التجارية الأجنبية.
- الأصول الوطنية قصيرة الأجل التي يحتفظ بها الأجانب.
- الودائع التي يحتفظ بها البنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية.
- موارد صندوق النقد الدولي.
- القروض المختصة لتسوية العجز في ميزان المدفوعات.

ملاحظة أن التوازن المحاسبي في ميزان المدفوعات حتمي أما التوازن الاقتصادي فيتبع لسياسات الحكومة وإجراءاتها .

ثالثاً - كيفية تقييد عناصر الاحتياطيات الدولية:

تستخدم هذه الاحتياطيات الدولية بهدف تسوية رصيد ميزان المدفوعات، وعند تقييد هذه العناصر نتبع نفس القاعدة السابقة وهي أن أي عملية يترتب عليها دخول نقد أجنبي للدولة تقييد دائنة، وبالعكس. وبالتالي تقييد الاحتياطيات كما يلي :

يقيد في الجانب الدائن كل من تحركات الذهب النقدي للخارج ونقص الأصول الأجنبية المملوكة للمواطنين وزيادة الالتزامات تجاه الأجانب، حيث يترتب عليها دخول نقد أجنبي للدولة. وعلى العكس

من ذلك يقيد في الجانب المدين كل من تحركات الذهب النقدي للداخل وزيادة الأصول الأجنبية المملوكة للمواطنين ونقص الالتزامات تجاه الأجانب، حيث يترتب عليها خروج نقد أجنبي بصورة مدفوعات للبلاد الأخرى.

والآن كيف نستخدم عناصر الاحتياطات الدولية في إجراء التسوية الحسابية لميزان المدفوعات:

أ- **تسوية العجز:** إن العجز في ميزان المدفوعات يعني زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن في ميزاني المعاملات الجارية والرأسمالية ومن أجل تسوية العجز يجب دخول نقد أجنبي ويتم ذلك عن طريق:

1- خروج ذهب نقدي للخارج .

2- نقص الأصول المملوكة للمواطنين.

3- زيادة الالتزامات تجاه الأجانب .

ب- **تسوية الفائض:** إن الفائض في ميزان المدفوعات يعني زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين في ميزاني المعاملات الجارية والرأسمالية ومن أجل تسوية الفائض يجب خروج نقد أجنبي ويتم ذلك عن طريق :

1- دخول ذهب نقدي للبلاد .

2- زيادة الأصول الأجنبية المملوكة للمواطنين.

3- نقص الالتزامات تجاه الأجانب .

رابعاً - أسباب اختلال ميزان المدفوعات.

قد يحدث وأن تمرّ الدولة بالداخل أو الخارج بظروف معينة من شأنها إحداث اختلال يتخذ صوراً بحسب المصدر والأسباب التي من أهمها:

1- عوامل لا يمكن توقعها أو أسبابها مثل النقص المفاجئ لمحصول تصديري والناجم عن الكوارث الطبيعية أو التغيرات المفاجئة في أذواق المستهلكين محلياً وخارجياً والاختراعات العالمية التي قد تؤثر على تبادل السلع والخدمات بين الدول كالاكتشاف مواد أولية صناعية في الخارج تغير كلياً أو جزئياً عن طلب المواد الأولية الطبيعية الوطنية أو التدهور المفاجئ في نسب التبادل الدولي نتيجة ارتفاع أسعار الواردات أو انخفاض أسعار الصادرات أو كلاهما.

- 2- عوامل يمكن التنبؤ بها وتجنبها في أغلب الأحيان عن طريق التدخل الحكومي وعن طريق السياسة النقدية والمالية كالتضخم أو الانكماش الذي يصيب دولة ما فيؤثر على مستوى الأسعار والدخول فيها وبالتالي على حركة الصادرات والواردات أيضاً كما قد تنتقل آثار التضخم والانكماش عن طريق التجارة الدولية من بلد إلى آخر وبالتالي تتأثر موازين المدفوعات لهذه الدول.
- 3- إقدام الدول المختلفة على برامج للتنمية الفنية ومستلزمات الإنتاج وغيرها من السلع والخدمات لفترة طويلة نسبياً وتمويل قروض طويلة الأجل معقودة مقدماً كل هذه الحالات تؤثر بشكل كبير على ميزان المدفوعات لأي دولة.
- 4- سعر الصرف الأجنبي والذي يربط بين مستويات الائتمان في أي دولة فإذا كان سعر الصرف أعلى من المستوى الائتماني السائد للدخل أدى إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات والعكس بالنسبة للفائض.
- 5- التغير في كل من العرض والطلب التي تعكس هيكل الاقتصاد القومي وتوزيع الموارد بين مختلف فروعها مما ينعكس على ميزة الدولة وبالتالي على هيكل تجارتها فائض في ميزانها الخارجي.

خامساً- أنواع عجز ميزان المدفوعات:

- 1- **العجز المؤقت:** يكون العجز مؤقتاً إذا ارتبط ببعض الظروف الاقتصادية قصيرة الأجل، مثل عجز ميزان المدفوعات في الدول الصناعية بسبب الإضرابات العمالية في صناعة الصادرات.
- 2- **العجز الدائم:** يكون العجز دائماً إذا استمر لعدة سنوات بسبب بعض الظروف الاقتصادية غير الملائمة التي تسيطر على النشاط الاقتصادي بصفة مستمرة .
- 3- **العجز المستمر:** ويظهر في الدول المتقدمة بسبب بعض الأزمات الاقتصادية الداخلية التي تستمر لعدد من السنوات مثل ظروف التضخم الجامح والفشل في معالجته سنة بعد سنة.

سادساً - أنواع فائض ميزان المدفوعات:

1- الفائض المؤقت: يظهر لفترة قصيرة بسبب الظروف الطارئة أو بسبب السياسات الحكومية المتبعة.

2- الفائض المستمر: يكون الفائض مستمر إذا تكرر حدوثه لعدد من السنوات وكان مرتبط بـ بقوة النشاط الاقتصادي الداخلي .

.....

انتهت المحاضرة

التجارة الدولية لطلاب السنة الثالثة

المحاضرة السابعة والثامنة

سعر الصرف Exchange Price

سوف ندرس في هذه المحاضرة :

أولاً- تعريف سعر الصرف.

ثانياً: العوامل المؤثرة على سعر الصرف الآتي.

ثالثاً: وظائف سعر الصرف.

رابعاً- تعريف سوق الصرف الأجنبي .

خامساً- أنواع سوق الصرف.

سادساً- أنواع الصرف.

سابعاً- وظائف سوق الصرف الأجنبي.

ثامناً- مشاكل تحديد الصرف والصدمات الخارجية.

تاسعاً- المعايير التي تحكم اختيار نظام سعر الصرف.

عاشراً- المؤثرات الأساسية على سعر الصرف.

أحدى عشر- أدوات سعر الصرف.

أولاً- تعريف سعر الصرف:

مفهوم سعر الصرف

توجد لكل دولة عملتها الخاصة التي تستعمل في عمليات الدفع الداخلية، وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية عندما تنشأ علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الدولة مع شركات تعمل خارجها، وتحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد قيمة السلع المستوردة، وتضطر بذلك إلى الذهاب إلى سوق الصرف لشراء عملة البلد المصدر كي تتم هذه العملية.

وفي الواقع ليست الشركات التي تقوم بالتجارة مع الخارج هي فقط التي تحتاج إلى العملات الدولية بل كل شخص يتنقل إلى خارج البلد الذي يقيم فيه يحتاج إلى عملة الدولة التي يودّ الذهاب إليها ويجدّ نفسه حينئذ مضطراً للقيام بعمليات الصرف.

وبالتالي فإن سعر الصرف هو عدد وحدات Exchange Rate عملة أجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية أو بالعكس، أي هو قيمة عملة بدلالة عملة أخرى.

وأيضاً يعرف سعر الصرف بأنه عبارة عن النسبة التي يتم على أساسها تبادل العملة الوطنية مع العملات الأجنبية.

أو هو عدد الوحدات النقدية التي يجب أن تدفع للحصول على وحدة واحدة من النقد الأجنبي. فمثلاً
 $1 \$ = 3800 \text{ ل.س.}$

تعريف سعر الصرف:

سعر الصرف الاسمي: هو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد آخر. ويتم تحديده تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن أن يتغير سعر الصرف تبعاً لتغير الطلب والعرض. وينقسم إلى **سعر الصرف الرسمي** (السعر المعمول به فيما يخص التبادلات التجارية الرسمية) و**سعر الصرف الموازي** (السعر المعمول به في الأسواق الموازية) (سعر الصرف الحقيقي) والذي هو عدد الوحدات من النقد الأجنبي اللازم لشراء وحدة واحدة من النقد المحلي، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة.

سعر الصرف الفعلي: يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدد عملات أخرى في فترة زمنية ما. وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي

يساوي متوسط عدّة أسعار صرف ثنائية، وهو يدلّ على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى.

سعر الصرف الفعلي الحقيقي: هو سعر اسمي، لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج لا بدّ أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة تغيرات الأسعار النسبية.

ويحسب سعر الصرف الحقيقي بالمعادلة التالية:

$$TCR = \frac{TCN/PDS}{1\$/PUSA} = \frac{TCN \cdot PUSA}{PDS}$$

حيث :

TCR: سعر الصرف الحقيقي.

TCN: سعر الصرف الاسمي.

PUSA: مؤشر الأسعار بأمريكا.

PDS: مؤشر الأسعار بسورية.

1\$/PUSA: القوة الشرائية للدولار الأمريكي بأمريكا.

TCN/PDS: القوة الشرائية للدولار في سورية.

ثانياً: العوامل المؤثرة على سعر الصرف الآتي:

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة على سعر الصرف إلى عوامل فنية وعوامل أساسية:

1. **العوامل الفنية:** من العوامل الفنية التي تؤثر على سعر العملة ما يلي:

1.1. **ظروف السوق (الإشاعات والأخبار) :**

إن المعلومات التي تصل إلى السوق بشأن أسعار العملات والحالة الاقتصادية والإشاعات والتقارير والتصريحات الرسمية تؤثر على أسعار العملات كما أن تجاوب السوق لمعلومة معينة يختلف عن تجاوبه لمعلومة أخرى، فالمعلومات السيئة تؤثر في السوق بشكل أسرع من المعلومات الجيدة، كما أن تجاوب المتعاملين في السوق مع نفس المعلومة قد لا يكون متناغماً أو متناسقاً فكل متعامل يرى المعلومة من زاوية معينة ويتجاوب معها بطريقة تختلف عن متعامل آخر.

2.1. خبرة المتعاملين ووضعياتهم:

إن أسعار العملات الأجنبية تتأثر بالكميات المطلوبة والمعروضة من هذه العملات وتعكس خبرة المتعاملين في سوق العملات الأجنبية تجاه حركة الأسعار. كما أن القدرة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة من قبلهم لتنفيذ عملياتهم تؤثر على اتجاه أسعار العملات.

3.1. الكميات المتعامل بها ودرجة السيولة المطلوبة:

إن الكميات المتعامل بها سواء كانت معروضة أو مطلوبة تؤثر على أسعار صرف العملات، وكذلك الحاجة إلى السيولة تؤثر على معطيات العرض والطلب لهذه العملة.

4.1. مدى الحاجة للعملة المطلوبة ومدى التنوع في العمليات:

فكلما كانت حاجة المتعاملين من عملة معينة أكبر، زاد الطلب عليها وبالتالي فإن سعرها يميل إلى الارتفاع، كذلك فإن التنوع في عدد العمليات المطلوبة واكتشاف أساليب جديدة لتنفيذها يؤثر على أسعار العملات.

5.1. التغيرات في الأسواق المالية والأسواق الأخرى غير سوق العملات:

إن ارتفاع المردود الذي يجنيه المستثمرون في السوق النقدي من عملة معينة يؤدي إلى زيادة أسعار صرف هذه العملات نتيجة زيادة الطلب عليها، كما أن ارتفاع أسعار الأسهم يؤدي إلى زيادة الأرباح الرأسمالية لهذه الأسهم وبالتالي زيادة الطلب على العملات لشراء هذه الأسهم ويؤدي إلى ارتفاع أسعار صرفها.

2. العوامل الأساسية (العوامل الاقتصادية):

تتمثل هذه العوامل في مختلف حسابات ميزان المدفوعات الخارجية للبلد مصدر العملة حيث يعدّ التوازن والاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف، إلى جانب كمية النقود وأسعار الفائدة والتضخم والتي تؤثر في تحديد سعر الصرف وتقلباته، وتتأثر بدورها بالسياسات النقدية والمالية المتبعة في ذلك البلد.

1.2. ميزان المدفوعات: يعدّ ميزان المدفوعات حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم

الخارجي، ويؤثر على سعر الصرف من خلال مختلف بنوده.

تأثير مكونات ميزان المدفوعات على سعر الصرف: ويمكن توضيحها فيما يلي:

أ. الاستيراد والتصدير: عندما يتم تصدير سلع خارج بلد ما، فإن قيمة هذه الصادرات تدفع عادة للمصدر بعملة أجنبية، وعند قيام المصدر ببيع تلك العملة مقابل العملة الوطنية، فهذا يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى رفع سعرها، وفي حالة استلام المصدر لقيمة صادراته

بعملته الوطنية، فحتى يحصل المستورد على العملة الوطنية للمصدر لا بد أن يبيع مقابلها عملة أجنبية، وهذا بدوره يزيد الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى ارتفاع سعرها. ويحدث العكس تماماً في حالة الاستيراد. أي أنه كلما كان التصدير أكبر من الاستيراد كلما تحسن في ميزان المدفوعات لصالح الدول المصدرة وارتفاع قيمة عملتها وزيادة احتياطي الدولة من العملات الأجنبية. **ب . النفقات السياحية:** تكون عادة نفقات السياح الأجانب في بلد ما بالعملية الوطنية لذلك البلد، وحتى يحصلوا على مثل هذه الأموال عليهم ببيع عملة أجنبية ليحصلوا على العملة الوطنية وهذا بدوره سيزيد الطلب على العملة الوطنية وسيرفع سعرها في أسواق العملات الأجنبية. ومن ناحية أخرى فإن النفقات السياحية التي ينفقها مواطنوا بلد ما في زيارتهم إلى خارج بلدهم يتطلب منهم الحصول على العملات الخاصة بالبلدان التي يزورونها، وهذا يؤدي إلى زيادة عرض عملتهم الوطنية وبالتالي انخفاض سعرها.

ت . تصدير واستيراد الخدمات الأخرى: يؤدي تصدير الخدمات إلى زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعرها، كما أن استيراد الخدمات يؤدي إلى زيادة عرض العملة المحلية وبالتالي انخفاض سعرها ومن أمثلة ذلك: عمليات التأمين، الشحن البري والبحري والجوي، بالإضافة إلى عمولات البنوك.

ث . أرباح الاستثمارات: عندما تتحقق أرباح في الخارج لأفراد يقيمون في بلد ما، ويرغبون بإدخال هذه الأرباح إلى بلدانهم فإن عملية عرض العملة الأجنبية لشراء العملة الوطنية، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على عملتهم الوطنية ورفع سعرها في الأسواق العالمية.

ويحدث العكس عندما يحقق غير المقيمين أرباحاً في بلد ما ويرغبون في إخراجها، فهذا يؤدي إلى زيادة عرض العملة الوطنية وبالتالي انخفاض سعرها في الأسواق العالمية.

ج . حوالات المغتربين: وتشمل الحوالات التي ترد إلى بلد ما من مواطنيه الذين يعملون في الخارج أو المبالغ التي تؤدي لهم عن طريق الإرث وغير ذلك من الحوالات المشابهة والتي تكون في الجانب الدائن، والحوالات الصادرة والتي تكون في الجانب المدين من الحساب.

ح . المساعدات الخارجية: وتشمل المبالغ التي ترد إلى بلد ما من الخارج دون مقابل وتقسّم إلى مساعدات خاصة ودولية ومساعدات حكومية. ومثل هذه المساعدات ترد بالعملية الأجنبية وحين تحول إلى العملة الوطنية يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على العملة الوطنية ورفع سعرها، ويحدث العكس في حالة خروج المساعدات من بلد معين إلى البلدان الأخرى.

خ . التحويلات الرأسمالية والاستثمارات الخارجية: وهي انتقال الأموال من بلد إلى آخر لتحوّل في البلد المستقبل لها إلى أصول عينية أو موجودات مالية، حيث تتأثر حركة رؤوس الأموال بشكل أسعار الفوائد على مختلف العملات، فعادة ما تنتقل هذه الأموال سعياً وراء الربح المجزي وهذا ما يعرف بالأموال الساخنة. إن انتقال رؤوس الأموال من بلد إلى آخر يزيد الطلب على العملة التي

تتجه إليها رؤوس الأموال العملات ويرفع سعرها في الأسواق، ويؤدي إلى زيادة عرض العملات التي تخرج منها رؤوس الأموال وبالتالي انخفاض أسعارها.

د . **القروض الدولية:** وتتمثل في الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر كالقروض الحكومية أو الدولية لحكومة أو مواطني البلد الآخر. وحال منح القرض فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على عملة البلد الذي تحوّل إليه قيمة القرض وزيادة عرض عملة البلد الذي سيمنح القرض، وهذا يؤدي إلى رفع سعر العملة الوطنية للبلد المقترض وانخفاض سعر العملة الوطنية للبلد المقرض ويكون الوضع عكس ذلك عند تسديد القروض.

ذ . **تحويل الأموال بقصد المضاربة:** وهي تدفق الأموال إلى بلد ما من بلدان أخرى لاعتقاد المحولين أن سعر العملة في ذلك البلد سوف يرتفع خلال فترة قصيرة من الزمن مما يمكنهم من تحقيق ربح رأسمالي وفير خلال فترة قصيرة، وخروج الأموال من بلد ما لاعتقاد أصحاب الأموال أن عملة هذا البلد سوف تتعرض للانخفاض مما يمكنهم من تجنب خسارة رأسمالية خلال فترة قصيرة من الزمن. إن تدفق رؤوس الأموال إلى بلد ما يزيد الطلب على عملته ويؤدي إلى ارتفاع سعرها وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض أسعار بعض العملات الأجنبية الأخرى لأن زيادة الطلب على عملته يرافقه زيادة عرض بعض العملات الأخرى. أما خروج رؤوس الأموال فتأثيره على عكس ذلك تماماً. وكنتيجة لما ورد أعلاه، فإذا ما زاد مجموع المقبوضات من هذه العناصر عن مجموع المدفوعات فإنه يتحقق فائض في ميزان المدفوعات يؤدي إلى زيادة احتياطي البلد من العملة الأجنبية، أما إذا زادت المدفوعات عن المقبوضات من هذه العناصر فإنه يتحقق عجز في ميزان المدفوعات يسدّد عن طريق انخفاض من الاحتياطي الخارجي للبلد. وبذلك فإن أي نشاط أو ظرف تقوم به الدولة ممثلة بكافة قطاعاتها يؤدي إلى زيادة الطلب على عملتها الوطنية ينتج عنه ارتفاع سعر عملتها الوطنية مقابل العملات الأجنبية التي يتم بيعها في الأسواق.

ثالثاً: وظائف سعر الصرف:

توجد عدة وظائف لسعر الصرف، نوجزها فيما يلي:

1. **الوظيفة القياسية:** يستخدم سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع الأسعار العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

2. **الوظيفة التطويرية:** يعمل سعر الصرف على تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة واستبدالها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من

الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية للدول.

3. **الوظيفة التوزيعية:** وفيها يقوم سعر الصرف بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية بإعادة توزيع الدخل الوطني العالمي والثروات الوطنية بين مختلف الدول.

رابعاً - تعريف سوق الصرف الأجنبي :

هو مجموعة المراكز المالية المنتشرة في أنحاء العالم والتي تلتقي فيها قوى العرض والطلب " البائعين والمشتريين" لتبادل العملات الوطنية المختلفة.

خامساً - أنواع سوق الصرف:

إن النقد الأجنبي هو عبارة عن سلعة تباع وتشتري في أسواق الصرف، ولأسواق الصرف الأجنبي نوعان :

- أ- **سوق صرف الجملة:** يتكون في واقع الأمر من البنوك المركزية للدول والبنوك التجارية الكبرى وكذلك السماسرة لتبادل العملات الوطنية للدول المختلفة في سوق صرف أجنبي.
- ب- **سوق صرف التفرقة أو التجزئة:** ويتكون هذا السوق من أطراف السماسرة والعملاء بالإضافة إلى البنوك التجارية التي تتعامل بالعملات الأجنبية. فالسعر الذي تحدد في سوق فرانكفورت مثلاً يسري على أسواق تجزئة فرانكفورت للعملات مع الإشارة إلى أن البنوك تصيف هامش ربح على سعر الجملة، ينشئ هذا الهامش عن العمليات الإدارية التي يقوم بها المصرف.

سادساً - أنواع الصرف:

هناك نوعان من أنواع الصرف: الصرف النقدي، والصرف الآجل.

- **الصرف النقدي:** تتم فيها عملية تسليم واستلام العملات لحظة إبرام عقد الصرف، ويطبق سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد. وقد يتغير سعر الصرف باستمرار خلال اليوم تبعاً لعرض العملات والطلب عليها. وهناك سعران للصرف: (سعر البيع) القيمة بالعمل الوطنية التي يطلبها البنك مقابل وحدة معينة من عملة أجنبية (وسعر الشراء) القيمة بالعمل الوطنية التي يدفعها البنك لك مقابل وحدة معينة من عملة أجنبية، ويكون سعر البيع عادة أعلى من سعر الشراء. عند تبادل العملات في مركز مالي معين، فقد يكون سعر عملتين مقابل

بعضهما البعض غير متوفر ولضرورة التبادل يجب تحديد سعر تبادلهما، ويتم ذلك بناء على علاقة العملتين بعملة ثالثة، وتسمى الأسعار المحسوبة بهذه الطريقة بالأسعار المتقاطعة.

• **الصرف الآجل:** تتم فيها عملية تسليم واستلام العملات بعد فترة معينة من تاريخ إبرام العقد مطبقين سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد. وتستعمل الشركات العاملة في التجارة الخارجية هذا النوع من الصرف لتفادي الأخطار الناتجة عن التقلبات المحتملة في أسعار صرف العملات، حيث يكون سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد هو سعر الصرف بغض النظر عن سعر الصرف لحظة تنفيذ العقد.

وقد عرف نظام الصرف نمطين أساسيين هما:

1- **أنظمة الصرف الثابتة:** وفيه يتم تثبيت سعر صرف العملة إما إلى عملة واحدة تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار مثل الدولار أو اليورو، وإما إلى سلة من العملات انطلاقاً من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين في الدولة. ومن أهم الأسباب التي تدفع الدولة لاعتماد سعر صرف ثابت هي لتخفيض المخاطرة أو عدم اليقين المرتبط بتقلبات أسعار الصرف والذي يؤثر على القرارات الاقتصادية مثل الانتاج والاستثمار والتجارة الدولية.

2- **أنظمة الصرف المرنة أو التعويم:** يتحدد سعر الصرف في هذا النظام من خلال التوازن بين العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي ووفق بعض المؤشرات الاقتصادية. وقد تتبع الدولة نظام التعويم المدار حيث تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب في ميزان المدفوعات، أو تستخدم نظام التعويم الحر الذي يسمح لقيمة العملات أن تتغير صعوداً وهبوطاً حسب السوق، وهذا النظام يسمح للسياسات الاقتصادية بالتححرر من قيود سعر الصرف، ويتميز بمرونته وقابليته للتعديل.

سابعاً - وظائف سوق الصرف الأجنبي:

تقوم هذه السوق بثلاث وظائف مهمة هي:

1- **تحقيق التسويات الدولية :**

إن العلاقات الاقتصادية والمعاملات التي تتم ما بين المقيمين وغير المقيمين في الدول الأخرى تخلق حقوق والتزامات لا بدّ أن تسوى. حيث تكون نتائج هذه المعاملات في ميزان

المدفوعات لكل دولة أما عجز أو فائض، وبكل الأحوال لا بدّ من تسوية هذه المعاملات بتسديد الالتزامات وتحصيل الحقوق وسوق الصرف الأجنبي يسهل عملية تسوية الحسابات الدولية أي يحقق نوع من المقاصة ما بين الحسابات الدائنة والحسابات المدينة للدولة وتتمّ هذه التسويات بطريقتين :

- أ- الاتفاق بين أطراف التبادل الدولي على تحديد عملة واحدة كأساس للتسوية وتحقيق التسويات الدولية مثل الدولار أو الجنيه الاسترليني فبدون وجود سعر صرف دولي لا يمكن القيام بأية تسوية على الإطلاق والحصول على عملات أخرى.
- ب- تحديد أكثر من عملة كأساس للتسوية.

2- خلق الائتمان الدولي اللازم لتمويل التجارة الدولية :

الائتمان الدولي: يعني إعطاء قروض وتسهيلات مالية للدفع بين المتعاملين في الأسواق المالية. وهذه التسهيلات تحتاج إلى وقت لتسديدها وهذا الوقت يؤدي إلى حدوث اضطرابات في سوق المال وبالتالي تقلب أسعار الصرف. وعليه يقوم سوق الصرف الأجنبي بتقديم الائتمان اللازم لتمويل التجارة الدولية حيث يعطي المصدرين غالباً فترة زمنية للمستوردين لسداد قيمة الواردات ولكن نظراً لحاجة المصدرين إلى الأموال وجد هناك ما يطلق عليه " تمويل الصادرات" من خلال بنك لتمويل الصادرات. أي أن المصدر يحصل على قيمة صادراته فوراً حتى لو اتفق مع المستورد على دفع القيمة بعد ثلاثة أشهر مثلاً . وهو ما يعتبر بمثابة ائتمان لتمويل التجارة الدولية وهناك عدّة طرق للائتمان منها:

أ- فتح اعتماد مستندي: وهذا الاعتماد خاص بعملية شحن البضائع من المصدر إلى المستورد .

ب- ائتمان قصير الأجل: أي منح قرض من المصدر إلى المستورد ويعطيه فترة زمنية (3-6 أشهر لسداد التزاماته).

ت- سحب كمبيالة على المستورد: حيث من خلال هذه الطرق يستطيع أن يحصل المصدر على قيمة صادراته مباشرة وهذا ما كان ليتم لولا وجود سوق صرف أجنبية .

3- توفير التسهيلات لتجنب المخاطر الناجمة عن التغيرات في أسعار الصرف:

تشمل عمليات التصدير والاستيراد عادةً مدّة انتظار وبالتالي سيتعرض المصدرين والمستوردين إلى

مخاطر كبيرة بسبب تقلبات سعر الصرف الأجنبي. إلا أن وجود سوق الصرف الأجنبي تؤمن جهاز لحماية المصدرين والمستوردين من خسارات ممكنة نتيجة تقلبات سعر الصرف . ويمكن أن يلعب سعر الصرف دوراً مهماً في تحسين أو الحفاظ على القدرة التنافسية الخارجية للبلد في مجال التجارة الخارجية ومن ثم الحد من العجز في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الذي يمكن الوصول به إلى مستويات يمكن تحملها على المدى المتوسط دون التضحية بالنمو الاقتصادي. وهو يمثل أداة ربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي.

ثامناً - مشاكل تحديد الصرف والصدمات الخارجية.

إن ترتيبات نظم الصرف الراهنة أعطت الحرية للبلد اختيار نظام الصرف الملائم لظروفها الاقتصادية، فارتأت الدول الصناعية أن تعوم عملاتها لأن واقع اقتصادياتها ينسجم مع نظام التعويم، في حين لجأت أغلب الدول النامية إلى أسلوب تثبيت عملاتها بعملات قيادية أو سلة من العملات. وهذا يعني من الناحية العملية أن هناك حالة تعايش نظامين في آن واحد بالنسبة لنظم الصرف في الدول النامية تحديداً، فهي تتعايش مع نظام التثبيت ولو رسمياً وتمارس التعويم عملياً من خلال الربط بعملات معومة. فتبرز حالة من الانحراف عن السعر التعادلي المعلن سواء كان ذلك بالارتفاع أو بالانخفاض.

أولاً: المغالاة في تحديد سعر الصرف:

يؤدي التقييم المرتفع لسعر الصرف (المغالاة) إلى آثار اقتصادية واجتماعية غاية في الخطورة، يمكن توضيحها فيما يلي:

- ضعف الحوافز لإنتاج الصادرات وبدائل الاستيراد، لأن الصادرات سوف تفقد قدرتها على المنافسة وتصبح الواردات أرخص من إنتاج السلع المحلية، خاصة وأن الدول النامية بأمرس الحاجة لتطوير وتنويع هيكل سلعها المتاجر بها.
- يمكن مواجهة حالة من عدم الثقة بوضع ميزان المدفوعات، فالضغوطات المستمرة على الحساب الجاري غالباً ما يتم تخفيفها بواسطة القروض الخارجية والتسهيلات الائتمانية لتمويل الاستيراد مما يزيد من أعباء خدمة الدين ويؤدي في النهاية إلى عجز تسديد الالتزامات مما يزيد من الضغط على سعر الصرف.
- ظهور سوق موازية للعملات أكثر ارتفاعاً من الأسعار الرسمية، وتتوفر بذلك فرصة لإعادة بيع العملات الأجنبية في السوق السوداء بدلاً من بيعها إلى البنك المركزي، كما تؤدي

السوق الموازية إلى انخفاض فعلي في سعر الصرف رغم بقاء سعر الصرف المعلن على حاله.

- اعتماد الكثير من الصناعات المحلية على الخارج في توفير مستلزمات الإنتاج الأمر الذي يزيد من الضغوطات على ميزان المدفوعات، ويؤدي أيضاً إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج مقومة بالعملة المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ومن ثم انخفاض سعر الصرف، فتزداد الهوة بين السعر الرسمي والسعر الحقيقي للعملة. وهذا ما يصور علاقة مباشرة بين اختلال اتجاهات الاستثمار واختلال تقييم العملة.
- لا تساعد المغالاة في سعر الصرف على كبح التضخم، ذلك أن تخفيض سعر الصرف الواقع حتماً فيما بعد سيسبب ضغوطاً تضخمية كثيراً ما تلغي فوائد سعر الصرف المرتفع.
- إن الانقسام بين السعر الحقيقي والسعر الفعلي لأصرف العملة يعيد لظاهرة الدولار.

إن آثار المغالاة في سعر الصرف من تدهور شروط المنافسة الخارجية في السوق العالمي وانخفاض الإنتاج المحلي والعمالة والتي تؤدي في نهاية المطاف إلى خفض قيمة العملة تظهر من الوجهة العملية بصور مختلفة وبدرجات متباينة في كل دولة حسب الظروف الاقتصادية وأنواع الخلل الموجودة وكفاءة السياسة الاقتصادية.

إن حدوث مثل هذه الآثار لا يعني أن الحلّ يمكن بالتمسك بسعر صرف ثابت لتجنبها لأن طبيعة الأداء الاقتصادي الدولي لم تعد تتوافق وسعر الصرف الثابت، كما أن تعويم سعر الصرف لا يبدو ملائماً لكثير من الدول خاصة النامية منها، لذلك يرى البعض أن التعويم المدار هو الترتيب الأكثر توافقاً مع الوضع الدولي الراهن بحيث يجنب التغييرات غير المرغوبة في سعر الصرف وما يمكن أن ينتج منها من انحرافات عن السعر التعادلي والتي تجعل نظام الصرف المتبع غير قادر على التوافق مع حقيقة الأداء الاقتصادي ومستوى النشاط الاقتصادي لبلد معين.

ثانياً: تخفيض قيمة العملة:

تلجأ الدول المختلفة إلى تخفيض القيمة الخارجية لعملاتها الوطنية كسياسة لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات أو لارتباطها بعملة رئيسية أو لإيجاد العلاقة الواقعة بين العملات الوطنية ومن نتائجها:

- تحسين المركز الخارجي لميزان المدفوعات: ذلك أن تخفيض قيمة العملة يجعل من السلع الوطنية أكثر تنافسية لانخفاض أسعارها من وجهة نظر الأجانب فتزيد الصادرات كما تتخفض الواردات لارتفاع أسعارها من وجهة نظر المستوردين الوطنيين.

- إيجاد العلاقة الواقعة بين العملة الوطنية وبقية العملات من خلال القيام بتخفيض قيمة عملة البلد الذي ارتفعت فيه الأسعار المحلية.

1. شروط التخفيض:

يمكن لسياسة تخفيض العملة أن تكون ذات فعالية في إزالة العجز في ميزان المدفوعات في حالة توفر الشروط الآتية:

- ✓ أن لا يرافق التخفيض ارتفاع في الأسعار المحلية لصادرات البلد الذي قام بالتخفيض، لأن ذلك من شأنه امتصاص انخفاض أسعار الصادرات الناجم عن تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية.
- ✓ أن لا يصاحب التخفيض في العملة انخفاض في أسعار السلع الأجنبية المستوردة، لأن ذلك سيلغي ارتفاع أسعار الواردات الناجم عن التخفيض.
- ✓ أن لا تلجأ الدول الأخرى إلى إتباع نفس سياسة التخفيض لأن هذا سيؤدي إلى بقاء مستويات أسعار السلع في هذه الدول على حالها.
- ✓ توفر جهاز إنتاجي مرن قادر على مواجهة الزيادة في الطلب الناجمة عن التخفيض.
- ✓ أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على السلع الوطنية ومرونة الطلب المحلي على السلع الأجنبية مرتفعة، حتى يمكن الزيادة في الطلب الأجنبي وفي قيمة الصادرات وانخفاض في الطلب المحلي على السلع الأجنبي وانخفاض قيمة الواردات ما دامت هناك إمكانية لإحلال السلع الوطنية محلّ السلع الأجنبية.

2. الآثار الناجمة عن التخفيض:

يترتب على تخفيض القيمة الخارجية للعملة آثار اقتصادية مهمة نوجزها في الآتي:

- زيادة حركة رؤوس الأموال بين الدول، فعندما يتوقع الأفراد أن الدولة سوف تقوم بالتخفيض فإنهم في هذه الحالة يتجهون إلى تحريك أموالهم نحو الخارج لتجنب الخسارة المحتملة بمعنى أنهم يقومون بتحويل أموالهم بالعملة الوطنية إلى العملة الأجنبية، وبعد حدوث عملية التخفيض يعيدون تحويلها إلى العملة الوطنية متحصلين بذلك على ربح ناجم عن الفرق بين سعر العملة الوطنية المنخفض وسعر العملة الأجنبية المرتفع.
- زيادة مستويات الأسعار المحلية نظراً لارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة مقومة بالعملة الوطنية، فتزيد النفقات وتزيد بذلك الأسعار، وكذا ارتفاع أسعار السلع المستوردة مما يترتب عليه ارتفاع في تكاليف المعيشة وبالتالي مطالبة العمال بزيادة الأجور فترتفع التكاليف والأسعار.

- إن الزيادة الحاصلة في الصادرات نتيجة التخفيض تعمل على رفع أجور العاملين لتوفر فرص العمل، فتدخل المشاريع في مزاحمة للحصول على عنصر العمل فترتفع أجورهم وبالتالي ترتفع تكاليف الإنتاج والأسعار.
- ارتفاع أسعار السلع المحلية نظراً لزيادة الطلب المحلي والأجنبي على السلع الوطنية بعد التخفيض خاصة في حالة عدم قدرة الاقتصاد الوطني على توفير هذه السلع.
- زيادة عبء القروض الخارجية المقومة بالعملة الوطنية.

ثالثاً: الصدمات الخارجية وسعر الصرف:

تعتبر الصدمات الاقتصادية من بين أهم المؤثرات على إدارة سياسة سعر الصرف الأجنبي، والتي يكون مصدرها خارجياً أو داخلياً. فالصدمات الداخلية تنقسم إلى صدمات نقدية وصدمة حقيقية. وعادة ما تكون الصدمات النقدية عبارة عن اختلال المعروض النقدي عن الطلب النقدي، أما الصدمات الحقيقية فتعبر عن التذبذب في الناتج المحلي الإجمالي. وتعتبر الصدمات الخارجية عن أثر الدورات الاقتصادية الدولية على الاقتصاد المحلي وأثر ذلك على أسعار الصرف، حيث يشتمل مفهوم الصدمات الخارجية على كثير من العناصر مثل الدورات التجارية العالمية وما يصحبها من تقلبات في النشاط الاقتصادي ومستوى الطلب العالمي، ارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية، التقلبات في معدلات التضخم في دول العالم، وما ينجم عنها من تغيرات جذرية في أسعار الفائدة، التقلبات في أسعار صرف العملات الرئيسية وما يتولد عنها من تغيرات في قيم عملات الدول النامية. وهناك الصدمة الخارجية المواتية وهي التي تكون انعكاساتها ايجابية على البلد المتلقي، أو الصدمة الخارجية المعاكسة وهي التي تكون تداعياتها خطيرة على البلد المتلقي.

آليات التخفيف من آثار الصدمات الخارجية:

يمكن التخفيف من حدة آثار الصدمات الخارجية من خلال تنفيذ إستراتيجية إنمائية تقوم على تقوية الأسواق المحلية والإقليمية في جانب الطلب وإلى الارتقاء بالإنتاج وتنويعه في جانب العرض، حيث يمكن للطلب الداخلي أن يؤدي دوره كمحرك للنمو لجعل العديد من الدول النامية أكثر قدرة على تحمل الصدمات الخارجية التي تنتشر بفعل الروابط التجارية، مما يساعد على تعزيز فرص الاستثمار المحلي ويعزز التنوع في الاقتصاديات المحلية والقدرة على التأقلم مع الصدمات التي تصيب قطاعات محددة.

كما يمكن الحدّ من التعرض للصدمة المالية الخارجية والتخفيف من أثرها من خلال زيادة الاحتياطات من العملات الأجنبية وتقليص نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي وإدارة التدفقات المالية وتطوير الأسواق المحلية للدين، وتوسيع قاعدة المستثمرين، حيث تسهم الترتيبات

المتعددة الأطراف والقواعد التنظيمية المالية المنسقة دولياً إسهاماً كبيراً في منع الصدمات المالية. ويمكن للسياسات الاقتصادية الاستجابة لهذه الصدمات في محاولة للسيطرة عليها، وهذا يتم من خلال ثلاث اختيارات:

- مواجهة الصدمة الخارجية من خلال التمويل أو التكيف أي من خلال الاقتراض لتسوية ومواجهة انخفاض عوائد الصادرات وزيادة أسعار الواردات أو زيادة مدفوعات الفائدة أو من خلال زيادة الصادرات أو خفض الواردات.
- إذا تم اختيار منهج التكيف فإنه يتوجب على الحكومة أن تقرر إلى أي مدى يتم الاعتماد على خفض الإنفاق أو تحويل الإنفاق، أي خفض الطلب العام والخاص أو محاولة تحويل الطلب من السلع الأجنبية إلى السلع المنتجة محلياً.
- إتباع منهج تحويل الإنفاق إما بواسطة خفض قيمة العملة أو اللجوء إلى استخدام حصص الواردات، وإعادة الصادرات بهدف الحد من الواردات وزيادة الصادرات.

تاسعاً - المعايير التي تحكم اختيار نظام سعر الصرف:

- 1- الحجم النسبي وتكامل التجارة، ربما تجدّ الدول الصغيرة أنه من المناسب أن ترتبط نقدياً مع دولة كبيرة نسبياً وخاصة إذا كانت العلاقة التجارية كبيرة مع هذه الدولة.
- 2- مرونة هيكل الاقتصاد.
- 3- القدرة على امتصاص الصدمات سواء كانت منها الإسمية أو الحقيقية.
- 4- تنوع هيكل الإنتاج/ الصادرات.
- 5- التركيز الجغرافي للتجارة.
- 6- درجة التطور الاقتصادي/ المالي.
- 7- استقرار ومصادقية العملة الركيّة.

عاشراً - المؤثرات الأساسية على سعر الصرف:

إن أسعار الصرف الأجنبي تتأثر بشكل واضح وأساسي بما يلي :

- 1- حجم التعامل في سوق الصرف: سواء للتجزئة أو للجملة فلا بد أن ينعكس على أسعار الصرف الأجنبي سواء بالزيادة أو الانخفاض وذلك وفقاً لحجم التبادل فكما ازداد الطلب على العملة الوطنية كلما أدى ذلك إلى ارتفاع قيمة العملة تجاه العملات الأخرى.

2- إن سوق الصرف الأجنبي يتكون من جميع المراكز العالمية المؤثرة على المستوى الدولي فمثلاً سوق فرانكفورت، زيورخ، طوكيو، لندن والستريت... لأن ثقل التعامل يتكون من مجموع العمليات التي تتم في السوق الدولية والتي أصبحت كسوق واحدة. خاصة بعدّ تقدم وسائل الاتصال.

3- إن العملات محلّ التداول في سوق الصرف الأجنبي أو المراكز المنتشرة في العالم هي عملات متجانسة فالدولار مثلاً في طوكيو هو نفسه في سورية.

4- مستويات الأسعار النسبية: حسب نظرية تعادل القوة الشرائية، عندما ترتفع أسعار السلع المحلية ينخفض الطلب على السلع المحلية ويتجه سعر العملة الوطنية نحو الانخفاض حيث يمكن الاستمرار في بيع السلع المستوردة بطريقة جيدة، والعكس صحيح.

5- التعريفات الجمركية والحصص: تؤثر في سعر الصرف كل من التعريفات الجمركية (الضرائب على السلع المستوردة مثلاً) والحصص (القيود على كمية السلع التي يمكن استيرادها)، لأن ذلك يزيد من الطلب على السلعة المحلية.

6- تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية: زيادة الطلب على صادرات دولة ما يتسبب في ارتفاع عملتها على المدى الطويل، وزيادة الطلب على الواردات تسبب في انخفاض قيمة العملة الوطنية.

7- الإنتاجية: في حال كانت الدولة أكثر إنتاجية من غيرها من الدول، يمكن أن تخفض أسعار السلع المحلية بالنسبة لأسعار السلع الأجنبية وتظل تحقق أرباحاً، والنتيجة هي زيادة الطلب على السلع المحلية وميل سعر العملة المحلية إلى الارتفاع.

أحدى عشر - أدوات سعر الصرف:

تعديل سعر صرف العملة: عندما ترغب السلطة في تعديل توازن ميزان المدفوعات فإنها تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها في حالة سعر صرف ثابت. أما في حالة سعر الصرف العائم فإنها تعمل على التأثير على تحسن أو تدهور العملة. وتستخدم سياسة تخفيض العملة على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، إلا أن ذلك يجب أن يخضع لمجموعة شروط:

1. أن يتسم الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كبير من المرونة بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الإنتاج العالمي.
2. أن يتسم العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كافٍ من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي لارتفاع الطلب الناجم عن ارتفاع الصادرات.
3. ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية.

4. عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها.
5. استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية الضرورية للتصدير.

استخدام احتياطات الصرف: في ظل أسعار صرف ثابتة، تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية.

استخدام سعر الفائدة: عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفعة لتعويض خطر انهيار العملة. على سبيل المثال في النظام النقدي الأوروبي عندما اعتبر الفرنك الفرنسي أضعف من المارك الألماني عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية.

مراقبة الصرف: تقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات والمبيعات للعملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال.

إقامة سعر صرف متعدد: يهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق، وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة.

.....

انتهت المحاضرة

صندوق النقد الدولي

سوف ندرس في هذه المحاضرة :

نشأة صندوق النقد الدولي:

أهداف الصندوق:

وظائف الصندوق الأساسية والتسهيلات المقدمة:

حجم الصندوق ومصادر التمويل:

مقدمة:

لقد شهد العالم خلال الفترة الحرب العالمية الثانية تزايد مستمر في الاعتماد على المعاملات التجارية على المستوى الثنائي بدلاً من المعاملات متعددة الأطراف فضلاً عن اتباع السياسات الاقتصادية التي عرفت "بإفقار الجار" استهدفت كل المشاكل الاقتصادية الداخلية مثل البطالة على حساب الدول الأخرى، تضمنت إجراء تخفيضات تنافسية في قيمة العملات الوطنية لتحقيق المزايا التنافسية، فتم فرض سياسات مقيدة للتجارة الخارجية في صورة حصص الاستيراد والرسوم الجمركية للحد من الواردات. في هذه الفترة أيضاً تضمنت مجموعة من الأحداث أهمها:

- انهيار قاعدة الذهب وتحول البنوك المركزية من نظام الصرف بالذهب إلى نظام النقد الورقي الإلزامي.
- الاعتماد على نظام أسعار الصرف المرنة لتصحيح العجز في موازين المدفوعات.
- اتباع السياسات النقدية والمالية التضخمية من أجل إعادة بناء اقتصادياتها مما أدى إلى ظهور ضغوط تضخمية شديدة.
- فشل الدول الصناعية في العودة مرة أخرى لنظام الذهب للاستفادة من تلقائية استعادة التوازن في موازين المدفوعات.
- بدء العمل بنظام الرقابة على الصرف الأجنبي كأحد أدوات تقييد التجارة الدولية.

وفي عام ١٩٤٤ اجتمع ممثلين عن كل من أمريكا وإنجلترا و٤٢ دولة في بريتون وودز نيوهامشر لتقرير شكل النظام النقدي الدولي الجديد في الفترة ما بعد الحرب. ولقد تم الاتفاق على إنشاء ثلاثة منظمات دولية وهي: صندوق النقد الدولي IMF البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD ومنظمة التجارة الدولية ITO ولقد كانت المهمة الأساسية لهذه الهيئات الدولية هي تنظيم المدفوعات الدولية لتفادي الفوضى النقدية التي عرفها العالم في الفترة ما بين الحربين وهذه من مهام صندوق النقد الدولي، أما مهمة البنك الدولي هي مساعدة الدول في إعادة بناء ما دمرته الحرب، بينما كانت مهمة منظمة التجارة الدولية هي العمل على تحرير التجارة من القيود التي فرضت عليها خلال الفترة السابقة. وسوف ندرس هذه المنظمات الثلاثة بالتفصيل تباعاً.

نشأة صندوق النقد الدولي:

أنشئت هذه المؤسسة بموجب اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٤ للقيام بدور مالي ونقدي في حل مشاكل النقد العالمية وخاصة تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف وتخفيض القيود على الصرف الأجنبي وتوفير الموارد المالية اللازمة لمواجهة اختلال التوازن المؤقت في ميزان المدفوعات. ووفقاً لنصوص اتفاقية الصندوق التي تم التوقيع عليها من قبل كل الأعضاء، يتعهد كل عضو بالامتناع عن أي ممارسات يكون من شأنها تدهور رفاهية الدول الأخرى.

وقد بدأ الصندوق نشاطه فعلاً في مارس ١٩٤٧ وتزايد عدد أعضائه منذ ذلك الحين من ٨ دولة إلى ١٤١ دولة في عام ١٩٨٠ ثم إلى ما يقرب من ١٦٥ دولة في التسعينات.

أهداف الصندوق:

أوضحت المادة الأولى من الاتفاقية أهداف الصندوق الذي نشأ كل مشكلات العالم النقدية، ونوجز تلك الأهداف فيما يلي:

1. إيجاد مؤسسة دائمة يتم في إطارها التشاور اللازم لحل مشكلات العالم النقدية.
2. تحقيق الثبات بقدر الإمكان لأسعار الصرف والنقليل من تنافس الدول على تخفيض أسعار الصرف.
3. تسهيل تنمية التجارة الدولية من أجل النهوض بمستويات الدخل الحقيقي والتشغيل وتنمية الموارد الإنتاجية.
4. تشجيع نظم المدفوعات المتعددة الأطراف لتغطيه المعاملات الجارية بين الأعضاء وتخفيض قيود الصرف التي تعوق انتعاش التجارة الدولية.
5. توفير الموارد المالية اللازمة لمواجهة ما يطرأ من اختلال على موازين المدفوعات للدول الأعضاء وتجنب الاضطرار لاتخاذ إجراءات تضر بالاستقرار الداخلي أو بمستوى الدخل والعمالة.

وبالتحديد تتضمن هذه النصوص مطالبة الأعضاء بالآتي:

- السماح لعملاتها بالتداول في مقابل العملات الأجنبية بحرية وبدون أي قيود.
- إخطار الصندوق بأي تغييرات في السياسة المالية والنقدية التي تؤثر على باقي الأعضاء.
- الاستعداد لتطبيق التعديلات التي يراها الصندوق ملائمة في السياسة المالية والنقدية لكي تحقق مصلحة كافة الدول الأعضاء.

ومقابل التزام العضو بهذا السلوك يقدم الصندوق التمويل اللازم لمساعدة العضو عندما يتعرض لمشاكل نقدية لمواجهة أزمة مدفوعات دولية . على أننا يجب أن نؤكد أن صندوق النقد الدولي لا يعتبر مؤسسة إقراض كما هو الحال بالنسبة للبنك الدولي وإنما يعد مشرفاً ومراقباً للسياسات النقدية وأسعار الصرف بما يضمن الاستقرار النقدي الدولي والنمو المستمر للاقتصاد العالمي.

ويؤمن الصندوق بأن الشرط الأساسي لتحقيق الرفاهية الدولية هو نظام نقدي منضبط ومستقر يشجع نمو التجارة الدولية ويخلق فرص العمل ويوسع النشاط الاقتصادي ويرفع مستوى المعيشة في كافة دول، ولعل مهمة الصندوق الأساسية هي رعاية والحفاظ على النظام النقدي الدولي.

حجم الصندوق ومصادر التمويل:

يعد صندوق النقد الدولي صغيراً نسبياً ، يضم ٢٣٠٠ موظف، وعلى العكس من البنك الدولي فإن الصندوق ليس لديه فروع في دول العالم حيث يعمل أعضائه في المركز الرئيسي في واشنطن إلى جانب ثلاثة مكاتب صغيرة في كل من باريس وجنيف ومكتب الأمم المتحدة في نيويورك، والعاملين في الصندوق هو إما اقتصاديين أو خبراء ماليين. كما نعلم أن صاحب فكرة إنشاء الصندوق هو وزير الخزانة الأمريكي "وايت" وبناء عليه فإن الصندوق لا يقوم بدور الوساطة بين المستثمرين والمقترضين كما يفعل البنك ، وإنما لديه قدر هام من الموارد المالية حوالى ٢١٥ مليار دولار في عام ١٩٩٥ . وتتكون هذه الموارد من حصة الأعضاء ومصاريف العضوية ل ١٨٠ دولة عضو في الصندوق.

وتتص اتفاقية الصندوق على أن كل عضو من الأعضاء يساهم بحصة تتناسب مع حجمه الاقتصادي (حصة الدول الغنية أكبر من حصة الدول الفقيرة) ويشبه الصندوق بذلك الاتحاد الائتماني حيث يحق لكل عضو الاستفادة من الموارد المالية للصندوق في حدود حصته. وفي بعض الظروف الخاصة والمقيدة جداً يقترض الصندوق من الحكومات وليس الأفراد أو الأسواق الدولية حيث يختلف في ذلك عن البنك الدولي الذي يلجأ إلى الأسواق الدولية للحصول على التمويل اللازم لعملياته الاقراضية.

ومن المعروف أن حصة كل عضو تحدد قدرته التصويتية وكذلك قدرته على الاقتراض من الصندوق. فقد بدأ الصندوق برأس مال قدره ٨,٨% مليار دولار في عام ١٩٤٤ ، كان نصيب الولايات المتحدة فيه ٣١ على أنه يتم مراجعته الحصة كل خمسة سنوات لكي تعكس التغير في الأهمية النسبية لكل دولة في التجارة الخارجية . **حصة الأعضاء والاقتراض من الصندوق .** ويتحدد موقف الدولة الصافي في الصندوق بالمعادلة الآتية:

الحصة الذهبية + الشريحة الائتمانية - ما يتم اقتراضه من الصندوق

وإذا استمر تناقص ما لدى الصندوق من عملة أحد الأعضاء حتى تلاشى تماماً، فإن الصندوق يعلن أن هذه العملة أصبحت نادرة ويطلب الأعضاء بالتحيز ضد هذه العملة في التجارة، أي ينصح بعدم استخدامها في التعامل التجاري الدولي، والسبب في ذلك هو أن الصندوق يرى أن مسئولية تصحيح الاختلال في موازين المدفوعات تقع على عاتق كل من الدول المدينة والدائنة في نفس الوقت، وإن اختفاء ما لدى الصندوق من عملة أحد الأعضاء يدل على أن هذه الدولة تحقق فائض ضخم جداً وأنها دائنة لعدد كبير من الدول . والجدير بالإشارة أن الصندوق لم يلجأ حتى الآن للمطالبة بالتحيز ضد أحد العملات.

وظائف الصندوق الأساسية والتسهيلات المقدمة:

يتبين لنا أن هناك وظيفتان رئيسيتان لصندوق النقد الدولي:

أ-الوظيفة التمويلية: من خلال إمداد الأعضاء بوسائل الدفع الدولية عند الضرورة في شكل تسهيلات وقروض وهى مهمة أو وظيفة تشابه الدور المصرفي الذى تقوم به البنوك المحلية في نشاط الإقراض والتسهيلات الائتمانية . وتهدف هذه الوظيفة إلى سد حاجات الدول الأعضاء من السيولة النقدية الدولية لمواجهة ما يطرأ على موازين مدفوعاتهم من اختلال قصير الأجل وقد طورت التسهيلات الائتمانية ، فشملت الوسائل التمويلية الآتية:

1. حقوق السحب العامة، وهى الميزة الرئيسية التي يتمتع بها العضو في استخدام موارد الصندوق وفقاً لأحكام اتفاقية بريتون وودز، وتتمثل في طلب العضو للحصول على مبالغ من العملات الأجنبية اللازمة له مقابل سداد قيمتها بعملته الوطنية فهو حق شراء وليس قرضاً . ويشترط للسحب من موارد الصندوق أن يكن القرض هو تغطية عجز مؤقت في ميزان المدفوعات الجارية للدولة الساحبة وألا يتجاوز ما يسحبه العضو من موارد الصندوق خلال عام ربع قيمة حصة العضو، وألا يؤدي السحب عموماً إلى زيادة ما بحوزه الصندوق من عملة العضو المتراكمة عن ٢٠٠ % من قيمة حصته.
2. هناك أيضاً تسهيلات التمويل التعويضي أو الموازن، والتسهيلات البترولية وحقوق السحب الخاصة.

ب-الوظيفة الرقابية:

أ-هدف تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف، حيث سمح نظام الصندوق بمبدأ ثبات أسعار الصرف مع قدر من المرونة في صورة تعديل للسعر لمواجهة ظروف معينة ، ووفقاً لهذا النظام يلتزم الأعضاء بتحديد القيمة الأساسية لعملاتها الوطنية بالذهب أو بالدولار الأمريكي وبدعم السماح ببيع العملات بأسعار تختلف عن هذا التحديد بما يجاوز ١%، كما يحظر نظام الصندوق اتباع تعدد أسعار الصرف وفى نفس الوقت نص على جواز تعديل أسعار الصرف بشرط موافقة الصندوق في حالة وجود اختلال أساسي في ميزان المدفوعات. ولكن التجربة العملية الواقعية أظهرت أن الصندوق لم ينجح في فرض الالتزام بأسعار الصرف الثابتة على الدول الأعضاء، ثم تقام الوضع في أواخر الستينات عندما قامت الدول الكبرى الولايات المتحدة، بريطانيا، وفرنسا بسلسلة من التخفيضات لأسعار صرف عملاتها ثم بدأت فترة أسعار الصرف المعومة التي تخضع لتفاعل عوامل وقوى العرض ، والطلب ، ثم اختفى نظام أسعار الصرف الثابتة في اوائل عام ١٩٧٢ وتبع ذلك اضطرابات شديدة في أسواق المال الدولية ألحقت الضرر بالدول النامية على وجه الخصوص نظراً لاعتمادها على حصيلة صادراتها من العملات المعومة وعلى الأخص من الدولار الأمريكي.

ب-إلغاء الرقابة على الصرف، من أجل إنشاء نظام متعدد الأطراف للمدفوعات حث الصندوق الأعضاء لتخفيف قيود الرقابة على الصرف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية لإلغائها بعد فترة انتقالية مدتها ٥ سنوات، ورغم أن كثير من الدول قد خففت أو ألغت هذه القيود إلا أنه لا يزال عدد كبير من

الدول حتى الآن يفرض قيود على الصرف ويمارس ألوان الرقابة على الصرف وخاصة الدول النامية من أجل علاج الاختلال في موازين مدفوعاتها فضلاً عن مقتضيات سياسة الحماية لصناعاتها الناشئة.

إن فلسفة الصندوق هي توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل العجز المؤقت في موازين المدفوعات وذلك حتى لا تلجأ تلك الدول إلى إجراءات من شأنها التأثير سلبياً على باقي الدول الأعضاء مثل الرقابة على الصرف الأجنبي أو تقييد التجارة الدولية . ولقد تغيرت مسؤولية الصندوق من مجرد الإشراف على نظام المدفوعات وأسعار الصرف ومواجهة العجز المؤقت في موازين المدفوعات إلى مساعدة الدول الأعضاء في التغلب على مشاكل الإصلاح الهيكلي، وسنعرض هذه التسهيلات التي يقدمها الصندوق كالاتي:

1. التسهيلات الممتدة : **Extended Fund Facility**

هذه التسهيلات تم إنشاءها في عام ١٩٧٤ وتسمح للأعضاء - بالاقتراض أو السحب حتى ١٤٠ % من حصتهم على مدار ٣-٤ سنوات وذلك لتغلب على الاختلال الهيكلي.

2. تسهيلات التعديل الهيكلي : **Extended Adjustment Facility**

والتي تم إنشاءها في عام ١٩٨٦ لتقديم الدعم وفقاً لشروط ميسرة للدول النامية ذات الدخول المنخفضة والتي تتعرض لأزمة مدفوعات دولية وذلك من أجل مساعدتها في الأجل المتوسط من خلال برامج إصلاح هيكلية.

3. تسهيلات التعديل الهيكلي المحسنة : **Enhanced Structural Adjustment Facility**

والتي أنشئت في عام ١٩٨٨ لمساندة أو تكمله تسهيلات التعديل الهيكلي.

4. تسهيلات التمويل التعويضي والطوارئ : **Compensatory and Contingency Financing Facility**

لقد تم إنشاء هذه التسهيلات في البداية في عام ١٩٦٣ وذلك بغرض مساعدة الأعضاء على التغلب على العجز في ميزان المدفوعات الناتج عن النقص المفاجئ في حصيلة الصادرات من المواد الأولية أو الزيادة المفاجئة في مدفوعات الواردات من الغذاء نتيجة لأي ظروف تخرج عن تحكم الدول الأعضاء.

5. تسهيلات تمويل المخزون السلعي : **Buffer Financing Facility Stock**

تم إنشاء هذه التسهيلات في عام ١٩٦٩ والتي تسمح للأعضاء بالاقتراض من الصندوق حتى ٥٠ % من حجم الحصص للمساعدة في تمويل تكوين الاحتياطي الدولي من السلع ولقد توقف استخدام هذه التسهيلات تقريباً منذ عام ١٩٨٤.

6. تسهيلات البترول : **Oil Facility**

ولقد تم إنشاء هذه التسهيلات في عام ١٩٧٤ ويمكن للأعضاء الحصول على قروض من الدول المصدرة للبتروول عند أسعار فائدة منخفضة نسبياً . ولقد أنشئت هذه التسهيلات عقب الارتفاع الحاد في اسعار البتروول في بداية السبعينات، ولقد استخدمت لهذه التسهيلات ٦,٦ مليار دولار في نهاية ١٩٩١ ، حيث تم التوقف عنها في نفس العام، بعد أن اتجهت أسعار البتروول الحقيقية إلى الانخفاض.

7. تسهيلات التحول الاقتصادي: Systemic Transformation Facility

ولقد أنشئ هذا النوع في عام ١٩٩٣ لتقديم الدعم المالي لروسيا وبعض الجمهوريات الروسية السابقة ودول أوروبا الشرقية والتي عانت من صعوبات في موازين مدفوعاتها نتيجة للتغير المفاجئ والعنيف في كل من هيكل المدفوعات والتجارة المصاحب لعملية التحول الاقتصادي إلى النظام الرأسمالي.

ولقد وجد أنه خلال العشرين سنة الأولى من حياة صندوق النقد الدولي استولت الدول الصناعية على أكثر من ٥٠% من موارد الصندوق وان القروض التي حصلت عليها كانت من أجل التغلب على صعوبات ميزان المدفوعات قصيرة الأجل . ومنذ الثمانينات اتجه أغلب التمويل الذي يقدمه الصندوق إلى الدول النامية وذلك لمواجهة متطلبات الإصلاح الهيكلي على المدى المتوسط والطويل.

وكان للصندوق دور في العديد من اتفاقيات إعادة الجدولة لديون كثير من الدول النامية في تعرضها لأزمة المديونية الخارجية خلال الثمانينات خاصة في أمريكا اللاتينية ، ولقد تضمنت أغلب هذه الاتفاقيات برامج للإصلاح الاقتصادي تتعهد فيها الحكومات المدينة إجراء تخفيض

في إنفاقها العام وتخفيض معدل نمو العرض النقدي وتخفيض معدل نمو الأجور المحلية وذلك من أجل الحد من نمو الطلب الكلي، وبالتالي السيطرة على معدل الواردات وتشجيع نمو الصادرات .

يضاف إلى ذلك مجموعة من الاجراءات التصحيحية لتشوهات السعار المحلية والتي تتضمن تخفيض أو إلغاء الدعم السلمي وتحرير أسعار الخدمات والسلع الأساسية . كل هذه السياسات خلقت ضغوط اجتماعية شديدة في العديد من دول العالم وتسببت في بعض الأحيان في إقالة الحكومات أو

انقلابات أو أعمال عنف . والأمثلة على ذلك كثيرة منها ما حدث في مصر في ١٨ ١٩ يناير ١٩٧٧ عندما قررت الحكومة المصرية بعد الاتفاق مع الصندوق على رفع أسعار المنتجات الغذائية الأساسية، وكذلك تونس في الثمانينات تعرضت لثورة شعبية عرفت بثورة الخبز، وفي الأردن عرفت بثورة المحروقات، وفي ماليزيا وإندونيسيا في التسعينات وغيرها .

وهكذا فإن الصندوق قد اتهم بعدم الاهتمام بالبعد الاجتماعي لعملية الإصلاح الاقتصادي أو ما يمكن تسميته بالتكلفة الاجتماعية والسياسية لسياسات الإصلاح .ولقد حاول الصندوق مواجهة هذه المشكلة من خلال استحداث أداة جديدة لامتصاص ردود الفعل الاجتماعية ، تعرف بالصندوق والذي

يختص بتقديم القروض الميسرة لإقامة Social Fund الاجتماعي المشروعات الصغيرة التي تساعد المتضررين من عملية الإصلاح الاقتصادي.

ولقد تم تجربة هذه الأداة في مصر بنجاح كبير حيث ساعد الصندوق الاجتماعي المصري في امتصاص قدرًا هاماً من البطالة التي أفرزتها ١٩٩٧ .

دور صندوق النقد الدولي في اختيار الدول النامية لسياسة الصرف الأجنبي:

حددت بنود اتفاقية صندوق النقد الدولي شروطاً معينة لاستخدام الأعضاء لموارده والتي تمثل حقوق السحب العادية وحقوق السحب الخاصة والتمويل التعويضي والتسهيلات البترولية والتسهيلات الموسعة أو الممتدة وتسهيلات صندوق الائتمان كما سبق دراسته ، على أن تختص المصادر الأربعة الأولى في تسوية الاختلال المؤقت في ميزان المدفوعات والذي يرجع لأسباب طارئة ، ولا يجوز استخدامها في تمويل الاستثمارات طويلة الأجل ، ولعل ذلك ما يؤكد طبيعة نشاط الصندوق كمؤسسة مالية)دولية تختص بتقديم الائتمان قصير الأجل (١ وأن تمتع الدول الأعضاء بحق الاستفادة من تلك التسهيلات الائتمانية يشترط امتثالها لقواعد السلوك التي تقرها أحكام الصندوق وخاصة عدم جواز تغيير سعر الصرف إلا بموافقة الصندوق والتشاور معه في ذلك الشأن، كذلك تجنب فرض القيود على المدفوعات الجارية في المعاملات الدولية ، كما يجب على الدول الأعضاء تقديم المعلومات الكافية بصورة مستمرة للصندوق لكي يتمكن من رسم سياسته في التعامل معها ولا سيما البيانات الخاصة بأرصدة العضو من الذهب والعملات الأجنبية وحجم تجارتها الخارجية وحجم الاستثمارات الأجنبية ومستوى الدخل القومي والسياسات المحلية للأسعار والأجور وسياسة الصرف الأجنبي. وبالنسبة للتسهيلات الموسعة وتسهيلات صندوق الائتمان التي استحدثها الصندوق عام ١٩٧٤ تختلف عن باقي التسهيلات الأخرى ، حيث لا يرتبط استخدامها بعلاج عجز مؤقت في ميزان المدفوعات وإنما يشترط الصندوق الموافقة عليها أن يكون الاختلال في ميزان المدفوعات يرجع لأسباب جوهرية ويحتاج لفترة زمنية طويلة نسبياً ، كأن يكون هناك اختلال في هيكل الانتاج والتجارة مصحوباً بتشوّهات في كل من الأسعار والتكاليف وانخفاض معدل النمو الاقتصادي.

كذلك يشترط الصندوق أن تقوم الدولة التي تطلب الحصول على تلك التسهيلات متوسطة الأجل بتقديم برنامج شامل وتفصيلي عن الاجراءات التصحيحية في الاقتصاد القومي والتي ينوى العضو اتباعها لمواجهة العجز الهيكلي في ميزان مدفوعاتها .وفى أغلب الأحيان يقترح الصندوق على الدولة العضو ، ما يعرف ببرنامج الصندوق للإصلاح الاقتصادي أو الاستقرار الاقتصادي بعد عقد مشاورات مستمرة بينه وبين العضو . ولقد اعتمد الصندوق من الناحية النظرية على لمدخل النقدي لميزان

المدفوعات في صياغة الإجراءات التي يتضمنها برنامجه للإصلاح الاقتصادي والتي تغطي كل من السياسة النقدية والمالية وسياسة القطاع الخارجي.

وعناصر هذه السياسات يمكننا إيجازها كالآتي:

1. اتباع سياسة نقدية وائتمانية انكماشية تعتمد على أسقف ائتمانية للقطاعين الحكومي والعام مصحوباً برفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة.

2. تخفيض العجز في الموازنة العامة وذلك بزيادة الإيرادات الحكومية من خلال توسيع نطاق تطبيق الضرائب ومكافحة التهرب الضريبي وتخفيض الانفاق الحكومي من خلال تقليل أو إلغاء الدعم تدريجياً، بجانب تخفيض معدل ارتفاع الأجور الحقيقية وتحرير الأسعار.

3. تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية وتوحيد أسعار الصرف وإلغاء كافة القيود على التعامل بالنقد الأجنبي والقيود على التجارة الخارجية.

على الرغم من أهمية هذه السياسات النقدية والمالية ، فإننا سنركز على مناقشة السياسات الخاصة بسعر الصرف، حيث يسعى الصندوق من وراء إجراء التخفيض في القيمة الخارجية للعملة الوطنية إلى تحقيق عدة أهداف منها رفع الأسعار المحلية للسلع الداخلة في التجارة بما يحقق تحويل الإنفاق القومي بعيداً عنها وفي اتجاه السلع الوطنية، وبذلك يتيح جزءاً أكبر من المعروض من السلع القابلة للتصدير، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يعمل على تقليل الواردات وبالتالي تقليل العجز في ميزان المدفوعات وهو الدور الذي يعتبره صندوق النقد الدولي هاماً في تحويل الإنفاق القومي . كذلك يرى الصندوق في التخفيض أداة لتقليل الإنفاق وذلك من خلال ما يحدثه التخفيض من رفع المستوى العام للأسعار وبالتالي تخفيض القيمة الحقيقية للدخول والأصول المالية عن طريق أثر الأرصدة الحقيقية مما يساعد على تقليل الاستيعاب المحلي بما يتلاءم مع الناتج القومي كذلك يسعى الصندوق من وراء توحيد أسعار الصرف والسماح لقوى السوق الحرة بتحديد القيمة الخارجية للعملة الوطنية إلى علاج التشوهات السعرية الناتجة عن تعدد أسعار الصرف والتي تسبب سوء توزيع الموارد في الاقتصاديات النامية، كذلك يهدف إلى ترشيد استخدام الموارد النقدية الأجنبية النادرة من خلال تعبير السوق الحرة عن القيمة الحقيقية لتلك الموارد.

من خلال دراستنا للتطور التاريخي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي للصندوق ، نلاحظ تبايناً في طبيعة الإجراءات التي اتخذت، فمثلاً في الخمسينات والستينات تركزت سياسات التصحيح على التأثير على الطلب الكلي وتجنب السياسات الخاصة بتغيير سعر الصرف أو تعديل سياسة الصرف المتبعة، حيث كان هدف النظام النقدي الدولي استقرار وتثبيت أسعار الصرف في ظل نظام بريتون وودز، ولكن عندما شهد عقد السبعينات والثمانينات عدم استقرار أسعار الصرف ، حرك صندوق النقد الدولي على أهمية وجود إجراءات خاصة بتصحيح سعر الصرف إلى جانب الاتجاه نحو سياسة التعويم في أغلب برامج الصندوق . ومما يؤكد هذا الاتجاه فقد نشر الصندوق ٣٦ برنامجاً لإجراء تعديلات في سياسة الصرف الأجنبي من بين ٨٥ برنامجاً عقدها للتسهيلات الممتدة .

وتجدر الإشارة إلى أن حصول الدول النامية غير البترولية على التمويل اللازم وبشروط ميسرة لمواجهة أزمات المدفوعات التي تعرضت لها خلال السبعينات هو ما جعلها تؤجل الإجراءات التصحيحية وخاصة فيما يتعلق بسعر الصرف ، مما تسبب في ازدياد أهمية إجراءات تعديل سياسة الصرف في هيكل إجراءات برنامج الصندوق وذلك في ظل ظروف الثمانينات التي تغيرت فيها مصادر وطبيعة الاقتراض الخارجي حيث زادت الأهمية النسبية للقروض من مصادر خاصة وارتبطت بأسعار فائدة معومة، فكان من الطبيعي أن تشتد حدة مشكلة المديونية الخارجية وأن يتزايد عدد الدول التي حاولت إعادة جدولة ديونها الخارجية. ١٩٨٣ قامت ٣٠ دولة بإجراء مفاوضات حول -ففي خلال الفترة ٨١ جدولة ديونها الخارجية ، وهي جميعها ضمن العينة التي اختارتها لدراسة سياسة الصرف الأجنبي الفعلية للدول النامية غير البترولية فيما عدا جاميكا.

ووضحت أيضاً أهمية دور الصندوق في مفاوضات إعادة الجدولة التي تبدأ في الغالب بطلب أو إعلان تتقدم به الدولة المدينة إلى الجهات الدائنة تطلب فيه وقف مدفوعات خدمة الدين والدخول في مفاوضات إعادة الجدولة والتي تتم في "نادى باريس" وهو نادى ليس صفة رسمية، ويجتمع فيه الدائنون ومراقبون من صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة على أن الجهات الدائنة تشترط قيام الدول المدينة بعقد برنامجاً للإصلاح الاقتصادي حتى تضمن أن موافقتها على الدخول في مفاوضات إعادة الجدولة سوف تقترن بتحسين الموقف المالي للدول المدينة بما يسمح لها بخدمة ديونها وسدادها في المستقبل .

وهكذا أصبحت ترتيبات الجدولة مرهونة بمدى التزام الدول المدينة بتنفيذ الإجراءات التي يتضمنها برنامج الإصلاح الاقتصادي بما فيها ضرورة "تعديل سياسة الصرف" بالإضافة إلى إجراء تخفيضاً رسمياً في القيمة الخارجية للعملة الوطنية فضلاً عن توحيد أسعار الصرف والسماح لقوى الطلب والعرض الحرة بتحديددها، فقد اتضح لنا أن الصندوق يلعب دوراً هاماً في اختيار الدول النامية لسياسة الصرف الأكثر مرونة.

البنك الدولي ومنظمة الغات

هو المؤسسة المالية الثانية التي أنشئت وفقاً لاتفاقية بريتون وودز، من أجل إعادة بناء اقتصاديات الدول التي تم تدميرها خلال الحرب العالمية الثانية، وتظهر هذه المهمة من الاسم الرسمي لهذا البنك وهو "البنك الدولي للإنشاء والتعمير" وبدأ يمارس نشاطه في يونيو ١٩٤٦ وقوة مدينة واشنطن، وقد تم ربط البنك بالأمم المتحدة بمقتضى اتفاق في ١٥ نوفمبر ١٩٤٧ وكان أول قرض قدمه البنك في نهاية عقد الأربعينات من أجل إعادة إعمار الدول الأوروبية، وبعد أن تمكنت الدول الأوروبية من الوقوف على قدميها تحول البنك إلى مساندة الدول الفقيرة في العالم وأهمها الدول النامية، ولقد حصلت الدول النامية منذ نهاية عقد الأربعينات على أكثر من ٣٣٠ مليار دولار

وهكذا أصبح للبنك الدولي هدفاً أساسياً جديداً وهو تشجيع النمو الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية من خلال مساعدتها في زيادة إنتاجيتها ورفع مستوى معيشتها.

أهداف البنك:

1. مساعدة الدول الأعضاء على التعمير والتنمية عن طريق القروض وتسهيل الاستثمار في المشروعات الأساسية.
2. تدعيم نشاط الاستثمار الأساسي سواء بتقديم الضمان اللازم أو الاقتراض بشروط ميسرة لأغراض الاستثمار المنتج إما من موارد البنك الخاصة أو الاقتراض من الغير.
3. تنشيط وتنمية التجارة الدولية وحفظ توازن ميزان المدفوعات من خلال تشجيع الاستثمارات الدولية لتنمية الموارد الإنتاجية للأعضاء.
4. تقديم المساعدات الفنية في إعداد وتنفيذ برامج القروض وفي تنفيذ برامج الاستثمار طويلة الأجل.

وهكذا فإن عضوية البنك الدولي متاحة لجميع أعضاء صندوق النقد الدولي، حيث لا يقتصر البنك على دوره المالي ، بل يمارس مهاماً فنية ، مثال ذلك اللجنة الفنية التي شكلها البنك لتقديم المساعدات الفنية والمالية لتطوير وتنمية موارد حوض نهر الهندوس ، واللجنة الفنية الاستشارية لكل من السودان، تونس والمغرب وغانا ونيجيريا وكولومبيا وغيرها ، كما أسهم في تنفيذ عدة مشروعات في مصر مثل مشروعات مكافحة الأمراض المستوطنة (الملاريا، البلهارسيا، والانكلستوما) وإنشاء المعهد العالي للتمريض في الاسكندرية، وتقديم الخبراء والفنيين للمعهد العالي للصحة العامة ، وإنشاء معهد التنمية الاقتصادية الذي يعمل تحت رعاية البنك بهدف تدريب موظفي الدول النامية على الأصول الفنية للتنمية.

ويقدم البنك قروضه إلى الدول الأعضاء (١) (أو إلى الأقاليم التابعة لها، أو إلى المؤسسات الاقتصادية الخاصة في هذه الأقاليم بشرط أن تكون لأغراض إنتاجية وحيث تتوفر الاحتمالات المعقولة للوفاء ، ولا بد من ضمان الحكومة للعضو إذا لم يكن المقترض حكومة .وتسدد قروض البنك على مدار ٢٠ سنة تقريباً بفائدة سعرها حوالي ٢٥,٧ % وباستثناء بعض الظروف الخاصة لا تمنح القروض إلا مرتبطة بمشروعات محددة ، وعلى البنك أن يستوثق من أن الاعتمادات اللازمة لا يتسنى تدبيرها من مصادر أخرى بشروط مناسبة .ولا يجوز قط استخدام القروض على الشراء من دولة معينة دون سواها من الدول الأعضاء أو من عدة دول على وجه التحديد.

وقد تحدد رأسمال البنك عند نشأته بمبلغ عشرة بلايين دولار ، تم تقسيمها على ١,٠٠٠,٠٠٠ سهم قيمة كل منها ألف دولار ، ثم أصبح في عام ١٩٦٩ سبعة وعشرين بليون دولار ويتكون رأس المال من حصص الدول الأعضاء التي يحددها مجلس محافظي البنك ، ويتم سدادها كآلاتي ٢ % تسدد بالذهب أو الدولارات ، ١٨ % تسدد بعملة الدولة العضو ، ٨٠ تمثل احتياطي رأس المال الذي يبقى تحت الطلب إذا اضطر البنك إلى الوفاء بالتزامات ضرورية. وينفرد البنك كهيئة تتعامل مع سائر الحكومات بلمح مميز يتمثل في اعتماده في موارده المالية على المستثمرين الأفراد ، وأغلب عمليات القروض التي يمنحها مستمدة من قروض يعقدها هو لحسابه في مختلف أسواق المال الرئيسية.

مؤسسات البنك الدولي:

ينقسم البنك الدولي إلى قسمين رئيسيين هما البنك الدولي للإنشاء والتعمير ورابطة التنمية الدولية التي أنشئت في عام ١٩٦٠ لتقديم المساعدة المالية للدول النامية الفقيرة التي لا تستطيع الوفاء بشروط البنك الدولي .وهناك بعض المؤسسات الأخرى مرفقة بهما - على الرغم من انفصالهما قانونياً ومالياً - هم:

1. مؤسسة التمويل الدولي وهي مؤسسة تستهدف تحقيق الربح ، وأنشئت في عام ١٩٥٦ لتشجيع تدفق رؤوس الأموال للاستثمار في القطاع الخاص في الدول النامية وتتكون هذه المؤسسة من ١٧٢ عضواً.
2. المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار والذي أنشئ في عام ١٩٦٦ وذلك بغرض تقديم وسائل فض المنازعات بين المستثمرين الجانِب من ناحية والدول النامية من ناحية أخرى ، ويتكون المركز من ١٢٧ عضواً.
3. هيئة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف والتي أنشئت في عام ١٩٨٨ وذلك بغرض تشجيع الاستثمار المباشر في الدول النامية من خلال تقديم الضمانات ضد المخاطر غير التجارية مثل الاضطرابات السياسية بالإضافة إلى تقديم خدمة التسويق الدولي للمشروعات الاستثمارية للدول النامية وتضم هذه الهيئة ١٤١ عضواً.

ويبلغ عدد العاملين في البنك الدولي ٧٠٠٠ فرد وهو ثلاثة أمثال عدد العاملين في صندوق النقد الدولي، ويتميز العاملين في البنك بتنوع تخصصاتهم.

ويتكون رأس مال البنك من مساهمة الأعضاء ويدفع كل عضو ٢٠ % من قيمة حصته نقداً والباقي يعتبر ضمان للقروض التي يحصل عليها البنك ، وتحدد قدرة كل دولة عضو في البنك على التصويت وفقاً لحصتها في رأس ماله، وتسيطر الدول الصناعية الكبرى (أمريكا ، اليابان فرنسا، إنجلترا) على أكثر من ثلث رأس مال البنك وهو ما يجعلها تؤثر مباشرة على قرارات البنك واستراتيجيته .وتتكون موارد البنك من حصص الأعضاء ، بالإضافة إلى ما يقوم به البنك من اقتراض من الأسواق بالإضافة إلى استثماراته الخاصة ، وحيث أن موارد البنك يتم الحصول عليها بشروط تجارية من السوق المالية ، فإنه يتقاضى من المقترضين نسبة فوائد تبلغ حوالي ٨ % ويتم تسديد القروض على آجال طويلة نسبياً قد ٢٠ % من قيمة حصته نقداً والباقي يعتبر ضمان للقروض التي يحصل عليها البنك ، وتحدد قدرة كل دولة عضو في البنك على التصويت وفقاً لحصتها في رأس ماله، وتسيطر الدول الصناعية الكبرى (أمريكا ، اليابان فرنسا، إنجلترا) على أكثر من ثلث رأس مال البنك وهو ما يجعلها تؤثر مباشرة على قرارات البنك واستراتيجيته .وتتكون موارد البنك من حصص

الأعضاء ، بالإضافة إلى ما يقوم به البنك من اقتراض من الأسواق بالإضافة إلى استثماراته الخاصة ، وحيث أن موارد البنك يتم الحصول عليها بشروط تجارية من السوق المالية ، فإنه يتقاضى من المقترضين نسبة فوائد تبلغ حوالي ٨ % ويتم تسديد القروض على آجال طويلة نسبياً قد تصل إلى ٢٠ سنة في المتوسط. ويمكن النظر إلى البنك الدولي على أنه بنك استثمار يقوم بدور الوسيط بين المستثمرين والمودعين ويقترض من طرف ويقترض الطرف الآخر ، والمساهمين في البنك الدولي هم حكومات ١٧٩ دولة ، حيث تحتفظ كل دولة بنصيبها في رأس مال البنك الذي يبلغ ١٧٦ مليار دولار في عام ١٩٩٥ . ويحصل البنك الدولي على أغلبية الموال من خلال وهي سندات مضمونة السداد من AAA إصدار سندات تحمل تصنيف كافة الحكومات ، ويتم تسويق هذه السندات في الأسواق الدولية سواء للأفراد أو المؤسسات الخاصة في أكثر من ١٠٠ دولة على مستوى العالم.

أما رابطة التنمية الدولية فتحصل على الأموال التي تقدمها للإقراض في الغالب من تبرعات وهبات لدول الغنية.

القواعد التي تحكم عمليات البنك:

كلما كانت الدولة النامية فقيرة كلما كانت الشروط التي يتم بها تقديم القروض يسيه، ويحدد البنك الدولي متوسط دخل الفرد الذي عنده تستطيع الدول النامية الاقتراض من موارده وهو ٣٠٥,١ دولار

في السنة، حيث يتم الاقتراض بسعر فائدة يزيد قليلاً عن سعر الفائدة السوقي الذي يقترض به البنك الدولي من الأسواق الدولية، على أن يتم سداد القرض خلال فترة ١٥ عاماً. ومن ناحية أخرى فإن رابطة التنمية - زمنية تتراوح بين ١٢ الدولية تشترط أن يكون متوسط دخل الفرد للدول النامية التي تستفيد من موارده أقل من ٣٠٥,١ دولار في السنة، ولهذا فإن الائتمان المقدم تحصل عليه الدول الفقيرة التي يقل فيها متوسط دخل الفرد عن ٨٠٥ دولار في السنة، حيث تتميز القروض التي تقدمها هذه الرابطة بأنها بدون فائدة وتمتد ٤٠ عاماً - فترات السداد إلى ٣٥ ويهمن أن نوضح القواعد التي تحكم العمليات التي يقوم بها البنك:

1. قصر قروض البنك على الأغراض الإنتاجية وبناء على اعتبارات اقتصادية.
2. يجب على الدولة المقترضة أن تقدم دراسة عن مقدرتها على السداد.
3. أن يكون منح القروض لمشروعات محددة إلا في الحالات الاستثنائية التي تتوافر فيها ظروف خاصة.
4. عدم اشتراط استعمال القروض في مشتريات من دول معينة.
5. التحقق من أن الدولة طالبة القرض لا تستطيع الحصول بشروط معقولة من مصادر أخرى.

فقد اتضح أنه في خلال العشرين عاماً الأولى من حياة البنك اتجهت ثلثي المساعدات التي قدمها البنك إلى مشروعات البنية الأساسية خاصة في مجال الطاقة الكهربائية والنقل، ثم اتجه البنك بعد ذلك إلى تنوع في المجالات التي يقدمها إليها المساعدات، حيث تم توجيه التمويل إلى تنمية قطاعات الزراعة، التنمية الريفية، الصناعات الصغيرة، وتطوير المدن. فضلاً عن مساعدة الدول الفقيرة للحصول على الاحتياجات الأساسية من الماء النظيف والصرف الصحي والرعاية الطبية وتخطيط وتنظيم الأسرة،

التغذية والتعليم والإسكان والسكان.

ومن أنشطة البنك الدولي والخبرة التي يتمتع بها خبراء البنك الدولي، فإنه يقوم بدور الهيئة التنفيذية للمعونة الفنية للمشروعات التي تقدمها الأمم المتحدة في إطار برامجها للتنمية في مجالات الزراعة والتنمية الريفية والطاقة، التخطيط الاقتصادي.

وحديثاً اتجه البنك أيضاً إلى تقديم الدعم الفني في مجال وضع السياسات الاقتصادية الكلية من أجل التصحيح الهيكلي. كذلك يقدم المعونة الفنية كدراسات الجدوى للمشروعات وإعداد خطط التنمية ورسم السياسات الاقتصادية كما يتوافر لديه معهد للتنمية الاقتصادية يتولى تدريب المسؤولين من الدول النامية في شؤون التنمية بالإضافة إلى تنظيم دورات وبرامج أبحاث في مجالات التخطيط الاقتصادي والتمويل والتجارة الدولية والتنمية الريفية. ومن فروع النشاط التمويلي التي انبعثت عن البنك الدولي هيئة التنمية الدولية التي توفر القروض للدول النامية الفقيرة جداً بشروط أكثر سهولة من شروط البنك

الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية التي تهدف للمساعدة في التنمية الاقتصادية للبلاد الأقل تقدماً بتشجيع نمو القطاع الخاص بتمويل المشروعات الخاصة الصغيرة والمتوسطة وبشرط أن تكون مشروعات ذات ربحية مرتفعة من خلال أما تقديم قرضاً يتراوح ١٥ سنة أو تساهم بجانب من رأسمال المشروع . ومن - مدته بين ٥

الجات ومنظمة التجارة العالمية

في هذه المحاضرة سوف ندرس :

اولا - أهداف الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) GATT

ثانيا : مبادئ الجات :

ثالثا : جولات الجات 7 السابقة على جولة أورجواي :

مقدمة:

بعد الحرب العالمية الثانية بدأت الدول الكبرى في وضع اسس للعلاقات الاقتصادية الدولية وذلك من خلال مجموعة من الاتفاقيات (بريتون وودز) والتي أنشئ بموجبها :

- 1- صندوق النقد الدولي ليتولى ادارة السياسات النقدية العالمية.
- 2- البنك الدولي للإنشاء والتعمير ليتولى ادارة السياسات المالية العالمية وتعمير الدول الاعضاء.
- 3- البدء في مفاوضات تجارية دولية تهدف الى تحرير التجارة الدولية والتي نتج عنها منظمة التجارة العالمية الضلع الثالث.

اولا - أهداف الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) GATT

- 1- اقامة نظام تجارة دولية حرة يفضى الى رفع مستويات المعيشة وتحقيق مستويات التوظيف الكامل في تلك الدول.
- 2- تحقيق زيادة تصاعدية ثابتة في الدخل القومي.
- 3- الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية والعمل على تطويرها.
- 4- تنمية وتوسيع الانتاج والمبادلات التجارية السلعية والخدمية.
- 5- تشجيع انتقال رؤوس الاموال بين الدول.
- 6- سهولة الوصول الى الاسواق.
- 7- تشجيع التجارة الدولية من خلال ازالة القيود والحوجز.

8- انتهاء المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية.

ثانيا : مبادئ الجات :

1- مبدأ الدولة الاولى بالرعاية.

ينص على اي ميزة او رعاية او امتياز او حصانة يقوم اي طرف متعاقد بمنحها لأي منتج يكون منشأه أو وجهته الى اية دولة اخرى يتعين ان تسرى على الفور وبدون أي شرط على المنتج المماثل الذي يكون منشأته او وجهته الى كافة الاطراف المتعاقدة الاخرى .

ولكن تضمنت الاتفاقية عدد من الاستثناءات مثل :

- 1- ترتيبات التجارة الاقليمية .
- 2- التجارة البينية للدول النامية.
- 3- تدابير حماية الصناعة الوليدة في الدول النامية.
- 4- المزايا الممنوحة للدول النامية (المعاملة الخاصة والتفضيلية).

2- مبدأ الشفافية :

تعد الرسوم الجمركية شكل الحماية الوحيدة الذي تسمح به الجات لحماية الصناعة الوطنية من المنافسة الاجنبية في حين تمنع الاجراءات الغير جمركية كحظر الاستيراد أو تقييد كمياته من خلال الحصص.

3- مبدأ المعاملة الوطنية (عدم التمييز)

تمنح المنتجات والسلع المستوردة في السوق المحلي نفس المعاملة التي يتعامل بها اي منتج محلي مماثل فيما يختص بالتداول والتوزيع والتسعير والضرائب .

ثالثا : جولات الجات 7 السابقة على جولة اورجواي :

- 1- الجولة الاولى عقدت في جنيف عام 1947 وانتهت الى تخفيض 45 الف بند من بنود التعريفات الجمركية وقد بلغ عدد الدول المشاركة في هذه الجولة 23 دولة .
- 2- الجولة الثانية عقدت في انسى جنوب غرب فرنسا عام 1949 وقد اتفقت 13 دولة المشاركة في هذه الجولة على تخفيض حوالى 5000 بند من بنود تعريفاتها الجمركية.

3- الجولة الثالثة عقدت بتوركي بإنجلترا عام 1950-1951 بمشاركة 38 دولة انتهت الى 8700 تنازل تعريفي.

4- الجولة الرابعة عقدت بجنيف عام 1956 بمشاركة 26 دولة انتهت الى تخفيض تعريفاتها الجمركية على سلع تبلغ قيمتها في التجارة الدولية مليارين و نصف مليار من الدولارات في ذلك الوقت.

5- الجولة الخامسة عقدت في جنيف عام 1960-1961 و عرفت بجولة ديون بمشاركة 26 دولة قدمت 4400 تنازل تعريفي تتناول سلع بلغت قيمتها في التجارة الدولية حوالي 4.9 مليار دولار في ذلك الوقت واقرت مبدأ التعويض للدول التي تضررت من تطبيق التعريفة.

6- الجولة السادسة عقدت في جنيف عام 1964 و عرفت باسم كيندي بحضور 53 دولة تم التفاوض على تخفيض التعريفة على كافة السلع التي تكون مجموعة سلعية واحدة بدلا من اسلوب الجولات السابقة و هو التخفيض لسعة و ليس لمجموعة وتم التوصل الى تخفيضات بلغت 35% مما كان سائد قبل المفاوضات فهي اهم الجولات على الاطلاق كما تعرضت للقيود الغير تعريفية و تم التوصل الى اتفاق مكافحة الاغراق و لكن كان اثر هذه الجولة سلبي على الدول النامية لان التخفيضات كانت على السلع و المنتجات الصناعية في حين ان معظم صادرات الدول النامية من السلع الزراعية و المواد الاولية .

7- الجولة السابعة عقدت في طوكيو عام 1973 بمشاركة 99 دولة و شهدت الحديث عن القيود و الحواجز الغير تعريفية .

يوضح الجدول التالي جولات الجات السبع قبل جولة اوروجواي

السنة	مكان الانعقاد	عدد الدول لمشاركة	موضوعات التفاوض	نسبة تخفيض التعريفة
1947	جنيف	23	التعريفة الجمركية	21%
1949	انسي	13	التعريفة الجمركية	2%
1951	توراكى	38	التعريفة الجمركية	3%
1956	جنيف	26	التعريفة الجمركية	4%
1961-1960	جنيف جولة ديون	26	التعريفة الجمركية	2%

1967-1964	جنيف	53	التعريف الجمركية قانون مكافحة الاغراق	35%
1979-1973	جنيف	99	التعريف الجمركية ، القيود الغير جمركية	33%

الجات GATT، هي اختصار عن اللغة الإنجليزية: الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية

والتجارة وعقدت في تشرين الأول /أكتوبر 1947م، بين عدد من البلدان تستهدف التخفيف من قيود التجارة الدولية وبخاصة القيود الكمية مثل تحديد كمية السلعة المستوردة وهو ما يعرف بنظام الحصص وقد تضمنت خفض الرسوم الجمركية على عدد من السلع.

وتشتمل هذه الاتفاقية على بعض أحكام ميثاق هافانا فإن الأمم المتحدة تساعد الدول الأعضاء في الاتفاقية على أدارتها ويرجع اسمها إلى الأحرف الأولى من اسمها بالإنجليزية. تطورت لتصبح اليوم إلى ما يعرف بمنظمة التجارة العالمية. WTO

واتخذت من مدينة جنيف في سويسرا مقراً لها وهي اتفاقية غير ملزمة لأعضائها وهي اتفاقية للتجارة في السلع (السلع الصناعية) و نجد أن أهداف اتفاقية الجات هي:

- العمل على تحرير التجارة الدولية.
- إزالة العوائق أمام التبادل التجاري بين الدول.
- حل المنازعات التجارية الدولية عن طريق المفاوضات.
- تهيئة المناخ الدولي والإعداد لإنشاء منظمة التجارة العالمية.
- كما تضمنت في طياتها فقرات ذات نبرة قانونية دولية، أهمها التعامل بالمثل فيما يخص نقل البضائع والحرص عليها من قبل الدول التي تمر من خلالها كما لو كانت بضاعتها، هذا وألزمت جميع دول الاتفاقية بمبدأ عدم التمييز بين بضاعة وأخرى، وحل المشاكل عن طريق ميثاق (جيت) الذي يربط الدول التي صادقت عليه.

نبذة اتفاقية الغات (General Agreement on Tariffs and Trade (Gatt)) الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، منظمة تابعة للأمم المتحدة تأسست عام 1948م بهدف تشجيع التجارة الحرة بين الأمم عن طريق فرض تعرفه جمركية قليلة. وإلغاء نظام الحصص وكبح الدعم و الإعانات

الحكومية. وقد بدأت آخر جولة من المباحثات في أورغواي عام 1986م، بهدف وقف القيود المفروضة على تجارة المواد المصنعة و الزراعة و الأنسجة والخدمات وكان من المتوقع حسب الخطة أن تنتهي المحادثات عام 1990م ،ولكنها انتهت إلي طريق مسدود في ديسمبر عام 1990م بعد فشل المفاوضات في الوصول إلي اتفاق لتقليل دعم المزارع، ومع ذلك وافق مفاوض المجموعة الأوربية في نوفمبر 1992م على تخفيض مبرمج للمعونات الزراعية، ولكن لم يحظ بدعم الحكومة الفرنسية ،وقد احتج المزارعون في فرنسا والمجموعة الأوربية على إلغاء الدعم.

جولات الجات

1947 في [جنيف](#) وشاركت بها 23 دولة.

1949 في انسي / [فرنسا](#) وشاركت بها 33 دولة.

1950- 1951 [تورقواي](#) / [بريطانيا](#) وشاركت بها 34 دولة.

1956 في جنيف وشاركت بها 22 دولة.

1960-1961 في [ديلون](#) وشاركت بها 45 دولة.

1964-1967 في [كنيدي](#) وشاركت بها 48 دولة.

1973-1979 في [طوكيو](#) وشاركت بها 99 دولة.

1986-1993 في [أوروجواي](#) نظمت بواسطة منظمة التجارة العالمية وشاركت بها 125 دولة.

2001 في [الدوحة بقطر](#)

منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization) (: WTO): هي [منظمة](#) عالمية مقرها مدينة [جنيف](#) في [سويسرا](#)، مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب [التجارة](#) بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية. وهي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الدول. تضم منظمة التجارة العالمية 160 دولة عضو. إضافةً إلى 24 دولة مراقبة.

أنشئت منظمة التجارة العالمية في [1 كانون الثاني / يناير 1995](#). وهي واحدة من أحدث [المنظمات الدولية](#)، كما أنها خليفة [الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة للجات \(GAAT\)](#) ، والتي أنشئت في أعقاب

الحرب العالمية الثانية، وبالرغم من أن منظمة التجارة العالمية ما زالت حديثة فإن النظام التجاري متعدد الأطراف الذي تم وضعه في الأصل تحت الجات قد بلغ عمره خمسون عاماً.

جاء تأسيس منظمة التجارة العالمية بعد أن شهد العالم نمواً استثنائياً في التجارة العالمية، فقد زادت صادرات البضائع بمتوسط 6% سنوياً، وساعدت **اتفاقية الجات** ومنظمة التجارة العالمية على إنشاء نظام تجاري قوي ومزدهر مما ساهم في نمو غير مسبق.

لقد تطور النظام من خلال سلسلة من المفاوضات أو الجولات التجارية التي انعقدت تحت راية الجات، فقد تناولت الجولات الأولى بصفة أساسية خفض التعريفات. وشملت المفاوضات التالية مواضع أخرى مثل مقاومة الإغراق والإجراءات التي لا تخص التعريفات. أدت الجولة الأخيرة التي أقيمت في **الأوروغواي** من **1986** إلى **1994** إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية.

ولم تنته المفاوضات عند هذا الحد بل استمرت بعض المفاوضات بعد نهاية جولة الأوروغواي حتى شهر **شباط** للعام **1997**، حيث تم الوصول إلى اتفاقية بخصوص خدمات الاتصالات السلكية اللاسلكية مع موافقة 69 حكومة على إجراءات تحريرية واسعة المدى تعدت تلك التي تم الاتفاق عليها في جولة أوروغواي.

في نفس العام أتمت أربعون حكومة بنجاح مفاوضات خاصة بالتجارة بدون تعريفات خاصة بمنتجات **تكنولوجيا المعلومات**، كما أتمت سبعون من الدول الأعضاء اتفاقاً خاصاً بالخدمات المالية يغطي أكثر من 95% من التجارة البنكية **والتأمين** والأوراق المالية والمعلومات المالية. كما وافق أعضاء منظمة التجارة العالمية في الاجتماع الوزاري في مايو 1998 على دراسة مواضع التجارة الناشئة من التجارة الإلكترونية العالمية. هذا وتسعي المنظمة في أن تستمر في المفاوضات التجارية الخاصة **بدورة الدوحة** التي انطلقت في السنة 2001 ضمن **الاجتماع الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية** وذلك من أجل تعزيز المشاركة العادلة للبلدان الأكثر فقراً والتي تمثل غالبية سكان العالم.

الأهداف

1. إقامة عالم اقتصادي يسوده الرخاء **والسلام** :فالمستهلك **والمنتج** كلاهما يعلم إمكان التمتع بضمان الإمداد المستمر بالسلع مع ضمان اختيار أوسع من المنتجات تامة الصنع ومكوناتها وموادها الخام وكذلك بخدمات إنتاجها. وبذلك يضمن كل من المنتجين والمصدرين أن الأسواق الخارجية ستظل مفتوحة دائماً لهم.

2. نشوء عالم اقتصادي مزدهر يتمتع بالسلام ومسؤول بصورة أكبر: يتم بصورة نموذجية اتخاذ القرارات في منظمة التجارة العالمية بإجماع الدول الأعضاء ويتم التصديق عليها بواسطة برلمانات الدول الأعضاء يتم الاعتراض بخصوص الخلافات التجارية عن طريق آلية فض المنازعات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية حيث يتم التركيز على تفسير الاتفاقيات والتعهدات وكيفية ضمان التزام السياسات التجارية للدول بهما. وبهذه الطريقة تنخفض مخاطر أن تمتد الخلافات إلى نزاعات سياسية أو عسكرية. وبخفض الحواجز التجارية فإن نظام منظمة التجارة العالمية يزيل أيضاً الحواجز الأخرى بين الأفراد والدول.
3. توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي ليلائم مختلف مستويات المعيشة والتنمية.
4. إيجاد وضع تنافسي دولي للتجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصص الموارد.
5. تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم.
6. الأهداف الاستراتيجية للمنظمة ضمن جولة أوجواي :

1. الاتفاق متعدد الأطراف بشأن التجارة في السلع

2. الاتفاق بشأن التجارة في الخدمات

3. اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حماية حقوق الملكية الفكرية

1. تفاهم بشأن القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات

2. آلية مراجعة السياسة التجارية

3. اتفاقية التجارة الثنائية

4. اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة

الشعار

شعار منظمة التجارة العالمية يمثل الكرة الأرضية، من خلال ستة أقواس رسومية، باستخدام الألوان الأساسية للضوء وهي الأحمر والأزرق والأخضر بالتبادل في إشارة إلى أن حركة التجارة العالمية بين الدول تلتقي لتكون تحالف استراتيجي، وتقول السيدة سو يونج المصممة للشعار: (أن الشعار يوحي بالتفائل والديناميكية من خلال الدوامة التي تدمج وتغلف روح المنظمة في تعزيز تجارة نزيهة ومفتوحة).

النشاطات والمهام

إن الهدف الأساسي لمنظمة التجارة العالمية هو المساعدة في سريان وتدفق التجارة بسلاسة وبصورة متوقعة وبحرية.

وتقوم المنظمة بذلك عن طريق:

- إدارة الاتفاقيات الخاصة بالتجارة.
- التواجد كمنتدى للمفاوضات المتعلقة بالتجارة.
- فض المنازعات المتعلقة بالتجارة.
- مراجعة السياسات القومية المتعلقة بالتجارة.
- مساعدة الدول النامية في المواضيع المتعلقة بالسياسات التجارية من خلال المساعدات التكنولوجية وبرامج التدريب.
- التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.

المنظمات الدولية

أولاً : تعريف المنظمات الدولية:

تعرف المنظمة الدولية بأنها شخص معنوي من أشخاص القانون الدولي العام ينشأ من اتحاد ارادات مجموعة من الدول لرعاية مصالح مشتركة دائمة بينها، ويتمتع بإرادة ذاتية في المجتمع الدولي وفي مواجهة الدول الأعضاء .

ومن هذا التعريف نستخلص أنه لا بد من توافر أربعة عناصر رئيسية لنشأة المنظمة الدولية المتمتعة بالشخصية القانونية الدولية.

١ - الصفة الدولية:

يشترط في أعضاء المنظمة الدولية أن يكونوا دولاً كاملة السيادة والاستقلال، متمتعة على صعيد العلاقات الدولية بالشخصية القانونية، وتمثل هذه الدول في المنظمة بواسطة أعضاء في الحكومات أو مندوبين عنها. وهذا ما يفسر ما جرى عليه العمل في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتخصصة، من إطلاق اصطلاح " المنظمات الدولية الحكومية" تمييزاً لها عن المنظمات الدولية غير الحكومية أو المنظمات الدولية الخاصة، والتي يجب أن يطلق عليها اصطلاح الجمعيات الدولية الخاصة. وقد أشار القرار رقم ٢٨٨ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ ٢٧ / ٢ / ١٩٥٠ إلى هذه التفرقة حين نص على " أن المنظمات التي لا يتم تكوينها باتفاق بين الحكومات تعدّ منظمات دولية غير حكومية. فهذه المنظمات الأخيرة لا تنشأ عن اتفاقات بين الحكومات، وإنما بين أفراد هيئات خاصة أو عامة من دول مختلفة، بهدف زيادة التعاون في المجالات الاجتماعية والعلمية والأدبية والدينية والرياضية، والدفاع عن مصالحها ومبادئها على الصعيد الدولي، ومن أمثلتها الصليب الأحمر الدولي، الاتحاد الدولي للنقابات والاتحاد البرلماني الدولي. ولا تدخل هذه المنظمات في مجال دراستنا. ذلك أنها تخضع للقانون الداخلي لدولة أو عدّة دول تقوم المنظمات غير الحكومية بدور تبادل المعلومات والاتفاق على اتجاهات موحدة وتنظيم التعاون المشترك بين الهيئات المشتركة فيها، دون أن تتمتع بسلطة إلزام للحكومات، ولأنها تلعب دوراً هاماً في العلاقات الدولية والتقارب بين الشعوب المختلفة والإسهام في خلق قواعد القانون الدولي، كان حرص المنظمات الدولية الحكومية على تنسيق التعاون معها. على أنه يجوز لبعض المنظمات الدولية الحكومية، ولا سيما المنظمات المتخصصة، أن تسمح بعضويتها بصفة استثنائية لوحدات لا ينطبق عليها وصف الدولة كاملة السيادة والاستقلال، على سبيل المثال، ما تسمح به منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونسكو والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية من جواز قبول عضوية بعض المقاطعات والأقاليم التي تتمتع بقدر من الحكم الذاتي وتمثيل مستقل عن دولة الأصل . وقد قبلت المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي (O.E.C.E) عضوية إقليم تريستا في فترة تمتعه بوضع مستقل، كما قبل

مجلس أوروبا عضوية إقليم اليسار حين كانت له ذاتية خاصة، فضلاً عن أن الغالبية العظمى من المنظمات المتخصصة قد قبلت بعض الأقاليم غير المستقلة كأعضاء منتسبين. وهناك منظمات تقبل مندوبين عن بعض الفئات الاجتماعية بجانب ممثلي الدول، مثل منظمة العمل الدولية التي تجمع بين مندوبي العمال ومندوبي أرباب الأعمال بجانب ممثلي الحكومة. وهذه كلها مؤشرات نحو التخفيف من قيد التمثيل الحكومي في المنظمات الدولية المتخصصة لإتاحة فرصة الاتصال المباشر بين هذه المنظمات والإدارات والهيئات الوطنية التي تعمل في مجال اختصاصها.

٢ - اتحاد إدارات الدول:

تستند المنظمة الدولية في قيامها إلى موافقة الدول المكونة لها، فهي لا تنشأ إلا برضاها، أي أن العضوية فيها اختيارية. وكما يلزم اتحاد إرادات الدول حول نشأة منظمة تحمي مصالحها المشتركة، فإنه لا بدّ وأن تتحدد هذه الإرادات حول تحديد أهداف ومبادئ واختصاصات وأسلوب عمل هذه المنظمة، وأن يتجسد هذا الاتحاد في معاهد دولية مكتوبة يطلق عليها الميثاق. وهكذا فإن المنظمات الدولية لا تزال تستند حتى وقتنا هذا إرادات الدول المكونة لها، فهي ليست تنظيمات فوق هذه الدول وتلتزم الدول بالانضمام إليها أو بالخضوع لأحكام، كما هو الحال بالنسبة لخضوع الأفراد بحكم تواجدهم في المجتمعات الداخلية لتنظيماتها وتشريعاتها وسلطاتها. ولهذا فالمنظمات الدولية انعكاس لطبيعة النظام القانوني الدولي كله تجمع في داخلها بين صفتي المؤسسين لها والخاضعين لأحكامها.

٣ - الاستمرار:

يشترط لقيام المنظمة الدولية أن يكون لها وجود مستمر، فليس بمعنى أن تعمل كل فروع المنظمة بصفة دائمة، وإنما أن تمارس المنظمة - كوحدة قانونية متكاملة - اختصاصاتها بصفة مستمرة. ويميز هذا العنصر المنظمة الدولية عن المؤتمر الدولي الذي يعقد لبحث موضوع معين ثم ينفذ. وترجع حكمة اشتراط الاستمرار إلى أن المصالح المشتركة التي ترعاها المنظمات الدولية، هي بطبيعتها مصالح مستمرة، لا يجوز معها التوقيت، فضلاً عن أن هذا الاستمرار هو وحدة الكفيل بتحقيق استقلال المنظمة في مواجهة أعضائها ولا تظل مرتبطة بإرادة الدول بالنسبة لكل تصرف يصدر عنها.

٤ - الإرادة الذاتية:

ولعل هذا العنصر هو أهم عناصر المنظمة، وركنها الأساسي الذي يميزها عن المؤتمر الدولي باعتباره تجمعاً دولياً بإرادة مستقلة عن إرادات الدول المشتركة فيه، فما ينتج عن المؤتمر من قرارات لا يلزم إلا الدول التي وافقت عليها، وبالتالي فإن القرارات لا تستمد قوتها الملزمة إلا من إرادة الدول وفى الحدود وبالشروط التي قررتتها عند موافقتها عليها. أما المنظمة الدولية فتتمتع بإرادة ذاتية بمعنى وجود شخصية قانونية خاصة بها، ويتم التعبير عنها وفق القواعد التي يقرها ميثاقها وفى

نطاق الاختصاص المحدد لها. على ألا يغيب عن البال تلك العلاقة الوطيدة بين المؤتمرات الدولية والمنظمات الدولية، فقد كانت المؤتمرات في مرحلة سابقة من مراحل التنظيم الدولي التي مهدت لقيام المنظمات الدولية، ثم تحولت على مرّ التاريخ من صورة المؤتمرات غير الدورية إلى صورة المؤتمرات الدورية، وفي مرحلة تالية حققت صفة الاستمرار بإنشاء سكرتيريات دائمة لها وبدأت تبتعد عن قاعدة الإجماع لتعتاد تدريجياً على قاعدة الأغلبية حتى اقتربت من شكل المنظمات وأصبحت النواة الأولى لها.

وعادة يسبق نشأة كل منظمة مؤتمر أو عدّة مؤتمرات بين مجموعة من الدول المؤسسة تبحث كل ما يتعلق بأهداف واختصاصات المنظمة الجديدة، إلى أن ينتهي الأمر بالتوقيع على الميثاق والتصديق عليه فتخرج المنظمة إلى خير الوجود.

كما يؤكد الفقهاء تمتع المنظمة بالإرادة الذاتية حتى عندما تقتصر سلطاتها على مجرد جمع المعلومات والوثائق وتبادلها بين الدول، حتى في هذه الحالة يكون للمنظمة إرادة مستقلة تظهر في كل الأعمال الإدارية اللازمة لممارسة وظائفها.

والنظام القانوني الدولي في تعامله مع المنظمات الدولية، لا يعترف إلا بإرادة المنظمة، فهو لا يعرف إرادات الدول المكنة لها ولا يترتب أي أثر قانوني إلا على ما يصدر عنها، وتعبيراً عن إرادتها الذاتية المنفصلة عن إرادات الدول الأعضاء.

ثانياً : أنواع المنظمات الدولية

هناك أنواع مختلفة للمنظمات الدولية، لذا يجب معرفة تقسيماتها المختلفة العلمية والذي يقتضى النظر إليها من جميع الجوانب، إلا أنه يمكننا أن نقتصر في ذلك على جوانب رئيسية ثلاث:

١ - العضوية:

يتفاوت حجم العضوية من منظمة إلى أخرى تفاوتاً كبيراً، ويتوقف عدد الدول الأعضاء في كل منظمة على الاتجاه المحدد للعضوية من ناحية وعلى أسلوب الانضمام إليها من ناحية أخرى. **أ_ اتجاه العضوية :** تعتبر المنظمة ذات اتجاه عالمي إذا كانت عضويتها مفتوحة لكل الدول، بالأسلوب الذي يقره ميثاقها لتحقيق هذا الهدف . والمنظمة العالمية تعبر عن مجتمع عريض غير محدود، ولذا صعب أن تتمتع بسلطات واسعة. بينما هناك منظمات أخرى تقتصر عضويتها على بعض الدول فقط، وبالتالي فإنها تعتبر مغلقة، وهي توصف أحياناً بأنها منظمات إقليمية وهذا المعنى قد يكون تعبير عن المناطق الجغرافية، فتكون المنظمة إقليمية عندما تجمع دول منطقة جغرافية معينة، فمثلاً المنظمة الأوروبية للسكك الحديدية، حيث استدعى حجم هذه المواصلات المتزايد بين الدول الأوروبية إنشاء منظمة خاصة بها على صعيد القارة الأوروبية، في حين أن حجمها على مستوى دول القارات كلها لم يصل إلى الدرجة

التي تستوجب إنشاء منظمة عالمية لها. والإقليمية في معنى ثانٍ تعبير عن تضامن سياسي بين مجموعة من الدول، وبهذا المعنى نشأت جامعة الدول العربية ومنظمة الدول الأمريكية. ويرجع التضامن السياسي بين الدول المكونة لهذه المنظمات الإقليمية إلى عدّة عوامل أهمها الأصل والحضارة والتاريخ والأيدولوجية والمصالح المشتركة. فالإقليمية بهذا المعنى تعبر عن ذاتية مجموعة من الدول بالنظر لباقي الدول أو بالنظر لمجموعات أخرى. ويتضح في هذه الحالة أن العامل الجغرافي لا يلعب إلا دوراً ظاهرياً، على سبيل المثال وجود منظمات إقليمية بهذا المعنى لا تضم كل الدول الواقعة في منطقة جغرافية معينة، ونجدّ على العكس منظمات أخرى تضم دولاً من مناطق جغرافية منفصلة مثل منظمة حلف شمال الأطلسي التي تجمع دول أمريكا وغرب أوروبا.

ب- أسلوب الانضمام :

لا تضم المنظمات العالمية عادة كل الدول، حيث يستلزم توافر بعض الشروط التي تختلف من حيث ما تمثله من قيود من منظمة لأخرى ويمكن على هذا الأساس التفرقة بين ثلاثة أنواع من هذه المنظمات كالآتي:

1. بعض المنظمات تجيز الانضمام إليها بمجرد إبداء الرغبة، من خلال السماح للدول بأن تصبح أطرافاً في ميثاق المنظمة العالمية، مثل انضمام الدول لأي معاهدة لتصبح أطرافاً فيها. وقد كان هذا الأسلوب متبعاً بالنسبة لاتحاد البريد العالمي حتى عام ١٩٤٧، وهو اليوم قاعدة عامة بالنسبة لانضمام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى المنظمات المتخصصة.

2. بعض المنظمات تخضع الانضمام لشروط موضوعية يلزم توافرها قبل تقرير انضمام الدول إلى المنظمة، وتختلف هذه الشروط من منظمة إلى أخرى، على سبيل المثال، أن تحترم الدولة التزاماتها الدولية وأن تقبل النظام الموضوع وان تكون محبة للسلام. وهذا يتطلب من المنظمة البحث والتقصي عن هذه الدولة ينقرر بعده قبول الانضمام أو رفضه.

3. هناك منظمات أخرى تخضع انضمام الدول الجدد لسلطة تقديرية للمنظمة في مدى ملائمة هذا الانضمام، إلى جانب توافر بعض الشروط الموضوعية، على سبيل المثال يتحقق هذا في بعض المنظمات التي تجعل الانضمام إليها على أساس دعوة موجهة منها.

وعموماً تمثل هذه الشروط، بالنسبة للمنظمات الإقليمية قيوداً تؤدي إلى التشدد في إقرار الانضمام، بينما تكن بالنسبة للمنظمات العالمية والمنظمات المتخصصة عاملاً يسهل هذا الانضمام.

٢-الاختصاص :

تنقسم المنظمات الدولية من حيث اختصاصاتها إلى منظمات عامة ومنظمات متخصصة. وتعتبر المنظمة عامة إذا امتد نشاطها إلى مختلف مظاهر الحياة الدولية، من حل المنازعات بين الدول، ودعم مظاهر التعاون بينها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن أمثلة هذه المنظمات، عصابة الأمم المتحدة، منظمة الدول الأمريكية وجامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الإفريقية . كما تعتبر المنظمة متخصصة إذا اقتصر نشاطها على موضوع معين أو مرفق دولي محدود. وتتنوع المنظمات المتخصصة إلى:

1. منظمات تشريعية تسعى إلى توحيد القواعد القانونية الخاصة بعلاقة دولية معينة، يتمثل دورها في إعداد مشروعات اتفاقيات دولية وعرضها على الدول، وإصدار توصيات لتوحيد تشريعات الدول في موضوع معين.
2. منظمات قضائية، تختص بالفصل بين المنازعات الدولية وفق أحكام القانون الدولي مثل محكمة العدل الدولية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.
3. منظمات تنفيذية، عامة المنظمات الاقتصادية التي تختص بالمواد المنتجة أو بالنظم الجمركية، أو بالبنوك (البنك الدولي)، أو بالنظم النقدية (صندوق النقد الدولي) أو حتى بموضوعات اقتصادية أشمل، مثل الوحدة الاقتصادية (المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي) ومنها المنظمات الاجتماعية والإنسانية التي تختص بالمسائل الصحية منظمة الصحة العالمية، أو بالعمل والعمال منظمة العمل الدولية أو برعاية فئات معينة الأطفال، اللاجئين، النساء (ومنها أيضاً المنظمات العسكرية أو معاهدات الدفاع المشترك) حلف شمال الأطلسي واتحاد أوروبا الغربية.

٣-السلطات:

- تتمتع المنظمات الدولية بمجموعة السلطات اللازمة لإدارة عملها الداخلي والمتعلقة بالموظفين وتمويل المنظمة وأساليب تسيير العمل فيها، على أنه يمكن تقسيم المنظمات إلى خمسة أنواع تبعاً لمدى تمتعها بالسلطات الواسعة والتي تتدرج على النحو التالي:
2. عدد كبير من المنظمات لا يتمتع بأي سلطة حقيقية في مواجهة الدول الأعضاء ويقصر دوره على تبادل المعلومات ونشرها وإجراء البحوث.
 3. هناك عدد كبير آخر لا يملك سوى سلطات التعبير عن رغبات أو آراء أو إصدار توصيات ليست لها صفة الإلزام القانوني (مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة)
 4. بعض المنظمات – وهي قلة – يملك سلطة إصدار قرارات قانونية ملزمة مثل (قرارات مجلس الأمن، أحكام محكمة العدل الدولية).

5. بعض المنظمات الأخرى، وهي قليلة أيضاً – تتمتع بسلطة ذاتية تباشرها دون أن تحل محل الأجهزة المختصة في الدول الأعضاء مثل سلطة الرقابة وسلطة العمل المباشر.
6. هناك عددٌ نادر جداً من المنظمات تملك سلطات ذاتية للتشريع أو القضاء وإن كانت أكثر المنظمات تطوراً لا تباشر مثل هذه السلطات فهي ما زالت نظرية أكثر منها عملية، والجدير بالذكر أن المنظمات الأوروبية تتمتع بسلطات ذاتية واسعة في المجال التشريعية والقضائية والتنفيذية دعت إلى ظهور اصطلاحات جديدة، يجعلنا في الحقيقة أمام نوع آخر من المنظمات أقرب ما يكون إلى صورة الاتحاد الفدرالي .

ويمكننا على ضوء العرض السابق لأنواع المنظمات الدولية أن نحصرها في التقسيم الآتي :

1. منظمات دولية تضم عدداً كبيراً من الدول وهي غير متخصصة وسلطاتها محدودة مثل الأمم المتحدة نموذج لذلك.
2. منظمات دولية أخرى تضم عدداً محدوداً من الدول واختصاصاتها عامة وسلطاتها واسعة نسبياً ، تقترب من "الاتحاد الكونفدرالي " مثل الجماعة السياسية الأوروبية.
3. منظمات دولية أخرى متخصصة، تكون ذات اتجاه عالمي وأحياناً إقليمية وسلطاتها محدودة ، تتمثل في المنظمات الدولية المتخصصة.
4. منظمات دولية ذات سلطات واسعة ، ولا تضم إلا عدداً محدوداً من الدول، وهذا النوع نادر جداً، حيث من الصعب أن توافق الدول على السماح لمنظمة بمباشرة سلطات واسعة في مجال موضوع محدود، لأن في مثل هذه الحالات تسعى إلى توسيع نطاق اختصاصاتها.

.....
...انتهى المقرر